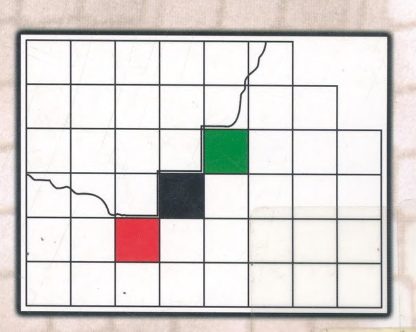
# من أوسلو إلى واي ريفر



قيس عبد الكريم (أبو ليلى)
فهد سليمان
تيسير خالد
صالح زيدان
هشام أبو غوش
رمزي رباح



شركة دار التقدم العربي للصحافة و الطباعة و النشر





من أوسلو إلى واي ريفر

الكتاب: من أوسلو إلى واي ريفر

الكاتب: المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

الطبعة الأولى: ٢٠٠١م

---



---

شركة التقدم العربي
للصحافة والطباعة والنشر- بيروت
الأوائل للنشر والتوزيع
سورية - دمشق / ص.ب ٣٣٩٧

---

التنضيد الالكتروني

دار الشجرة للخدمات الطباعية

دمشق ✆ ٦٣٢٠٧٧٥

ص.ب: ٣١٦٩١

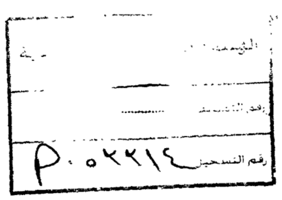
---

الاخراج الفني: منال وليد غنيم

---

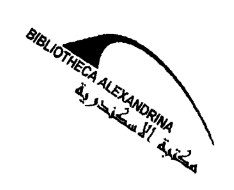
تصميم الغلاف: زياد ابو خولة

---




# من أوسلو إلى واي ريفر ..

قيس عبد الكريم (ابو ليلى) — فهد سليمان
تيسير خالد — صالح زيدان
هشام أبو غوش — رمزي رباح



# قبل القراءة :

مع التوقيع على مذكرة واي ريفر يكون الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي قد وصلا إلى المحطة الأخيرة من المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو، ووقفا على عتبة مفاوضات الحل النهائي.

لا يقلل من قيمة هذه الخلاصة القول أن حكومة نتنياهو عادت وعطلت ما وقعت عليه في واي بلانتيشن. فهذا أمر يعود إلى برنامج حكومة نتنياهو نفسها. لذا يلاحظ أنه مع مجيء حكومة ايهود باراك، والذي نجح في جر الجانب الفلسطيني لإعادة التفاوض على مذكرة واي ريفر وصولاً لمذكرة جديدة أطلق عليها مذكرة الواي ٢، انطلق قطار التنفيذ لما تبقى من قضايا المرحلة الانتقالية مما وضع الجميع أمام استحقاقات مفاوضات الحل النهائي.

في هذا الكتاب وهو السادس في سلسلة تناولت المسار التفاوضي الفلسطيني - الإسرائيلي منذ مؤتمر مدريد حتى محطة واي ريفر، محاولة جادة لاستقراء ما رست عليه المرحلة الانتقالية من اتفاق أوسلو، وسقفها مذكرة واي ريفر. أهمية هذه المحاولة أنها لا تكتفي فقط بالوقوف عند جانب واحد من العملية السياسية والمتعلق بالفريق المفاوض وأدائه ونهجه، بل تتجاوزه نحو تسليط الضوء على مجمل هذه العملية متناولة في هذا السياق، ما شهدته المرحلة الماضية من تطورات من أبرزها حالة الجمود التي سادت العملية التفاوضية ومعانيها، وقراءة

في أعمال المجلس المركزي الفلسطيني في نهاية نيسان (ابريل) ١٩٩٩، ووقائع الانتخابات الاسرائيلية ونتائجها وانعكاساتها وتداعياتها على الصعيد الإسرائيلي الداخلي، وعلى مجمل العملية التفاوضية وعلاقات إسرائيل الإقليمية والدولية. كما يتناول الكتاب نتائج حوار القاهرة بين الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحركة فتح والسلطة الفلسطينية بما توصل إليه من نتائج إيجابية وما أكد من نقاط خلاف بين الطرفين.

وقد خصص الكتاب فصله الأخير لتناول قضية اللاجئين الفلسطينيين ومحورية موقعها في القضية الوطنية الفلسطينية. وما شهدته من تطورات رافضاً في السياق الدعوة لاعتبار التوطين أمراً واقعاً مشدداً على أن حق العودة سيبقى في المنظور السياسي أمراً قابلاً للتحقيق.

كذلك يحاكم الكتاب أداء المعارضة الفلسطينية وسياساتها، وهو ما يوفر في مجمله أساساً لفهم مستقبل العملية التفاوضية واستحقاقاتها في مرحلتها القادمة.

وعلى غرار باقي كتب السلسلة، يزداد الكتاب الجديد غنى بما تضمنه من وثائق وملاحق أثبتت التجربة حاجة للقارئ والباحث لها. فهي أداة ضرورية من أدوات المراجعة والمحاكمة والتقييم، فضلاً عن كونها أداة من أدوات المحاولات الجادة لاستقراء المرحلة القادمة.

الناشر

**WYE RIVER MEMORANDUM**

**1998/10/23**

# قراءة في مذكرة تفاهم واي ريفر

فهد سليمان

## تقديم :

في ١٩٩٨/١٠/٢٣ تم التوقيع في البيت الأبيض على «مذكرة تفاهم واي ريفر»[1] باسم ياسر عرفات عن منظمة التحرير وبنيامين نتنياهو عن حكومة إسرائيل ووليم كلينتون شاهداً عن الولايات المتحدة. وهذه المذكرة، هي الاتفاق العاشر في سلسلة اتفاقات أوسلو التي افتتحتها «الرسائل المتبادلة» (٩ و ٩٣/٩/١٠) وأهمها: اتفاق اعلان المبادئ (٩٣/٩/١٣)، بروتوكول باريس الاقتصادي (٩٤/٤/٢٩)، واتفاق الحكم الذاتي لقطاع غزة وأريحا (٩٤/٥/٤)، الاتفاق الانتقالي (٩٥/٩/٢٨) وبروتوكول الخليل (٩٧/١/١٧).

لقد توج التوقيع على هذه المذكرة جهداً تفاوضياً استغرق أكثر من ٢٠ شهراً امتد عملياً منذ التوقيع على بروتوكول الخليل إلى أن استضاف منتجع واي بلانتايشن آخر فصوله، التي تفرغت لها على امتداد تسعة ايام القيادتان الفلسطينية والاسرائيلية وواكبها عن قرب الرئيس الامريكي وأركان ادارته بنشاط وفعالية حاسمة في المحطات والقضايا الرئيسية. وشارك العاهل الاردني في المراحل الاخيرة لهذه المفاوضات.

ان الاتفاق على «مذكرة واي ريفر» تطور هام في مسار العملية التفاوضية الفلسطينية. الاسرائيلية المتعثرة فصولاً. غير أن هذا الاتفاق لا يخرج هذه العملية من مأزقها، ومن باب أولى فهو لا يضعها ضمن

(١) راجع نص «مذكرة واي ريفر» في الملحق رقم ١ ص ٤٥.

وجهة التقدم نحو انجاز السلام المتوازن المستجيب، وان بحدود، للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ان التطور الذي أنتج هذا الاتفاق هو، مرة أخرى، نموذج للانفراجات المحدودة والمؤقتة التي يحدثها التدخل الاميركي المكثف كلما بلغ الاستعصاء التفاوضي ذروته. وفي العادة ينتزع هذا التدخل من الجانب الفلسطيني أقصى التنازلات، ليتقدم بوضوح نحو مواقف الجانب الاسرائيلي دون أن يتبناها تماماً، معوضاً عن هذا التفارق النسبي بتقديمات (رسائل تطمينات، مذكرات تفاهم أمنية واستراتيجية، مساعدات استثنائية..)، تعزز النزعة التوسعية الاسرائيلية ومحاولاتها لفرض تصوراتها على مسارات المفاوضات، وتصب في الوقت نفسه في مساحة التلاقي الاستراتيجي بين الدولتين وتوطد موقع اسرائيل في الخطة الاجمالية للولايات المتحدة تجاه المنطقة، وبما يخدم المصالح العميقة والابعد مدى للطرفين في نهاية المطاف.

على هذه الخلفية سنتناول فيمايلي مقدمات الاتفاق والاطار الذي يندرج فيه، قبل أن ننتقل إلى إجراء قراءة في الاتفاق ومدلولاته، لنصل إلى انعكاساته خطاً وتكتيكاً على السياسة الوطنية للجبهة الديمقراطية المتجاورة مع طيف من الاتجاهات والقوى السياسية والاجتماعية في صفوف الشعب الفلسطيني.

# (1)

# مقدمات الاتفاق واطاره

١- السمة العامة للاتفاقات المعقودة في سياق عملية اوسلو هو ميلها التنازلي، فكل اتفاق جديد يهبط بسقفه عن الذي سبقه. وهذا هو حال الاتفاق الاخير الذي جاء في امتداد المذكرة[1] الأمريكية الملحقة ببروتوكول الخليل، ليترجم هذه المذكرة على نحو تنازلي واضح، حيث حددت مسؤوليات والتزامات كل من الطرفين على النحو التالي:

أ ) تأكيد الجانب الاسرائيلي التزامه التدابير والمبادئ التالية وفقاً للاتفاق المرحلي:

* مسائل للتنفيذ:

- مراحل اعادة انتشار اضافية. المرحلة الأولى تنفذ خلال الاسبوع الاول من شهر ٩٧/٣ (تحدد اسرائيل وحدها مداها بحسب رسالة كريستوفر[2] التي ضمت إلى بروتوكول الخليل).

- التعامل مع مسائل الافراج عن السجناء وفقاً لأحكام الاتفاق المرحلي واجراءاته، بما في ذلك الملحق رقم (٧) [3] (الذي يؤجل الافراج عن معظمهم إلى مفاوضات الوضع الدائم).

* مسائل للتفاوض:

- مسائل معلقة من الاتفاق المرحلي (الممر الآمن - مطار غزة - مرفأ غزة -

---

(١) مذكرة روس وتحمل عنوان «مذكرة للسجل»، وهي تلخص اتفاق عرفات/ نتنياهو بحضور روس. راجع النص الحرفي لهذه المذكرة في الصفحة ١٩٥ من كتاب «القبضة المثقوبة» الصادر عن شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر - كانون ثاني (يناير) ١٩٩٩.

(٢) راجع نص هذه الرسالة في الصفحة ٢٠٠ من الكتاب المذكور أعلاه.

(٣) راجع الملحق رقم ٨ ص ٧٨ من هذا الكتاب.

المعابر - المسائل الاقتصادية والمالية والمدنية والأمنية - العلاقة بين الشعبين).

- استئناف مفاوضات الوضع النهائي في مدة لا تتجاوز شهرين من تنفيذ بروتوكول الخليل.

ب) تأكيد الجانب الفلسطيني التزامه التدابير والمبادئ التالية، وفقاً للاتفاق المرحلي، وتنفيذ هذه الالتزامات المذكورة فوراً بصورة متوازية:

- استكمال عملية مراجعة الميثاق الوطني الفلسطيني.

- مكافحة الارهاب ومنع العنف (تعزيز التعاون الامني - منع التحريض والدعاية المعادية، كما هو محدد في المادة ٢٢ من الاتفاق المرحلي - مكافحة المنظمات الارهابية وبناها التحتية بصورة منهجية وفاعلة - توقيف الارهابيين ومحاكمتهم ومعاقبتهم - التعامل مع طلبات تسليم المشتبه فيهم والمتهمين وفقاً للمادة ٢ (٧) (و) في الملحق ٤ للاتفاق المرحلي - مصادرة الاسلحة النارية غير الشرعية).

- تحديد عديد الشرطة وفقاً للاتفاق المرحلي.

- تمارس الانشطة الحكومية الفلسطينية وتحدد مواقع المكاتب الحكومية وفقاً لما هو محدد في الاتفاق المرحلي.

٢- لم تجد مذكرة روس (الملحقة ببروتوكول الخليل) طريقها إلى التطبيق بسبب إطلاق الحكومة الاسرائيلية لحملة نشاطات استيطانية غير مسبوقة بدأتها في جبل أبو غنيم (٩٧/٣/١٨)، وبسبب مواقفها المتعنتة التي استغلت لصالحها الصياغة المتحيزة لبنود المذكرة: ترك المسائل المعلقة في الاتفاق المرحلي للتفاوض المفتوح. مطالبة الجانب الفلسطيني بالتنفيذ الفوري لالتزامات أمنية قاسية إلى جانب استكمال مراجعة الميثاق الوطني. وبالمقابل عدم الزام الجانب الاسرائيلي بشيء عملياً سوى القيام بمرحلة اعادة انتشار واحدة سرعان ما رفضها الجانب الفلسطيني بسبب ضآلتها. أما مسألة الافراج عن المعتقلين فأحيلت عملياً إلى مفاوضات الوضع الدائم.

وفي الفترة الممتدة من بروتوكول الخليل (٩٧/١/١٧) وحتى الاتفاق على مذكرة واي ريفر (٩٨/١٠/٢٣) تمحور الصراع التفاوضي حول نفس العناوين التي تناولتها مذكرة روس والتي نعيد تلخيصها كمايلي:

ـ مراحل (نبضات) اعادة الانتشار الثلاثة الملحوظة في اطار المرحلة الانتقالية: المساحة التي تشملها، توزعها على المناطق «أ» و «ب»، الجدولة الزمنية، تداخلها مع أجندة مفاوضات الوضع الدائم.

ـ المسائل المعلقة من الاتفاق المرحلي: الممر الآمن ـ المطار ـ المرفأ ـ الافراج عن المعتقلين ـ مسائل اقتصادية ومالية ومدنية.

ـ استكمال عملية مراجعة الميثاق الوطني وتحديد المستوى (الاطار) المعني بهذه العملية.

ـ مذكرة التفاهم الأمني.

ـ تاريخ استئناف مفاوضات الوضع الدائم.

وفي سياق هذا الصراع التفاوضي تم التوصل في ٩٧/١٢/١٧ إلى اتفاق على «مذكرة التفاهم الامني»[١] بين ممثلين عن السلطة الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية والولايات المتحدة. لكن الحكومة الاسرائيلية رفضت هذه المذكرة لأنها تقوم شكلاً (وليس من حيث الجوهر) على اساس التبادلية في الأمن. وبما أن اتفاق أوسلو يرتكز إلى مكافحة «الارهاب الفلسطيني» حصراً، يصبح المطلوب ـ من منظور اسرائيل ـ اجراء التعديلات اللازمة على هذه المذكرة.

وفي السياق نفسه وجه رئيس السلطة الفلسطينية رسالة[٢] إلى الرئيس الاميركي (٩٨/١/٢٢) حول ما تم اقراره بالنسبة لتعديلات الميثاق الوطني، اعتبرته الادارة

---

(١) راجع نص هذه المذكرة في الصفحة ١٠١ من كتاب «الدولة المستقلة والسيادة الوطنية الصادر عن شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر ـ آذار (مارس) ١٩٩٩.

(٢) راجع نص الرسالة في الصفحة ١٠٥ من كتاب «الدولة المستقلة والسيادة الوطنية».

الاميركية كافياً ورفضته حكومة اسرائيل كونه لم يصدر عن المجلس الوطني.

٣- أمام هذا الاستعصاء التفاوضي تقدمت الادارة الامريكية في ٩٨/٢/١ «بمبادرة»[1] (خطة) تقوم على «مقاربة المراحل المتوازية»، أي على منهج التوازي في تطبيق الالتزامات بين الجانبين وفقاً لجدول زمني محدد يستغرق ١٢ أسبوعاً موزعة على ثلاث مراحل تقوم على دمج نبضتي اعادة الانتشار الاولى والثانية لتحويل ١٣,١٪ من منطقة «ج» إلى منطقتي «ب» و «أ» مع تجاهل النبضة الثالثة من اعادة الانتشار واحالتها للبحث في اطار لجنة ثلاثية تعمل بالتوازي مع مفاوضات الوضع الدائم، بما يعني عملياً ضمها إلى جدول أعمال هذه المفاوضات.

وفي المقابل تطرح «المبادرة» الامريكية على الجانب الفلسطيني سلسلة طويلة من الالتزامات الامنية والسياسية أهمها: اصدار مرسوم رئاسي بحظر التحريض، تفكيك البنية التحتية لفصائل المعارضة، اصدار قانون تحريم حيازة الاسلحة، تشكيل لجنة للبحث عن تسليم المطلوبين لاسرائيل..

وان أتت المبادرة الامريكية متوازية بآلية تنفيذها، فإنها لم تكن متوازنة من حيث المضمون، فهي أصلاً نسخة منقحة من الاقتراحات الاسرائيلية. وكما أكدت وزيرة الخارجية أولبرايت فإن المبادرة الأمريكية أقرب إلى الاقتراحات الاسرائيلية منها إلى الاقتراحات الفلسطينية، الأمر الذي لم يمنع الحكومة الاسرائيلية بمحصلة الموقف العملي من رفض الخطة الأمريكية بدعاوى مختلفة: رفض اعادة الانتشار من أكثر من ٩٪. المطالبة بالشروع الفوري بمفاوضات الوضع الدائم. الغاء النبضة الثالثة قبل استكمال بنود الانتقالية. الغاء الميثاق الوطني على يد المجلس الوطني...

ومع ان الادارة الامريكية لم تعلن مبادرتها رسمياً، وعلى الرغم من رفض

---

(١) راجع نص المبادرة الامريكية بصيغتها الاولى في الصفحة ٩٥ من كتاب «الدولة المستقلة والسيادة الوطنية» .

الاسرائيليين لها، سارعت السلطة الفلسطينية إلى اعلان قبولها المبادرة الامريكية ضمن تفكير يرتكز إلى المراهنة على أن هذا القبول يمكن أن يجند الادارة الامريكية إلى جانب الفلسطينيين كأداة ضغط باعتبار أن المبادرة هي «الحل الاوسط».

وكان مرئياً عقم هذه السياسة. وما جرى على امتداد شهور يؤكد ذلك. وبات هم واشنطن بعد أخذ موافقة الجانب الفلسطيني الضغط عليه. وأصبح هدف المفاوضات ايجاد «حل وسط» بين المبادرة الامريكية والمواقف الاسرائيلية المذكورة.

٤ـ لقد اتضح عجز المبادرة الامريكية عن تأمين مخرج حقيقي من المأزق الذي تراوح فيه المفاوضات وبدلاً من اعلان مبادرتها، كوسيلة من وسائل الضغط على حكومة نتنياهو، استجابة للرهان الخاسر الذي عولت عليه قيادة السلطة الفلسطينية، فقد أقدمت واشنطن في الواقع على اعلان وفاة مبادرتها، بالصيغة التي وضعت فيها في مطلع العام ٩٨، وذلك بدعوتها الاطراف إلى العودة للتفاوض المباشر.

وجاء ذلك بعد أن أدت تلك المبادرة وظائفها السلبية: من جهة بتمكين نتنياهو من كسب الوقت الثمين لمواصلة فرض الوقائع الاستيطانية والتوسعية على الارض، ومن جهة أخرى بخفض سقف الموقف التفاوضي الفلسطيني فضلاً عن شل وتخدير التحركات والمبادرات العربية والدولية الاخرى التي يمكن أن تشكل عوامل ضغط على اسرائيل (الدعوة إلى القمة العربية، المبادرة المصرية ــ الفرنسية في الدعوة إلى مؤتمر يضم الدول الجادة في سعيها إلى سلام في ضوء جمود العملية السياسية..). وبدلاً من أن تكون عناصر المبادرة هي «الحل الوسط» المفترض بين موقف الفريقين الفلسطيني والاسرائيلي، فقد باتت هذه العناصر في الواقع سقفاً جديداً لموقف فريق أوسلو الفلسطيني، وبات البحث يدور لايجاد «حل وسط آخر» بينها وبين الموقف المتعنت «لصقور» حكومة نتنياهو.

هذا المنحى الذي اتخذه مجرى العملية التفاوضية أكد مجدداً أن الرهان على المبادرة الامريكية ليس فقط رهاناً عقيماً كونه لا يؤمن مخرجاً حقيقياً من المأزق،

بل هو أيضاً ذو كلفة باهظة لما يقود إليه من اضعاف للموقف الفلسطيني على مختلف الصعد الداخلية والاقليمية والدولية.

٥ ـ من خلال ما تقدم يتضح أن الصراع التفاوضي المتوالي فصولاً منذ التوقيع على بروتوكول الخليل لم يتخطى حدود مذكرة روس الملحقة به، فالمبادرة الامريكية التي ازدادت اقتراباً من الموقف الاسرائيلي زودت هذه المذكرة، بعد خفض سقفها، بآلية تنفيذ اختبارية للجانب الفلسطيني تدقق اسرائيل من خلالها وتحكم على مدى وفائه بالتزاماته (ما سمي «بمقاربة المراحل المتوازية»)، وهذه الآلية تلحظ مشاركة أمريكية أوسع من ذي قبل في تفاصيل العملية.

لقد كرس اتفاق واي ريفر هذا المنحى، حيث لم يخرج عملياً عن الاطار العام للمذكرة الامريكية الملحقة باتفاق الخليل، بل جاء في امتدادها والمبادرة الامريكية التي اعقبتها ليقدم تفسيراً وترجمة لتلك المذكرة على نحو تفصيلي وفق آليات تنفيذ تشرف عليها الادارة الامريكية ووكالة المخابرات المركزية الامريكية، وعلى نحو يلزم الجانب الفلسطيني بذلك ويعطي زمام التحكم بالعملية لحكومة اسرائيل.

وإذا كانت تلك المذكرة (مذكرة روس) التي وجهتها الادارة الامريكية إلى الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي بموافقتهما لم تجد طريقها إلى التطبيق بسبب التعنت الاسرائيلي الذي استجابت له الادارة الامريكية فتقدمت بمبادرة وآلية لاقالة المفاوضات من عثرتها، فإن الاتفاق الجديد في واي بلانتايشن قد جاء ليضع ضوابط التنفيذ وضوابط التحكم بين أيدي كل من حكومة اسرائيل والمخابرات الامريكية المركزية، مما يوسع هامش المناورة أمام حكومة اسرائيل ويضيق هذا الهامش أمام السلطة الفلسطينية، وهذا ما يتضح بيسر من خلال قراءة متأنية «لمذكرة واي ريفر».

# (2)

# الأمن أحادي الجانب هو محور الاتفاق والالتزامات الفلسطينية حصراً ، تختزل الأمن

١- يتضمن اتفاق ٩٨/١٠/٢٣، كما تعكسه «مذكرة واي ريفر»، خمسة أقسام ربطاً بجدول زمني للتنفيذ على امتداد ١٢ اسبوعاً: ١- اعادة انتشار إضافية. ٢- الامن. ٣- لجان المرحلة الانتقالية والمواضيع الاقتصادية. ٤- مفاوضات الوضع الدائم. ٥- الاعمال أحادية الجانب.

وخلافاً للانطباع الذي قد تثيره هذه العناوين بالنسبة للمعالجة الوافية للقضايا الكثيرة التي مازالت عالقة من المرحلة الانتقالية، فمن السهل التقاط قصور هذا الاتفاق عن هذا وعدم كفايته وتحيزه السافر لصالح الموقف الاسرائيلي، وطابعه الاحادي - تحديداً الامني - واختلال توازنه، وافتقاده إلى «التبادلية»، وانفتاحه على مزيد من التفاوض حول القضايا موضع البحث، والتي كان من المفترض أن يتصدى لها الاتفاق بالحل وليس بالاحالة إلى آليات غير منظورة الامد.

ويتبين طغيان الجانب الامني على ما عداه في هذا الاتفاق، من الشكل ابتداء، باحتلاله حوالي ثلثي مساحة نص «مذكرة واي ريفر» تغطي عشرة عناوين (منها تسعة محض أمنية) شديدة التحديد والوضوح، تمتد من مكافحة المنظمات الارهابية ووضعها خارج القانون وحظر الاسلحة غير القانونية ومنع التحريض، إلى قوة الشرطة الفلسطينية والمساعدة القانونية في القضايا الجنائية وحقوق الانسان ودولة القانون مروراً بتحديد دقيق لآلية وأطر العمل الامني من خلال التعاون الامني الثنائي (الاسرائيلي - الفلسطيني) واللجنة الثلاثية (.... + الولايات المتحدة)، هذا دون أن ننسى الميثاق الوطني الفلسطيني الذي تم إدراجه ومسألة الغاء معظم بنوده في القسم الامني للاتفاق المذكورة (!).

وإلى ما ورد في القسم الأمني الذي يشكل محور «مذكرة واي»، يضاف «الاتفاق الأمني» الملحق بهذه المذكرة، وهو كناية عن ثلاثة وثائق: أ) ـ اعلان نوايا ومبادئ من جانب السلطة الفلسطينية تعلن فيه عن التزامها بمكافحة الارهاب بكل اشكاله وبصورة منهجية ومتواصلة من أجل منع المس بأمن مواطني دولة اسرائيل (لاحظ المسؤولية عن أمن الاسرائيليين كأفراد). ب) ـ خطة عمل وجداول زمنية تلتزم فيها السلطة بمكافحة الارهاب. ج) ـ التزام اميركي بالإشراف على مختلف الاطراف بواسطة مجموعة مختصة بهذا الشأن (**Monitoring Group**).

كما يحدد الاتفاق الامني الملحق «بمذكرة واي»، خطط العمل المشترك، ووسائل الاستخبارات التي ستستخدم حيث ستسهم وكالة المخابرات المركزية الامريكية بنصيبها في توفير العتاد والملاحقة وقص الاثر والرقابة على فعالية عمل الاجهزة الاستخبارية الفلسطينية وتعزيز عمل السلطة الاعلامي ضد الارهاب في أوساط الجمهور الفلسطيني والرقابة على التحريض في وسائل الاعلام.

ولكي يكتمل العقد الامني «لاتفاق واي بلانتايشن»، تأتي رسائل التطمينات[1] (تحديداً الاولى والثانية والخامسة من أصل خمس رسائل) الموجهة من الإدارة الامريكية إلى الحكومة الاسرائيلية التي تعتبرها جزءاً من الإتفاق، لتؤكد اعتراف الولايات المتحدة بأهمية البنود الأمنية في «مذكرة واي»، والإلتزام بالدور الأمريكي المحدد في هذه المذكرة وحيال أمن اسرائيل والتأكيد بأن التعهدات الأمنية الفلسطينية أساس حيوي للمذكرة (حيث يجري إيرادها بالتفصيل: توقيف المشتبه بهم، الملاحقة القضائية والإجراءات القانونية الأخرى، مصادرة الأسلحة غير الشرعية، تحديد عديد الشرطة..).

٢ـ تختزل الإلتزامات الفلسطينية حصراً الجانب الأمني من «مذكرة واي»، فهذه وغيرها من التعهدات ملقاة على عاتق الجانب الفلسطيني وحده. وان أوحت، للوهلة الاولى، مقدمة القسم الامني بالموازاة أو التبادلية في الالتزامات بين

(١) راجع نص رسائل التطمينات (أو الضمانات) في الملحق رقم ٢ ص٥٧.

الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، فإنها في حقيقة الامر تتحيز لاسرائيل عندما تحدد للطرف الاسرائيلي مهمة «محاربة الارهاب ومكافحة العنف..» طبقاً لما ورد بهذا الخصوص في الملحق رقم (١) من الاتفاق المرحلي «أوسلو ٢» وفي «المذكرة للسجل» (مذكرة روس الملحقة ببروتوكول الخليل).

هذا مع العلم أن ما ورد في هاتين الوثيقتين يحصر المسؤولية بالطرف الفلسطيني في التصدي لما يسمى بالارهاب والعنف باعتباره ظاهرة وممارسة على الصعيد الفلسطيني وحده، مع إغفال كامل للإرهاب الاسرائيلي المتمثل، من بين أمور أخرى، بالاحتلال ومصادرة الاراضي والمياه والاستيطان أصلاً، وبمئة ألف قطعة سلاح في أيدي ١٧٠ ألف مستوطن في الضفة الفلسطينية (باستثناء القدس) وقطاع غزة ذوي سجل حافل في ممارسة العنف والارهاب الحقيقي (وليس المزعوم كما هو الحال بالنسبة للفلسطيني) بشتى صنوفه على الشعب الفلسطيني وترابه الوطني.

وإذا ما انتقلنا من المقدمة إلى متن القسم الامني من «مذكرة واي» يتضح الطابع التنفيذي الملزم للجانب الفلسطيني الذي لا يقابله ما يماثله أو حتى ما هو أقل منه بالنسبة للجانب الاسرائيلي. وتمهد لذلك الفقرة الاخيرة من هذه المقدمة حيث يرد: «سيفصل تنفيذ الطرف الفلسطيني مسؤولياته في مجال الامن ومجال التعاون في الامن ونقاط أخرى لاحقاً خلال المهل المحددة في الجدول الزمني المرفق». وبمراجعة هذا الجدول الزمني بمحطاته الخمس يتبين أن ١٩ نقطة من أصل ٢٩ نقطة (اي ما يشكل نسبة الثلثين من النص) تحدد بصيغة الإلزام مواعيد قاطعة لتنفيذ الالتزامات والتعهدات والمهمات (وجميعها ذات طابع أمني محض) المرسومة للجانب الفلسطيني.

وبشكل عام، فإن آليات التنفيذ الموضوعة تجعل التزام الجانب الفلسطيني بما عليه ليس فقط رهناً بتنفيذه للتعهدات والالتزامات، انما بالحكم الذي تطلقه اسرائيل على مدى وفاء الجانب المقابل بهذه التعهدات والالتزامات. أما التعهدات الملقاة على عاتق اسرائيل فتبقى رهناً بتقديرها وحدها، من الناحية العملية، لمدى تنفيذ الجانب الفلسطيني لبنود الاتفاق.

ومن جهة أخرى، فإن الاتفاق بجانبه الامني، باعتماده الولايات المتحدة ـ عبر وكالة المخابرات المركزية ـ طرفاً رئيسياً في الاشراف والرقابة ومتابعة التطبيق، منح واشنطن شرعية الانحياز للحكومة الاسرائيلية، فكل البنود الواردة في الاتفاق، لا تكلف الولايات المتحدة إلا بمتابعة الجانب الفلسطيني والاشراف على تنفيذه لتعهداته. وقد بينت التجربة أن واشنطن، من موقعها الشاهد على الاتفاقات التي سبقت وهذا الاتفاق لن يلقى مصيراً مختلفاً، لا تنطلق من موقع الحياد والتوازن والنزاهة في مجال تطبيق الاتفاقات، بل تنزع باستمرار إلى تركيز ضغطها على الطرف الاضعف (الفلسطيني) كلما اصطدم هذا التطبيق بعقبات ناجمة عن التنصل الاسرائيلي ومماطلاته التي لا تنقطع.

٣ـ ان نصوص الاتفاق، فضلاً عن خطة السلطة الفلسطينية لمكافحة ما يسمى بالمنظمات والبنى التحتية الارهابية ولمحاربة العنف والتحريض[١]، تعكس حجم الاستجابة الفلسطينية للمطالب الامنية الاسرائيلية، كما تعكس النصوص تدهور مواقف السلطة من خلال التسليم بالمهمات التي ستقوم بها وكالة المخابرات المركزية الامريكية لضمان استجابة الجانب الفلطسيني لهذه المطالب.

لقد سلم الجانب الفلسطيني بجميع المطالب الامنية الاسرائيلية، كما سلم للمخابرات المركزية الامريكية بدور الوصاية على النشاط الامني للسلطة الفلسطينية بهدف التحقق من ضمان التزامها بتعهداتها الامنية، بما في ذلك اعتقال المتهمين بقتل اسرائيليين وتوقيف المشتبه في قيامهم بالارهاب واتخاذ القرارات المتصلة بالملاحقة القضائية والعقاب والاجراءات القانونية الاخرى التي تؤثر على الافراد الذين يحضرون لما يسمى بأعمال العنف والارهاب أو يقومون بها، وعدم إطلاق سراح سجناء فلسطينيين دون موافقة إسرائيلية وأمريكية، والاشراف على جمع ما يسمى بالسلاح غير الشرعي[٢] ونقله إلى خارج مناطق السلطة..

(١) سارعت السلطة الفلسطينية وفي ٩٨/١١/١٩ تحديداً إلى اصدار مرسوم بشأن «تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض». راجع الملحق رقم ٧ ص٧٦.

(٢) كذلك سارعت السلطة في ٩٨/١١/١٨ إلى اصدار اعلان بشأن «حيازة الاسلحة والذخائر من دون ترخيص». راجع الملحق رقم ٦ ص ٧٤.

هذا فضلاً عن امور أخرى كثيرة من بينها عدة وعديد أفراد الشرطة والاجهزة الامنية الفلسطينية، وتحريم التحريض ضد الاحتلال والدعاية المعادية لاسرائيل، الأمر الذي يشكل اعتداء صارخاً على استقلال القرار والقضاء الفلسطيني ويضع التعددية السياسية والحزبية وحرية الرأي والحريات العامة وحقوق المواطن في مهب الريح تحت ضغط الابتزاز الاسرائيلي والاملاءات الامريكية.

٤- ان خطورة الاتفاق تكمن في أنه اتفاق أمني، يلزم الجانب الفلسطيني انطلاقاً من مسؤوليته عن أمن الاسرائيليين كأفراد باتخاذ سلسلة واسعة من الاجراءات القمعية ضد أطراف المعارضة الفلسطينية وشرائح المجتمع الفلسطيني وتياراته المعارضة لاتفاق أوسلو على خلفية أن الاراضي الفلسطينية هي مركز لتصدير ما يسمى بالعنف والارهاب، محولاً بذلك كل أشكال النضال الفلسطيني، بالكلمة والشعار والمظاهرة والقبضة المرفوعة والحجر... إلى عمل تحريضي وعنفي وارهابي مدرج في الخانة الامنية، عمل مدان مسبقاً، يضع صاحبه والجهة التي ينتمي إليها خارج القانون..

كما أن خطورة الاتفاق تكمن في انه يشرع للتدخل الامريكي والاسرائيلي في قرار السلطة الفلسطينية. وهذا لا يعني أن هذا القرار كان مستقلاً فيما سبق عن الضغوط الامريكية أو الاسرائيلية. لكن ثمة فارق كبير بين أن يكون هذا القرار معرضاً لضغوط خارجية، وبين أن يشرع الاتفاق للآخرين التدخل في القرار. ذلك أن الولايات المتحدة واسرائيل صارتا شريكين (لا بل مرجعية فيما يخص واشنطن) للسلطة في قراراها المسمى أمنياً، الذي لا يمكن أن يكون معزولاً عن القرار السياسي. فلكل قرار أمني جانبه السياسي بالسياق المحدد الذي يندرج فيه.

ومن خلال مراجعة الاتفاق يتبين أن البنود الامنية التي تشكل محوره ذات استهدافات سياسية مكشوفة، من بينها تطويع الوضع الفلسطيني ضمن وجهة الاذعان للشروط الاسرائيلية والتراجع عن تحقيق أهداف النضال الوطني بوسائل وأساليب متعددة يأتي في مقدمتها تكريس الانقسام السياسي الفلسطيني وتعميقه ورفع درجة الاحتقان والتوتر الداخلي في المجتمع الفلسطيني وتعميقه وتوسيع

الهوة بين الداخل والخارج، والتسريع في التحول الجاري في السلطة باتجاه اقامة نظام تسلطي قمعي بتبعية متزايدة للاحتلال ودائماً بالمرجعية الامريكية، نظام نابذ للتعددية السياسية متجاوز على حقوق الانسان الفلسطيني، مدبر عن دولة القانون والمؤسسات، باستنثناء تلك الساعية إلى شل والغاء التراكم الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني، وفي المقدمة منها المؤسسات والأجهزة الاستخبارية والامنية التي يتصدر قادتها الدفاع عن «اتفاق واي» وأصبحوا ابرز الناطقين باسم القيادة السياسية في السلطة عن انجازات الاتفاق وضرورة الوفاء بالتزاماته.

أن الاحداث الداخلية الفلسطينية من اعتقالات واعتداءات وفرض لإقامات جبرية وغيرها، وهي الأحداث المتواترة منذ اليوم للتوقيع على الاتفاق (١٠/٢٣) والتي تتحمل السلطة وأجهزتها الامنية المسؤولية الاولى عنها، لم تتسبب بها عملية غوش قطيف (١٠/٢٩) أو القدس (١١/٦)، بل تندرج في سياق التزامات السلطة بحكم الاتفاق واستحقاقاته.

إن الإجراءات القمعية التي أقدمت عليها الاجهزة الامنية بقرار أو ضمن توجه سياسي للسلطة والتي لم توفر حتى منظمة فتح ـ حزب السلطة في رام الله (١٠/٢٠)، انما تؤكد تعمق هذا المنحى الاستبدادي القمعي في مسلك السلطة وتؤشر إلى قابليتها لأن توسع ممارساتها في هذا المضمار. وخطورة هذا المسلك ليست فقط في نتائجه السلبية على وحدة المجتمع الفلسطيني وتماسكه وفرص تطوره الديمقراطي والاجتماعي... انما في نتائجه المدمرة على الوحدة الوطنية شرط المواجهة الفعالة للاحتلال، وعلى مستوى التعبئة الشعبية شرط ارغامه وجموع مستوطنيه على إجلاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

# (3)

# الغاء الميثاق الوطني الفلسطيني . .
# الركيزة الثانية «لمذكرة واي ريفر»

١- من وجهة نظر رئيس الحكومة الاسرائيلية يتلخص اتفاق أوسلو «بصفقة جوهرها مقايضة بعض الاراضي بالتزام الفلسطينيين بمكافحة الارهاب انطلاقاً من هذه الاراضي. هذا أولاً. وثانياً، باحداث تغيير نفسي.. باتجاه السلام في المجتمع الفلسطيني، من خلال اتخاذ خطوات حاسمة كالغاء الميثاق الفلسطيني».

هذا الموقف عبر عنه نتنياهو مراراً بثبات، بما في ذلك في كلمته أمام نادي الصحافة الوطني في واشنطن (٩٨/١/٢١) عشية طرح المبادرة الامريكية بصيغتها الاولى، والتي منها اقتبسنا ما سبق، وكذلك القول: «إلغاء الميثاق ومكافحة الارهاب. ان هذين هما الالتزامان التوأم اللذان تعهد الفلسطينيون تنفيذهما، فتتخلى اسرائيل عن بعض الاراضي في خطوة مرحلية، ثم تفاوض بشأن تسوية دائمة».

من هنا، جاءت «مذكرة واي ريفر» لتلبي هذين الشرطين، فالقسم الامني وهو محور المذكرة، يحدد من جهة الالتزامات الفلسطينية التي تضمن جهداً (بنسبة ١٠٠٪) لمكافحة ما سمي بالعنف والإرهاب. كما يحدد، من جهة أخرى، آلية الغاء بنود الميثاق التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير وحكومة اسرائيل في ٩ و١٠/٩/٩٣ من خلال تجديد اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي التأكيد على رسالة ٩٨/١/٢٢ (من عرفات إلى كلينتون)[1] التي تنص على الغاء البنود المذكورة، ومن ثم دعوة اعضاء المجلس الوطني (والمجلسين المركزي والتشريعي وأعضاء الحكومة الفلسطينية) إلى اجتماع يتحدث فيه الرئيس

(١) راجع نص هذه الرسالة في الصفحة ١٠٥ من كتاب «الدولة المستقلة والسيادة الوطنية».

الاميركي، كي يعيدوا تأكيد دعمهم لعملية السلام وقرارات اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي المار ذكرها.

٢- أما مواد الميثاق الوطني المستهدفة بالإلغاء[1] فهي تلك التي تتعارض مع اعتراف م.ت.ف بحق اسرائيل في الوجود بأمن وسلام والتي لا تتلاءم مع الالتزامات الواردة في رسالة ٩٣/٩/٩ «بنبذ الارهاب والعنف.. الخ». وبالتالي فإن المقصود هو المواد التي تحدد المنطلقات المبدأية والتاريخية للقضية الوطنية (تعريف الشعب الفلسطيني ووطنه بوحدته الاقليمية، وحقه في تقرير المصير، والشخصية الوطنية، وشروط المواطنة الفلسطينية، والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين، وبطلان وعد بلفور وقرار التقسيم، واعتبار الصهيونية حركة عنصرية تعصبية مرتبطة بالامبريالية..). هذا إلى جانب المواد السياسية التي تتناول استراتيجية عملية التحرير وتكتيكها (طبيعة المرحلة والتناقضات التي تحكمها، شعاراتها المركزية، الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية..).

وحين يتم تعديل هذه المواد التي تشكل أساس الميثاق، تفقد المواد المتبقية التي تتناول البعد العربي (الوحدة العربية، الشخصية الفلسطينية بعمقها القومي، الدعم العربي..)، أو البعد الدولي والانساني والروحي للقضية الوطنية، أو المواد التنظيمية والإجرائية البحت.. تفقد كل هذه المواد مغزاها وتصبح عملياً غير ذات موضوع.

لذلك، فإن المطروح في حقيقة الامر ليس الغاء لبنود معينة من الميثاق، انما الغاء الميثاق الوطني وما يمثله، أي تلك الوثيقة التي تثبت الحق التاريخي لشعب فلسطين بأرضه ووطنه وشخصيته وهويته وحقوقه الوطنية الثابتة..

٣- ان اسرائيل تعي جيداً القيمة التاريخية، الايديولوجية، السياسية، التعبوية، التربوية.. لالغاء الميثاق الوطني، فبيريس اعتبره «التغيير الايديولوجي الاكثر

(١) تنص هذه الرسالة على الغاء ١٢ مادة (٦،٧،٨،٩،١٠،١٥،١٩،٢٠،٢١،٢٢،٢٣،٣٠) وعلى تعديل ١٦ مادة (١،٢،٣،٤،٥،١١،١٢،١٣،١٤،١٦،١٧،١٨،٢٥،٢٦،٢٧،٢٩). وبالتالي يشمل الالغاء والتعديل ٢٨ مادة من أصل ٣٣ مادة يضمها الميثاق الوطني.

أهمية في هذا القرن، انه تغيير اساسي في العلاقات الاسرائيلية ـ الفلسطينية». ان الغاء الميثاق ينسخ التاريخ الفلسطيني لصالح الرواية الاسرائيلية عن الحق اليهودي في أرض فلسطين، أي لصالح الايديولوجية الصهيونية. وهذا ما استخلصه نتنياهو بعد دورة المجلس الوطني في غزة (٩٦/٤/٢٤)، إذ طالب بأن يتسع الغاء الميثاق ليشمل الاعتراف بالصهيونية (!). والمهم بالنسبة للقيادة الاسرائيلية (شارانسكي وغيره) ما يتعدى قرار الغاء الميثاق: سماع الشعب الفلسطيني قيادته وهي تلغي الميثاق الوطني بلغتها الام، نظراً لقيمته التربوية..

٤ـ في هذا الإطار ترتب على الغاء الميثاق الوطني ربطاً بالاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ونبذ العنف والإرهاب.. النتائج التالية:

أ ـ الاعتراف بالمبررات الايديولوجية، العقائدية التي تقف وراء تأسيس دولة اسرائيل والتسليم بالصهيونية كما تقدم نفسها: «ايديولوجية الحركة القومية للشعب اليهودي في سعيه لتقرير مصيره على أرض الميعاد»، واسقاط جوهر الصهيونية العدواني التوسعي العنصري...، دون اعتراف مقابل بالظلم والاجحاف اللذين لحقا بالشعب الفلسطيني جراء اغتصاب ارضه واحتلالها واقتلاعه منها وتهجيره. وكذلك التسليم العملي «بقانون العودة» الاسرائيلي الذي يمنح يهود العالم، تلقائياً وعند الطلب، حق المواطنة دون أن تعترف اسرائيل بحق اللاجئين والنازحين المشرع بقرارات الامم المتحدة (القراراين ١٩٤ و٢٣٧) في العودة إلى الوطن.

ب ـ الاعتراف السياسي من م.ت.ف. بحق دولة اسرائيل في الوجود بسلام وأمن قبل توفيرهما لشعب فلسطين، ودون اعتراف مقابل بحق تقرير المصير وحق الدولة الفلسطينية في الوجود وحق اللاجئين في العودة، ودون أن تعلن اسرائيل عن حدودها التي تسعى بالضم والاستيطان إلى مدها لتشمل القسم الاهم من أرض الدولة الفلسطينية (الضفة بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة).

ج - تنازل الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية ليس فقط عن الكفاح المسلح من أجل استعادة حقوقه الوطنية، بل عن اشكال النضال الاخرى فائقة الاهمية: الجماهيرية، السياسية.. التي يضعها اتفاق الواي اما ضمن خانة العنف أو التحريض أو الدعاية المعادية أو الاجراءات احادية الجانب التي تستبق نتيجة المفاوضات ضمن الروزنامة المحددة لها.

٥ - ان اجراءات الالغاء المقترحة لمواد الميثاق الوطني انما تستهدف المس بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، فضلاً عن المكانة السياسية والتمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي باتت مطالبة بأن تستمر كعنوان وهيكل ومؤسسات (يتواصل السعي لاضعافها وتجويفها) بدون ميثاق وطني يوحد الشعب بمختلف تجمعاته مع تاريخه وترابه الوطني ويصون وحدة القضية الوطنية ووحدة اهداف النضال الوطني، فالمطلوب ليس استبدال ميثاق بآخر، بل مواصلة اجراءات شطب الميثاق القائم واجازة عملية أوسلو بالاتفاقات التي نجمت عنها.

إن دور م.ت.ف. كاطار للائتلاف الوطني العريض تحت مظلة الميثاق الوطني وعلى قاعدة البرنامج المشترك، وكمؤسسات منبثقة عن هذا الاطار وذات صلة مباشرة مع الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، هذا الدور ما انفك يتراجع منذ التوقيع على اتفاق أوسلو. وما يعد لـ م.ت.ف. على يد اتفاق الواي في امتداد سابقة الدورة ٢١ في غزة للمجلس الوطني (٩٦/٤) هو محطة اخرى في هذا المسار التراجعي، حيث اصبحت مؤسسات م.ت.ف. وهيئاتها تجتمع استجابة لضغوط ومطالب حكومة اسرائيل واشتراطاتها واملاءاتها من أجل اجازة وتمرير اتفاقيات أوسلو. غير أن استمرار هذا «المنطق الاستخدامي» في التعاطي مع المنظمة كمظلة رسمية مع مواصلة اضعافها والمساس بمكانتها يجب ألا يحجب عن الرؤية عما يثيره هذا الوضع من استياء وقلق شعبي واسع يعبر عن نفسه باستعداد متزايد للالتفاف حول م.ت.ف، مما يوفر لمختلف القوى السياسية والاجتماعية والشخصيات الوطنية المستقلة إمكانيات متعددة للمشاركة المجدية في الدفاع عن المنظمة وما تمثله وعن مكانتها السياسية والتمثيلية.

# (4)

# مكاسب إضافية لصالح اسرائيل . . مفاوضات الوضع الدائم والاجراءات احادية الجانب

١- إلى جانب المكسبين الرئيسيين اللذين كرسهما «اتفاق واي» لصالح اسرائيل والمتمثلان بالغاء البنود الاساسية للميثاق الوطني واعتماد الامن بالمفهوم والصيغة والشروط الاسرائيلية، ثمة مكاسب أخرى حققتها اسرائيل من خلال هذا الاتفاق.

وقد لا تستوقف هذه المكاسب للوهلة الاولى بسبب تطرق الاتفاق إليها بشكل مقتضب (مفاوضات الوضع الدائم) أو غير محدد تماماً (الاعمال احادية الجانب)، أو بسبب عدم تناولها اصلاً كونها أضحت من «بديهيات» عملية أوسلو، فأتى «اتفاق واي» ليكرس، مرة أخرى، ما كانت الاتفاقيات السابقة قد سلمت به: أ) من جهة اعتبار الضفة بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة وهي أراض محتلة منذ عدوان العام ١٩٦٧ بحكم قرارات الشرعية الدولية «أراض متنازع عليها»، مما يضفي - ضمنا - شرعية ما على مطالبة اسرائيل بهذه الاراضي ويؤسس لتقسيمها اللاحق بين طرفين اقواهما اسرائيل. ب) ومن جهة أخرى، التسليم بسياسة الاستيطان (والتهويد)، فلم يضع «اتفاق واي» أي قيد عليها، لا بل أنجز - من خارج الاتفاق - وعدين ثمينين لإسرائيل: • شق ١٢ طريقاً التفافياً (أي مصادرة المزيد من الاراضي الفلسطينية) (خدمة) لعملية اعادة الانتشار. • مساعدة امريكية بحوالي ١,٢ مليار دولار لتغطية نفقات إعادة الانتشار، بما فيها شق الطرق المذكورة.

٢- استجابت واشنطن لطلب اسرائيل عندما نقلت مفاوضات الوضع الدائم من الاسبوع الاخير في جدول تطبيق المبادرة الأمريكية[1] في صيغتها الاولى إلى

(١) راجع نص المبادرة الامريكية بصيغتيها الاولى والثانية في الصفحتين ٩٥ و ٩٧ من كتاب «الدولة المستقلة والسيادة الوطنية».

مقدمة جدول المبادرة في صيغتها الثانية. وهذا بالاصل مطلب اسرائيلي سبق أن تقدم به نتنياهو مراراً منذ التوقيع على «بروتوكول الخليل»، عندما اقترح تجميد مفاوضات المرحلة الانتقالية للانتقال إلى مفاوضات مكثفة حول الوضع الدائم، وذلك للتهرب من استحقاقات الانتقالية (اعادة الانتشار.. الخ) والدخول في نفق مفاوضات لا يرى الضوء في نهايته. وبنصه على الشروع الفوري بمفاوضات الوضع الدائم منذ اليوم الاول للتطبيق، يثبت «اتفاق واي» هذا المطلب الاسرائيلي، ويكرس رسمياً هيكلية تفاوضية تقوم شكلاً على التوازي بين متبقيات المرحلة الانتقالية وجدول أعمال الوضع الدائم، لكنها في الحقيقة ومن الناحية العملية تنهي المرحلة الانتقالية كمرحلة قائمة بذاتها، فتصبح قضاياها أو معظمها منسوبة إلى مفاوضات الوضع الدائم ومتداخلة معها.

ان تأكيد الاتفاق على «استئناف الجانبين فوراً مفاوضات الوضع النهائي بوتيرة متسارعة.. وبذل جهود مضنية للتوصل إلى اتفاق قبل ٩٩/٥/٤.. وان تجري المفاوضات بلا انقطاع..»، هذا التأكيد والتشديد واللهفة.. لن تقنع احداً بأنها ستقود إلى نتائج ملموسة في المدى المنظور، فهذه المفاوضات، بحسب وزير الخارجية شارون، يجب أن تستغرق ٢٠ سنة قبل التوصل إلى سلام حقيقي، وإلى أن تؤتي أكلها يتحول المنجز من الحل الانتقالي إلى حل دائم.

٣- وراء صياغة متوازنة ومحايدة شكلاً، يختبيء وراء ما ورد في الاتفاق حول «الاعمال احادية الجانب» («تعهد الجانبين عدم اتخاذ اجراءات من شأنها تغيير الوضع في الضفة الغربية أو قطاع غزة كما ينص الاتفاق المرحلي»)، انحياز واضح لصالح اسرائيل يحقق لها مكاسب بما يمنحها من جهة، وبما يفرضه على الجانب الفلسطيني من جهة أخرى:

* فالتفاهم الأمريكي - الإسرائيلي المتضمن في المبادرة الامريكية بصيغتها الثانية تحت عنوان «خارج نطاق الصفقة»، والذي مازال سارياً بين الطرفين، فضلاً عند عدم تعرضه لمضي اسرائيل في تنفيذ مخطط تهويد القدس من خلال تجاهله لهذه المواضيع والقفز عنها بكل بساطة، يعطي - عملياً - الضوء الأخضر لمواصلة الاستيطان (المنضبط)

تحت ستار الاستدراك. في هذا الإطار يصبح المطلوب من اسرائيل التعهد «بعدم بناء مستوطنات جديدة. وعدم الاقدام على توسيع هلم للمستوطنات القائمة. وعدم القيام بمصادرة الاراضي». لكن في الوقت نفسه، وفي السياق ذاته: «لن يتم التوسيع في مناطق تتجاوز المحيط المباشر للمستوطنات. وإذا صودرت أراضي لاغراض شق الطرق الالتفافية، فإن الجانب الاسرائيلي سيقدم المخطط المحدد والمبررات المحددة لكل طريق».

إذن، تحت ابط هذا الاستدارك يتم تمرير واجازة التوسع في المحيط المباشر للمستوطنات («النمو الطبيعي» وفقاً للتسمية الاسرائيلية)، ومصادرة الاراضي لشق الطرق الالتفافية وغيرها من الاغراض.. ان الحدود بين الاستيطان «المنضبط» الذي تجيزه واشنطن والاستيطان الفعلي كما تمارسه اسرائيل هي حدود ملتبسة ومتداخلة في عديد الجوانب، كما بينت التجربة حتى الآن، بما في ذلك تجربة الاسبوعين اللذين أعقبا التوقيع على «مذكرة واي» (الاعلان عن أو الشروع بالاستيطان في: رأس العمود، طولكرم، جبل أبو غنيم + اقامة ٦ نقاط استيطانية جديدة في مواقع متفرقة).

• وبالمقابل، فقد جاء التفسير الامريكي للاعمال أحادية الجانب ليقيد الجانب الفلسطيني انسجاماً مع الموقف الاسرائيلي. وإذا كان القرار 'الاهم الذي يمكن الاقدام عليه فلسطينياً ضمن تحديدات اتفاق أوسلو، في ضوء استحالة التوصل إلى اتفاق حول الوضع الدائم حتى ٤/٥/ ٩٩ ورفض التمديد للحكم الذاتي.. إذا كان هذا القرار هو اعلان السيادة على الاراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧، فقد تبنت رسالة التطمينات الأمريكية الرقم ٤ الموجهة إلى حكومة اسرائيل موقف الأخيرة وسجلت لصالحها مكسباً إضافياً، حيث ورد في هذه الرسالة مايلي: «بالنسبة إلى إمكان اتخاذ قرار أحادي الجانب باعلان دولة، أو غيره من الاجراءات أحادية الجانب،.. فإن الولايات المتحدة تعارض وستعارض أياً من مثل هذه الاجراءات الاحادية الجانب».. «اننا نؤكد أن أولئك الذين يعتقدون أن في استطاعتهم اعلان مواقف أحادية الجانب، أو اتخاذ إجراءات أحادية الجانب، بعد نهاية الفترة الانتقالية، انما يتصرفون بطريقة تؤدي إلى كارثة».

# (5)

# حدود المكاسب الفلسطينية : بين اعادة الانتشار وقضايا المرحلة الانتقالية . . تمديد الحكم الذاتي

١- بموجب اتفاق الواي تشمل «عمليات اعادة الانتشار الاضافية» من الضفة الغربية ما يلي: نقل ١٪ من مناطق (ج) إلى (أ)، و ١٢٪ من (ج) إلى (ب)، و ١٤,٢٪ من (ب) إلى (أ)، (كلمة «نقل» ترد في نصوص اتفاقيات اوسلو انسجاماً مع اعتبار الاراضي الفلسطينية متنازعاً عليها وليست محتلة. لذلك لا تستخدم كلمة «اعادة» كونها تشير إلى صاحب الحق الاصلي في الأرض).

وعليه ستغطي مناطق (أ) ١٨,٢٪ من مساحة الضفة (باستثناء القدس غير المدرجة أصلاً في الترتيبات الانتقالية) بعد أن كانت ٣٪. وستغطي مناطق (ب) مساحة ٢١,٨٪ بعد ان كانت ٢٤٪ علماً أن ٣٪ من مناطق (ب) ستحول إلى محمية طبيعية / مناطق خضراء بصلاحيات مدنية مقيدة للسلطة في قضايا البناء والتنظيم الهيكلي. وستغطي المناطق (ج) مساحة ٦٩٪ بعد ان كانت ٧٣ ٪ أي بخروج ١٣٪ عن السيطرة الاسرائيلية الكاملة.

٢- تبدو عملية اعادة الانتشار المذكورة، قياساً على المنجز حتى الآن، مكسباً لصالح الجانب الفلسطيني، فكل قطعة من التراب الوطني تخرج من السيطرة الكاملة تحتسب في خانة الانجاز الوطني. غير أن هذا المكسب يتخذ حجمه النسبي عندما نستحضر في دسم اعادة الانتشار سم البنود الاخرى في «اتفاق واي» التي سبق تناولها. وحتى لو فصلنا السم عن الدسم، وحاكمنا الامور من زاوية ما تمثله عملية اعادة الانتشار - بالرغم اياه - من انجاز، فإن عدداً من الاستدراكات تفرض نفسها، من السياق التفاوضي - ابتداء - الذي افضى إلى هذه النتيجة.

وفي هذا المجال نذكر بالتالي: لقد نص الاتفاق الانتقالي (أوسلو ٢) على ثلاث

مراحل اعادة انتشار في الضفة الغربية ما عدا المناطق المشمولة بعناوين مفاوضات الوضع الدائم (القدس، المستوطنات، مواقع عسكرية محددة، الحدود)، على أن تستكمل هذه العملية في شهر ١٩٩٧/٩. ثم جاء بروتوكول الخليل ليرجئ استكمال اعادة الانتشار إلى منتصف عام ١٩٩٨ تاركاً لاسرائيل تحديد مدى إعادة الانتشار هذه.

وأخيراً، أتت مذكرة واي ريفر لتحدد اعادة الانتشار في المرحلتين (النبضتين) الاولى والثانية بـ ١٣٪، على أن تستكمل في مطلع شهر ١٩٩٩/٢، وعلى أن تكلف لجنة بمسألة المرحلة الثالثة في ختام الجدول الزمني «لاتفاق واي». أما «حجم هذه المرحلة ومضمونها» (أي النسبة المئوية + تصنيفها: أ،ب،ج..) فهو أمر من مسؤولية اسرائيل أن تنفذه (وفقاً لرسالة التطمينات الامريكية الرقم ٢ إلى الحكومة الاسرائيلية). وقد «سهل» الوفد الاسرائيلي في واي بلانتايشن هذه المهمة على الجميع، عندما قرر، وبلغ أن اسرائيل ستنفذ ١٪ في إطار المرحلة الثالثة من اعادة الانتشار، دون اعطاء تاريخ[1].

مما تقدم نخرج بمايلي: أ) اعادة الانتشار بمراحلها الثلاث لن تتجاوز ١٣ + ١= ١٤٪. ونضيف أن هذه النسبة، حتى اللحظة، تفتقد إلى التحديد الجغرافي، فهي ليست موضعة بعد على الخارطة. ب) إلى جانب افتقادها إلى التحديد الجغرافي، تفتقد عملية اعادة الانتشار إلى التحديد الزمني حيث يخضع تنفيذ المرحلتين الاولى والثانية إلى جدول زمني اختباري أمني تتحكم اسرائيل بالاساس في مغاليقه. أما المرحلة الثالثة، فقد أوضحنا ما بشأنها. ج) وعليه، فمن المؤكد أن تتجاوز عملية اعادة الانتشار السقف المرسوم لها في الجدول الزمني لاتفاق واي وستمتد إلى ما بعد ٩٩/٥/٤، تاريخ انتهاء المرحلة الانتقالية.

٣- إذا ما وضعنا جانباً ما تمثله عملية اعادة الانتشار بنسبة ١٣٪ من مكسب أوضحنا حجمه النسبي في اطار الاتفاق وشروطه، وفي سياق العوامل التي كانت

---

(١) وهذا ما قطعت به الحكومة الإسرائيلية في الفقرة ٦ من قرارها المتخذ في ٩٨/١١/١١ بإعلان الموافقة المشروطة على مذكرة واي ريفر، حيث ورد: «...لن يتجاوز مدى المزيد من إعادة الانتشار ما مجموعه ١٪ من الفئات كافة» (راجع ملحق رقم ٤، ص ٧٠ من هذا الكتاب).

ومازالت تتحكم بمسألة اعادة الانتشار، فهل من مكاسب أخرى بوسع الاتفاق أن يتمارى فيها؟

ان المكاسب الاخرى مدار الحديث والتي تنتمي إلى ملف القضايا العالقة من المرحلة الانتقالية هي عملياً عصافير على الشجرة في المسائل التي اشتمل عليها الاتفاق مثل الممر الآمن والعلاقات الاقتصادية وهامش أوسع من التحكم في علاقات التجارة الخارجية، والميناء، فهذه جميعاً ستخضع لمفاوضات تتحكم اسرائيل سلفاً في نتائجها.

وإذا ما أخذنا المطار كأداة قياس، فإن النتائج ستكون انعكاساً لصورة الاتفاق حول المطار، الذي تحول إلى معبر من المعابر القائمة حالياً ليس أكثر. أما الممر الآمن، فالبحث لايدور حول «الممر الآمن»، الثابت على الأرض (والـextra-territorial) الذي ترفضه اسرائيل باعتباره مسالة سيادية، بل حول «المرور الآمن»، أي تحديد الطرق التي تسلكها وسائل النقل الفلسطينية بين الضفة والقطاع والشروط المتحكمة بها والتي لاسرائيل اليد الطولى فيها (حق الاعتقال، اجراءات منح التصاريح..). أما بشأن المعتقلين، التي لم يتناول الاتفاق قضيتهم بشكل مباشر، فإن الرقم الذي اتفق على الافراج عنه (حوالي ٧٥٠) على دفعات هو أقل من نصف عدد المعتقلين الذين كان يفترض أن يفرج عنهم بموجب الاتفاق الانتقالي (٩٥/٩/٢٨).

٤- ان مكسب اعادة الانتشار بحجمه النسبي والمعلق تنفيذه على شروط والمكاسب الاخرى المحدودة أو المزعومة لا تبرر التوقيع على «اتفاق واي» بسبب التنازلات الفادحة التي ينطوي عليها والنتائج السلبية المترتبة عليه، بما في ذلك تسويغ قبول التمديد للمرحلة الانتقالية بعد موعد انقضائها (٩٩/٥/٤)، أي القبول عملياً بتمديد الحكم الذاتي الفلسطيني إلى أمد غير محدد. عملياً وبصرف النظر عن كل الادعاءات الديماغوجية فقد استبعد اتفاق واي فكرة اعلان سيادة الدولة الفلسطينية على أراضيها في نهاية المرحلة الانتقالية، وفتح الابواب أمام التمديد المفتوح لترتيبات المرحلة الانتقالية وامام مخاطر واحتمالات أن تتحول إلى

ترتيبات وضع دائم.

وسوف تعزز الالتزامات الامنية التي قطعتها السلطة على نفسها بموجب «اتفاق واي» منحى تمزيق الصف الفلسطيني والضغط على الحركة الجماهيرية المتصدية للاحتلال ضاربة بذلك الركيزتين الرئيسيتين اللتين يمكن أن يستند اليهما أي توجه جدي لاعلان السيادة وهما: الوحدة الوطنية والتعبئة الشعبية المناهضة للاحتلال.

ان عملية تنفيذ الاتفاق وفقاً للجدول الزمني المحدد فيه، مع شيء من المماطلة الاسرائيلية (وهذا ما بات بحكم المؤكد قبل أن يبدأ العد التنازلي للتنفيذ)، سوف تنقل الوضع الفلسطيني إلى عشية استحقاق ٩٩/٥/٤ وهو في مناخ انتظار تنفيذ الجزء الرئيسي من نسبة اعادة الانتشار الاسرائيلية، مما يعطي ثقلاً وحافزاً اضافياً لجهات نافذة ومؤثرة في مركز قرار السلطة الفلسطينية لكي تضغط (بالتضافر مع الضغوط الامريكية والاسرائيلية)، بقوة أكبر باتجاه الأخذ بخيار التمديد للمرحلة الانتقالية ومنع الاقدام على خطوة اعلان السيادة الفلسطينية. لذلك فإن التوقيع على اتفاق واي يتناقض مع متطلبات الاعداد الجاد لهذا الخيار الوطني ويفضح انعدام مصداقية السلطة في تلويحها الكلامي بشعار اعلان الدولة، الذي لم يتخطى في تفكيرها بعد أداة التلويح التفاوضي لأغراض تكتيكية محض.

# (6)

# أولويات في العمل الوطني
# من أجل التصدي لاتفاق واي

الآن وعلى قاعدة معارضة اتفاق واي، هل أصبحت الابواب مفتوحة أمام تنفيذ المطالب والاملاءات الاسرائيلية وأمام تعويم اتفاقيات أوسلو من جديد؟

لا شك أن الجانب الفلسطيني، الذي تعلم الدرس من التطورات التي تلت بروتوكول الخليل منذ مطلع العام ١٩٩٧، سوف يبدي استعداداً لتنفيذ ما عليه من التزامات وفق الاتفاق الجديد. غير أن هذا الاستعداد لن يؤدي إلى تنفيذ تلقائي للاتفاق دون عقبات، فحكومة اسرائيل سوف تسعى لفرض مزيد من التنازلات على الجانب الفلسطيني في سياق تنفيذ ما عليها بموجب الاتفاق. انها سوف تحاول التهرب من عدد من هذه الالتزامات وربما من معظمها، وفي الحد الادنى سوف تسعى وهي التي تتحكم عملياً بمفاتيح تقدم العملية إلى تقليص حدود التزاماتها، وسوف يكتشف الجانب الفلسطيني مرة أخرى إلى ان الرهان على دور «الحكم الامريكي» رهان في غير مكانه، خاصة وان دور الادارة الامريكية ومخابراتها المركزية هو في الاصل دور أمني على حساب الحق الفلسطيني والمطالب الفلسطينية.

وعليه، فإن التطورات القادمة سوف تشهد بقدر ما يتقدم تطبيق الاتفاق مزيداً من التأزم والاحتقان في الشارع الفلسطيني ومزيداً من تراجع الثقة بين السلطة الفلسطينية والرأي العام الفلسطيني. وسوف تسعى السلطة إلى تشديد قبضتها على الاوضاع الفلسطينية وسوف تحرص على تماسك اجهزتها وادارتها وستجد على هذا الصعيد دعماً بمِنَح ومساعدات اقتصادية في محاولة لتبرير وتمرير سياستها التنازلية، دون أن تجد لدى حكومة اسرائيل استعداداً لمساعدتها في تخفيف درجة التأزم وامتصاص حدة الاحتقان في الشارع الفلسطيني. وستجد السلطة نفسها في مواجهة سلسلة لا تنقطع من الضغوط والمناورات الاسرائيلية لدفعها نحو تقديم

تنازلات إضافية، ولذلك فإن هذا الاتفاق يمكن أن يحقق انفراجاً مؤقتاً، ولكنه لا يشكل مخرجاً جدياً لانتشال مسيرة أوسلو من مأزقها.

هذا يضع الجبهة الديمقراطية وجميع قوى المعارضة أمام مسؤوليات تاريخية من أجل التصدي لتطبيقات اتفاق واي التي تتحكم بها إسرائيل بالدرجة الاولى[1]، وكبح اندفاع السلطة وراء وهم المراهنة على فرص تعويم اتفاقيات اوسلو بالاعتماد على دور تقوم به الادارة الامريكية في الضغط على حكومة اسرائيل. ان اتفاق واي يحمل عنوانين رئيسيين: مكافحة ما يسمى بالعنف والارهاب والغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، الامر الذي يلقي على عاتق المعارضة مهام عديدة ناجمة عن ضرورة التصدي لتطبيقات الاتفاق على هذين المستويين:

أولاً: الاتفاق الجديد يجب ألا يفقد قوى المعارضة بوصلة التوجه الوطني الجاد والمسؤول لاحتواء الآثار السلبية الواسعة المترتبة عليه بمعارضة سياسة السلطة واجراءاتها وميلها الواضح للتضييق على التعددية السياسية والحزبية والتجاوز على الحريات العامة وحقوق المواطن، وبالتالي التصدي لتجاوزات السلطة على حقوق الانسان ومنع انزلاق الاوضاع نحو مزيد من التوترات الداخلية لا يستفيد منها غير الاحتلال. وبشكل مباشر فإن هذا يعني مايلي:

أ ) احترام التعددية السياسية وصون حقوق جميع القوى الوطنية والاسلامية في التنظيم والنشاط العلني دون قيود. ورفض مطالب اسرائيل بوضع اية قوة سياسية مناهضة للاحتلال خارج القانون أو تعريضها للحظر أو منع أي من

(١) آخر مثال على ذلك هو اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلي في ٩٨/١١/١١ بعد أن تأخر لمدة اسبوعين، للمصادقة على «اتفاق واي»، الذي أضاف عدة شروط و «أطواق» على هذا الاتفاق، منها: ١- ربط اعادة الانتشار في الضفة الغربية بقيام المجلس الوطني بالتصويت على الغاء الميثاق (وهذا ما لم يرد في نص الاتفاق). ٢ - التهديد بضم اجزاء كبيرة من الضفة في حال اعلان الدولة المستقلة. ٣ - المطالبة باعتقال ٣٠ مناضلاً من المصنفين في خانة المطلوبين (وهذا ايضاً لم يرد في الاتفاق). ٤ - تجتمع الحكومة قبل كل مرحلة تطبيق للاتفاق بهدف فحص مدى التزام الفلسطينيين وفقط بعد ذلك يتم تحديد المرحلة التالية من الانسحاب. (راجع الملحق رقم ٤ - ص ٦٩).

نشاطاتها وأعمالها التي تخدم صمود المجتمع الفلسطيني وتعزز مقاومته للاحتلال.

ب) ادارة الخلاف بين السلطة والمعارضة بوسائل ديمقراطية بعيدة عن القمع والعنف الذي يحض عليه الاحتلال مستقوياً «باتفاق واي»، وبما يضمن حق المعارضة في نقد سياسة السلطة والدعوة إلى تصحيحها واحترام حرية الرأي والتعبير والاجتماع والتظاهر لجميع المواطنين وتحريم أي تطاول عليها.

ج) وفي هذا الاطار على السلطة أن تحترم الحق المشروع للجميع في التنظيم والنشاط العلني، بما في ذلك لاغراض التعبئة ضد الاتفاق الجديد والعملية السياسية التي انتجته باعتباره متعارضا مع المصلحة الوطنية للشعب الفلسطيني ولا يلبيها، فضلاً عن آثاره المدمرة على مستوى البناء والتطور المجتمعي المؤسسي والديمقراطي للشعب الفلسطيني، وعن استهدافه الأرض والمؤسسات الفلسطينية (بما فيها مؤسسات السلطة) لتحويلها إلى قاعدة متقدمة للمنظومة الامنية الامريكية - الاسرائيلية في المنطقة.

د ) في هذا الإطار أيضاً التصدي بحزم لكافة التشريعات (المراسيم، القوانين..) التي يجري الاعداد لاصدارها انسجاماً مع الالتزامات التي يمليها الاتفاق والتي تطول قضايا ما يسمى بالسلاح غير الشرعي، التحريض، الحريات العامة، الاعلام، الأحزاب والمؤسسات وبنية المجتمع المدني عموماً.. واحترام مؤسسات المجتمع المدني ومنع أي تدخل في شؤونها، واحترام حرية الصحافة ومؤسسات الاعلام المرئي والمسموع وتحريم قمعها أو ارهابها أو الضغط عليها بأي شكل من الاشكال.

هـ) إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية، واحترام كرامة المواطن وتحريم امتهانها ووضع حد لممارسات الاعتقال الكيفي والمداهمات والتعذيب والمحاسبة الصارمة للمسؤولين عن هذه التجاوزات، وضمان استقلال القضاء.

ثانياً: إن الدعوة إلى الغاء مواد الميثاق الوطني المتعارضة مع الرسائل

المتبادلة (٩ و ٩٣/٩/١٠) التي تساوي الغاء الميثاق الوطني خطوة اخرى في امتداد ما قامت به الدورة (٢١) للمجلس الوطني (نيسان/ ابريل ١٩٩٦) ولم تعتبره حكومة نتنياهو كافياً، خطوة تستهدف النيل من الحقوق التاريخية والوطنية للشعب الفلسطيني والمس بالمكانة السياسية والتمثيلية لمنظمة التحرير. ان هذا يترتب عليه بالضرورة عدم المشاركة في اللقاءات التي تدعى لهذا الغرض، والقيام بكشف وظيفة هذه اللقاءات وفضح مراميها أمام الشعب الفلسطيني بمختلف قطاعاته وتجمعاته، وأمام الرأي العام العربي والدولي، ودعوة أوسع القوى السياسية والاجتماعية والمهنية والنقابية والشخصيات المستقلة للانضمام الواضح إلى هذا الموقف القاضي بعدم المشاركة في هذه اللقاءات.

إلى هذا، فإننا ندعو إلى انعقاد مؤتمرات شعبية على أرض الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل ابراز الطابع الشعبي الواسع والتمثيلي المعبر الذي يرفض تمرير «اتفاق واي ريفر» والغاء الميثاق على حساب الحقوق الوطنية ومكانة م.ت.ف وما تمثله. كما ندعو إلى لقاء وطني موسع بمشاركة شخصيات وممثلين عن التجمعات الفلسطينية في الاردن وسوريا ولبنان، وعن الجاليات الفلسطينية في البلدان العربية الاخرى والمغتربات، من أجل اتخاذ موقف معلن بنفس الوجهة والمضمون.

ان الاقدام على هذه الخطوات لن يؤثر، بكل تأكيد، على التحضيرات الجارية من قبل السلطة الفلسطينية للوفاء بالتزامات «واي ريفر» بما فيها الغاء مواد الميثاق، في اطار اللقاءات التي يجري الاعداد لها، انه لن يلغي هذه اللقاءات ولن يفقدها نصابها. لكنه، بالمقابل، يبرز الوجه الآخر من الخارطة السياسية والاجتماعية الفلسطينية، وجه المعارضة الوطنية الواسعة التي تعبر عن الرأي الآخر، رأي أوسع الاوساط في صفوف الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات التي أبدت قلقها الشديد من هذا الاتفاق ومن الانعكاسات السلبية لتطبيقاته ولإلغاء الميثاق الوطني.

# (7)
# اعلان السيادة من أجل كسر أطواق أوسلو

١- عندما أطلق المؤتمر الوطني العام الرابع للجبهة الديمقراطية في مطلع ايار/ مايو ١٩٩٨ «المبادرة الوطنية الشاملة لتجاوز مأزق أوسلو واستعادة الوحدة» ومحورها اعلان بسط سيادة دولة فلسطين على الاراضي المحتلة بعدوان عام ١٩٦٧، فقد استند إلى التالي:

• ان «المبادرة الامريكية» المطروحة منذ مطلع عام ٩٨ هي الآلية الرئيسية لاخراج عملية اوسلو من جمودها المستمر منذ بروتوكول الخليل وهي أقصى ما يمكن التوصل إليه قبل استحقاق ٩٩/٥/٤ لاستخلاص ما أمكن من قضايا المرحلة الانتقالية المعلقة قبل اغلاق هذه المرحلة. وهذه المبادرة تقوم بالاساس على آلية الزام وتوريط للجانب الفلسطيني بدعوى مكافحة الارهاب.. مقابل عمليات اعادة انتشار محدودة وبالشرط المعلق على تنفيذ تعهدات أمنية تؤدي إلى رفع مستوى التوتر في العلاقات بين القوى الفلسطينية، بين السلطة والمعارضة، والامعان في تمزيق الصف الفلسطيني بدلاً من توحيده.

• ليس ثمة في الافق ما يشير إلى امكانية ايجاد مخرج جدي من الاستعصاء الذي انتهت إليه عملية أوسلو. فالاتفاق الذي سيتم التوصل إليه، وعناصره الرئيسية مستمدة من المبادرة الامريكية يحقق انفراجاً مؤقتاً لعملية أوسلو، ولكنه لن ينجح في الافراج عن المأزق المستعصي، بل سوف ينتقل به إلى مستوى أكثر تعقيداً وصعوبة، حيث تتعذر الامكانية، في المدى المرئي بأقله، للتوصل إلى اتفاق حول قضايا الوضع الدائم.

• ثمة مرحلة متكاملة من عملية اوسلو توشك على الانتهاء (المرحلة الانتقالية)، فإما أن تمدد (بالامر الواقع أو باتفاق جديد)، فيصبح الحكم الذاتي ا

من الزمن سقفاً للحل ومعه يتقدم مخطط التوطين (بغض النظر عن درجة استقرار الحكم الذاتي وتطبيقات التوطين). واما أن يتم تجاوز هذه المرحلة باعلان السيادة، فينتقل الصراع مع الاحتلال إلى مستوى جديد، نوعياً أرقى، سياقاً واصطفافاً للقوى وبعداً عربياً ودولياً، مستوى يفتح أمام انجاز الحقوق الوطنية.

٢- ان التوصل إلى اتفاق واي لم يكن مفاجئاً إلا لمن لا يتابع مجريات الامور، فمقدماته كانت معروفة، ومضمونه كان مرئياً حيث تم انضاجه بمساهمة أمريكية نشطة من خلال مفاوضات لم تنقطع عملياً منذ شهر ٩٧/١٠. ولا تترتب على «اتفاق واي» اعتبارات أو نتائج تتعاكس مع ما تأسست عليه المبادرة الوطنية للجبهة الديمقراطية ومحورها اعلان السيادة الوطنية، فهذه المبادرة انطلقت من أسس وبنيت على تقديرات من بينها توصل المفاوضات إلى اتفاق يتضمن العناصر الرئيسية للخطة الامريكية، فأتت «مذكرة واي» لتلتقي مع هذه التقديرات. وبالتالي فإن «اتفاق واي» لا يؤثر على صحة وضرورة تمحور النضال الوطني حول اعلان السيادة، لكنه يؤدي بالتأكيد إلى خلق صعوبات اضافية أمام التقدم نحو انجاز شروط خوض معركة اعلان السيادة الوطنية. وتتمثل هذه الصعوبات بما سبق تناوله: الالتزام بتطبيق «اتفاق واي» يمر عبر المس بالوحدة الوطنية واضعاف التعبئة الشعبية المناهضة للاحتلال. وآلية تطبيق «اتفاق واي» تسوغ قبول تجاوز استحقاق ٩٩/٥/٤ بدعوى انتظار تنفيذ الجزء الرئيسي من نسبة اعادة الانتشار.

٣- غير انه لا يجب المبالغة في تصوير حجم هذه الصعوبات، فهي ليست معطيات جامدة، بل جزء من التوازنات القائمة والصراع الجاري، والتي أتت «مذكرة واي» لتسعر تناقضاته ولتعمق مأزق عملية أوسلو بالذات من خلال مايلي: إذا صحّ الكلام عن «مذكرة واي» باعتبارها نصاً تطبيقياً آخراً لاتفاق اوسلو، للاتفاق الانتقالي ومذكرة روس تحديداً، فإنها في الوقت نفسه، ذات مضمون ووظيفة سياسية شديدة الوضوح، على قاعدة التوافق الاميركي – الاسرائيلي (كمحطة لا تلغي، قبلها وبعدها، الخلاف والتجاذب بين الطرفين) الذي استوعب أهم المطالب الاسرائيلية: اغلاق المرحلة الانتقالية (وهي الاساس في

اتفاق اوسلو) عند الحدود التي وردت في «مذكرة واي» باعتبارها سقفاً لما يمكن أن يناله الجانب الفلسطيني. وكذلك اغلاقها عند الحدود التي تحول الحل الانتقالي (بصيغة واي) إلى حل يجري الاعداد لكي يدوم فترة طويلة من خلال اعتباره صيغة اختبارية مفتوحة الامد نسبياً. وهذا أمر لا يتعارض مع الاستمرار بالتفاوض حول قضايا الحل الدائم.

ان إغلاق المرحلة الانتقالية بسقف «مذكرة واي» والزج بها في مرحلة اختبارية بديلة عملياً للحل الدائم، يخل حتى بالمنطق الذي قام اتفاق أوسلو عند اطلاقه، والذي تأسس عليه التصور التالي: حكم ذاتي للسكان وسيطرة أمنية و/ أو مدنية على جزء رئيسي ومترابط من الاراضي المحتلة يضمن حداً معقولاً من الوحدة الجغرافية والاقتصادية والمجتمعية تقوم عليها بنية مؤسسية تبلور كياناً فلسطينياً يبحث لاحقاً بوضعه السيادي. ان الصيغة الناجمة عن «مذكرة واي» ستؤدي ليس فقط إلى كيان محدود المساحة، انما ممزق الاوصال، ناهيك عن الاستيطان وضم القدس وتوطين اللاجئين وتفاقم الازمة الاقتصادية والضائقة المعيشية. لذلك لا يشكل «اتفاق واي» مخرجاً لمأزق اوسلو ولا يفرج عن أزمته، فأمام وضع كهذا ستحتدم المواجهة بين الشعب والاحتلال، وستتعمق الهوة بين الشعب والسلطة طالما بقيت بعيدة عن هذه المواجهة، أو إذا ما أرغمت على احتوائها، وستتفاعل حركة اللاجئين في الشتات مع كل هذا وبسبب القلق على المستقبل والمصير وبفعل الضغوط التي تتعرض لها على يد الجهات العربية سواء من موقع الضلوع في مخطط التوطين أو التخوف من فرضه.

٤- إن الانعكاسات السلبية «لاتفاق» واي على العلاقات الفلسطينية وعلى التعبئة الشعبية المناهضة للاحتلال هي انعكاسات مؤقتة ستطويها بالتدريج وقائع النضال اليومي التي سيتولد عنها نقيض ما رمى إليه «اتفاق واي»: المزيد من التعبئة الشعبية ووحدة وطنية في الميدان تقوم على عمل مشترك تنخرط فيه مع الجماهير العريضة ليس فقط قوى المعارضة، انما شرائح وفئات متزايدة من الركائز الاجتماعية والسياسية للسلطة نفسها التي ستتراجع تبعاً لذلك قدرتها على

الاستجابة لاملاءات الاحتلال وعلى التساوق مع ضغوطه. ومما لاشك فيه أن ادارة سياسية حكيمة وبعيدة النظر لقوى المعارضة ستلعب دوراً هاماً في التسريع بانضاج شروط هذه العملية، لاسيما إذا ما أجادت التعامل مع قضايا الحوار الوطني والتحالفات:

* أما بالنسبة للتحالفات، فإن الظرف الذي نشأ بعد «اتفاق واي» هو ظرف مؤات لتطوير مختلف اشكال العمل المشترك والصيغ التحالفية على مختلف المستويات بين قوى المعارضة. إن المؤتمرات الشعبية واللقاءات الوطنية تشكل ميداناً لتوطيد علاقات العمل المشترك بالامكان أن تنهض عليها، من حيث المبدأ، صيغ تحالفية مرنة.

* أما بالنسبة للحوار الوطني بين فصائل المعارضة الوطنية والاسلامية من جهة والفصائل الموالية للسلطة وبالتخصيص حركة فتح، هذا الحوار الذي انطلق بخطى متعثرة ولم يرق في أي من محطاته إلى مستوى معالجة القضايا الفعلية المطروحة وطنياً ثم انقطع بعد لقاء نابلس (١٩٩٧/٤)، فإن الظرف السياسي الناجم عن «اتفاق واي» وإن دفع نحو استبعاد انعقاد الحوار، لا يجب أن يسقط الحوار الوطني من جدول اعمال القوى الوطنية والاسلامية.

نقول هذا مع الاستدراك الرئيسي التالي: التحضير الجدي للحوار ووضع الضوابط التي لا تسمح بتحويله مرة أخرى إلى «همروجة» اعلامية بوظائف استخدامية تكتيكية ضيقة. والحؤول دون استغلال الحوار الوطني للتمويه على الخلافات السياسية السابقة على «اتفاق واي» والتي تعمقت، بعده. ومن بين القضايا التي ينبغي وضعها في مقدمة جدول أعمال الحوار الوطني:

أ ) البعد الامني الطاغي لاتفاق واي والدور المطلوب من السلطة واجهزتها. وهذا ما يترتب عليه مجموعة من القضايا والتحديدات سبق تناولها.

ب) انطلاقاً من أن القضايا التي تتناولها مفاوضات الوضع الدائم هي قضايا مصيرية لا يجوز للسلطة أن تتفرد بالبت فيها، بل هي تتطلب اجماعاً

وطنياً وشعبياً، هذا فضلاً عن تشابكاتها الاقليمية. وبما أن الشروط المتحكمة بالعملية التفاوضية منحازة بالكامل لصالح الجانب الاسرائيلي، فإن هذا يقتضي تنظيم المعارضة السياسية والشعبية على أوسع نطاق في الوطن وبلدان الشتات من أجل الضغط الفعال لمقاطعة هذه المفاوضات التي تنعقد تحت راية واملاءات اوسلو وواي ريفر. أما البديل فهو اعلان السيادة وخوض معركة الاستقلال واعادة بناء العملية التفاوضية لترسو على مفاوضات بين دولتين على اساس قرارات الشرعية الدولية وضمان التمسك بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

٥- إن الصعوبات الاضافية الناجمة عن «اتفاق واي» بانعكاساتها السلبية المباشرة على العلاقات الوطنية والتعبئة الشعبية المناهضة للاحتلال وبالدينامية التي ستشهدها باعتبارها من صلب عملية الصراع وبما ينشأ عنها من توازنات، ستنعكس، بلا ريب، على حجم الجهد المطلوب بذله من أجل الاعداد والاستعداد لمراكمة القوى وتهيئة الشارع والرأي العام الفلسطيني لتصعيد الضغط الجماهيري من أجل مراجعة مسار أوسلو المدمر ومغادرته، ورفض التمديد للمرحلة الانتقالية وتوحيد الصفوف الوطنية على اساس استراتيجية للمجابهة الشاملة مع الاحتلال، لمواجهة استحقاق ٩٩/٥/٤.

إن التطورات التي اطلقتها «مذكرة واي ريفر» تؤكد صحة وجهة العمل النضالي حول اعلان السيادة، فالخيارات المتاحة باتت مرئية بعد التجربة والاختبار: فإما الحكم الذاتي على جزء من الأرض المحتلة بدون القدس والتوطين للاجئين في اربع جهات الارض. أو خوض معركة اعلان السيادة باعتباره الخيار الوطني والمسؤول، واعادة بناء العملية التفاوضية لترسو على مفاوضات بين دولتين على أساس قرارات الشرعية الدولية (٢٤٢، ٣٣٨، ١٩٤، ٢٣٧). وما عدا ذلك، ليس أكثر من تنويعات على هذين الخيارين الرئيسيين، تنويعات تصب بأحدهما في نهاية المطاف.

١٩٩٨/١١/١٢

# الملاحق

- ★ رقم ١ : مذكرة واي ريفر بشأن إعادة الانتشار الثانية
- ★ رقم ٢ : رسائل التطمينات الأميركية الخمس لإسرائيل
- ★ رقم ٣ : الرسائل الأميركية إلى الفلسطينيين
- ★ رقم ٤: قرار الحكومة الإسرائيلية بإعلان موافقتها المشروطة على مذكرة واي ريفر (١١/١١/٩٨)
- ★ رقم ٥ : بيان للحكومة الإسرائيلية تعلن فيه قرارها بالموافقة على تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة الانتشار (١٩/١١/٩٨)
- ★ رقم ٦ : إعلان للمدير العام للشرطة الفلسطينية بشأن حيازة الأسلحة والذخائر من دون ترخيص (١٨/١١/٩٨)
- ★ رقم ٧ : مرسوم رئاسي رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض (١٩/١١/٩٨)
- ★ رقم ٨ : الملحق السابع من الاتفاق المرحلي (٢٨/٩/٩٥) حول إطلاق سراح السجناء والموقوفين الفلسطينيين

ملحق رقم ١

# مذكرة واي ريفر
# بشأن إعادة الانتشار الثانية للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية
# واشنطن، ١٩٩٨/١٠/٢٣ (١)

فيما يلي الخطوات الهادفة إلى تسهيل تنفيذ الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، المؤرخ في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٩٥ (الإتفاق الانتقالي)، والاتفاقات المتصلة به، بما فيها المذكرة للسجل المؤرخة في ١٧ كانون الثاني /يناير ١٩٩٧ (يشار إليها فيما يلي بمصطلح «الاتفاقات السابقة»)، بحيث يستطيع الفريقان، الإسرائيلي والفلسطيني، القيام بمسؤولياتهما المتبادلة بفعالية أكبر، بما فيها تلك المتصلة بالمزيد من إعادة الانتشار، وبالإجراءات الأمنية على التوالي. ويجب تنفيذ هذه الخطوات في موازاة مقاربة مرحلية، وفقاً لهذه المذكرة وللجدول الزمني المرفق بها. وهي تخضع للبنود والشروط ذات الصلة في الاتفاقات السابقة، لكنها لا تلغي مستلزماتها الأخرى.

## I ـ عمليات المزيد من إعادة الانتشار

### أولاً : المرحلتان الأولى والثانية من المزيد من إعادة الانتشار

١ـ عملاً بالاتفاق الانتقالي والاتفاقات اللاحقة له، سيشمل تنفيذ الفريق الإسرائيلي للمرحلتين الأولى والثانية، من المزيد من إعادة الانتشار، انتقال ١٣ ٪ من المنطقة (ج) إلى الفريق الفلسطيني على الشكل التالي:

---

(١) كما نشرتها مجلة الدراسات الفلسطينية ـ العدد ٣٧ ـ شتاء ١٩٩٨. النص مترجم عن الانكليزية من موقع وزارة الخارجية الأميركية في الانترنت: http : //www.state gov

١٪ إلى المنطقة (أ) و١٢٪ إلى المنطقة (ب).

وصرح الفريق الفلسطيني أنه سيحدد منطقة / منـاطق مجموع مساحتها ٣٪ من المنطقة (ب) أعلاه، لإعلانها مناطق خضراً و/ أو محميّات طبيعية. كما صرح الفريق الفلسطيني أنه سيعمل بمقتضى المعايير العلمية المرعية، الأمر الذي يعني أنه لن يكون هناك أية تغييرات في وضع هذه المناطق، من دون مس حقوق السكان المقيمين حالياً بهذه المناطق، ومنهم البدو. وعلماً بأن هذه المعايير لا تسمح ببناء جديد في هذه المناطق، فإنه يجوز الإبقاء على الطرقات والأبنية القائمة فيها.

سيحتفظ الفريق الإسرائيلي بالمسؤولية الأمنية الشاملة في هذه المناطق الخضر / المحميات الطبيعية، بهدف حماية الإسرائيليين، ومواجهة تهديد الأعمال الإرهابية. ويمكن لقوات الشرطة الفلسطينية أن تقوم بتحركاتها بعد التنسيق والتصديق. وسيستجيب الفريق الإسرائيلي لمثل هذه الطلبات سريعاً.

٢- كجزء من التطبيق السالف الذكر للمرحلتين الأولى والثانية من المزيد من إعادة الانتشار، فإن ١٤,٢٪ من المنطقة (ب) ستصبح في المنطقة (أ).

**ثانياً: المرحلة الثالثة من المزيد من إعادة الانتشار**

فيما يتصل ببنود الاتفاق الانتقالي ورسائل الوزير كريستوفر إلى الفريقين في ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٩٧، بشأن عملية المزيد من إعادة الانتشار، سيكون هناك لجنة لمعالجة هذه المسألة. وسيتم إطلاع الولايات المتحدة بانتظام على ما يجري.

## II - الأمن

في الأحكام المتصلة بالترتيبات الأمنية من الاتفاق الانتقالي، وافق الفريق الفلسطيني على اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لمنع أية أعمال إرهابية، أو جرائم، أو أعمال عدوانية ضد الفريق الإسرائيلي، أو ضد الأفراد الخاضعين لسلطة الفريق الإسرائيلي، أو ضد ممتلكاتهم، تماماً كما وافق الفريق الإسرائيلي على اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لمنع أية أعمال إرهابية، أو جرائم، أو

أعمال عدوانية ضد الفريق الفلسطيني، أو ضد الأفراد الخاضعين لسلطة الفريق الفلسطيني، أو ضد ممتلكاتهم. وقد وافق الفريقان أيضاً على اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المعتدين في مناطق صلاحياتهم، وعلى منع التحريض في جانب ضد الآخر من قبل أية منظمات أو مجموعات أو أفراد في مناطق صلاحية كل فريق.

ويرى كلا الفريقين أن من مصلحته الحيوية التصدي للإرهاب ومكافحة العنف بموجب الملحق الأول للاتفاق الانتقالي والمذكرة للسجل. وهما يريان أيضاً أن النضال ضد الإرهاب والعنف يجب أن يكون شاملاً، بحيث يتناول الإرهابيين والبنية التحتية لدعم الإرهاب، والأجواء الآيلة إلى دعم الإرهاب، كما يجب أن يكون مستمراً وثابتاً وطويل الأجل، بحيث لا يكون هناك فترات يتوقف فيها العمل ضد الإرهابيين وبنيتهم التحتية. ويجب كذلك أن يكون تعاونياً، لأن ما من جهد يحقق فعالية كاملة من دون التعاون الإسرائيلي ــ الفلسطيني، والتبادل المستمر للمعلومات والمفاهيم والإجراءات.

وعملاً بالاتفاقات السابقة، فإن قيام الفريق الفلسطيني بمسؤولياته في مجال الأمن، والتعاون الأمني، وغيرهما من المسائل، سيكون كما هو مفصل أدناه في الفترات المحددة في الجدول الزمني المرفق.

## أولاً: الإجراءات الأمنية

### ١. اعتبار المنظمات الإرهابية خارجة على القانون، والتصدي لها:

أ ) يعلن الفريق الفلسطيني سياسته التي لا هوادة فيها تجاه الإرهاب والعنف ضد الفريقين.

ب) يشرك الفريق الفلسطيني الولايات المتحدة في خطة عمل يعدها، ثم يبدأ تنفيذها فوراً، ليضمن التصدي المنهجي والفعال للمنظمات الإرهابية وبناها التحتية.

ج) فضلاً عن التعاون الأمني الإسرائيلي ــ الفلسطيني الثنائي، ستجتمع لجنة أميركية ــ فلسطينية مرة كل أسبوعين، من أجل مراجعة الخطوات المتخذة للقضاء على دعوات الإرهابيين، وعلى بنية دعم الإرهاب التي تخطط له وتموله وتسانده

وتحرض عليه، وفي هذه الاجتماعات، يطلع الفريق الفلسطيني الولايات المتحدة على جميع الإجراءات التي اتخذها لحظر كل المنظمات (أو أجنحة المنظمات، كما هو ملائم) ذات الصفة العسكرية أو الإرهابية أو العنفية وحظر بنية دعمها، ولمنعها من العمل في منطقة صلاحيته.

د) يقوم الفريق الفلسطيني باعتقال الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمال عنف وإرهاب، لإجراء المزيد من التحقيق معهم، ومحاكمة جميع المتورطين في أعمال عنف وإرهاب ومعاقبتهم.

هـ) ستجتمع لجنة أميركية ـ فلسطينية لمراجعة وتقويم المعلومات المتصلة بقرارات المحاكمة، والعقوبات أو غيرها من الإجراءات القانونية التي تتناول وضع الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمال عنف وإرهاب أو في التحريض عليها.

٢- منع الأسلحة غير الشرعية

أ) عملاً بالاتفاقات السابقة، سيكفل الفريق الفلسطيني تطبيق إطار عمل قانوني فعال لحظر أي استيراد، أو تصنيع وبيع غير مرخص، أو امتلاك وحيازة أسلحة نارية، أو ذخيرة وسلاح، في مناطق الصلاحية الفلسطينية.

ب) بالإضافة إلى ذلك ، سيُعد الفريق الفلسطيني وينفذ بحزم واستمرارية برنامجاً منهجياً لجمع مثل هذه البنود غير الشرعية كلها، والتصرف فيها بصورة ملائمة وفقاً للاتفاقات السابقة. وقد وافقت الولايات المتحدة على المساعدة في تنفيذ هذا البرنامج.

ج) سيتم تأليف لجنة اميركية ـ فلسطينية ـ إسرائيلية لتنشيط وتعزيز التعاون على منع التهريب أو التسريب غير المسموح به للأسلحة أو المتفجرات إلى مناطق الصلاحية الفلسطينية.

٣- منع التحريض

أ ) قياساً بالممارسة الدولية ذات الصلة، وعملاً بالمادة الثانية والعشرين (١) من الاتفاق الانتقالي والمذكرة للسجل، سيصدر الفريق الفلسطيني مرسوماً يمنع

جميع أشكال التحريض على العنف أو الإرهاب، ويرسي آليات العمل بمنهجية ضد جميع أساليب العنف أو الإرهاب، أو التهديد بهما، وسيكون هذا المرسوم شبيهاً بالتشريع الإسرائيلي القائم، الذي يعالج الموضوع نفسه.

ب) ستجتمع لجنة أميركية ـ فلسطينية ـ إسرائيلية بانتظام لرصد حالات التحريض المحتمل على العنف أو الإرهاب، ولإعداد توصيات وتقارير بشأن كيفية منع مثل ذلك التحريض، وسيعين كل من الأطراف الإسرائيلية والفلسطينية والأميركية في اللجنة خبيراً إعلامياً، ومندوباً لتوطيد القانون، وخبيراً تربوياً، ومسؤولاً حالياً أو سابقاً منتخباً.

## ثانياً : التعاون الأمني

يتفق الفريقان على أن يستند تعاونهما الأمني إلى روح المشاركة، وأن يشمل بين أمور أخرى، الخطوات التالية:

### ١ـ التعاون الثنائي

سيكون هناك تعاون أمني ثنائي كامل بين الفريقين، وسيكون هذا التعاون مستمراً ومكثفاً وشاملاً.

### ٢ـ التعاون القضائي

سيكون هناك تبادل للخبرات القضائية، والتدريب، وغير ذلك من المساعدات.

### ٣ـ اللجنة الثلاثية

إضافة إلى التعاون الأمني الإسرائيلي ـ الفلسطيني الثنائي، هناك لجنة أميركية ـ فلسطينية ـ إسرائيلية رفيعة المستوى ستجتمع كلما دعت الحاجة ، وليس أقل من مرة كل أسبوعين، لتقويم التهديدات الراهنة، ومعالجة أية عقبات أمام التعاون الأمني والتنسيق الفعالين، ومراجعة الخطوات المتخذة لمحاربة الإرهاب والمنظمات الإرهابية. وستقوم اللجنة أيضاً بدورها كمنتدى لمعالجة موضوع الدعم الخارجي للإرهاب. وفي هذه الاجتماعات، سيطلع الفريق الفلسطيني أعضاء اللجنة، بصورة كاملة، على نتائج تحقيقاته مع المشبوهين الإرهابيين المعتقلين، وسيتبادل المشاركون

المعلومات الإضافية ذات الصلة، وسترفع اللجنة، بانتظام، إلى زعيمي الفريقين تقارير بشأن مستوى التعاون، ونتائج الاجتماعات وتوصياتها.

### ثالثاً: مسائل أخرى

أ ) سيقدم الفريق الفلسطيني قائمة بأفراد شرطته إلى الفريق الإسرائيلي، وفقاً للاتفاقات السابقة.

ب) إذا اضطر الفريق الفلسطيني إلى طلب مساعدة تقنية، فإن الولايات المتحدة أعربت عن استعدادها للمساعدة في تلبية تلك الحاجات بالتعاون مع مانحين آخرين.

ج) ستشرف لجنة الرقابة والتوجيه على تنفيذ هذه البنود، وتطلع الولايات المتحدة على مجرياتها، كجزء من مهماتها.

### ٢ـ ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) (١)

إن اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف والمجلس المركزي الفلسطيني سيعيدان تأكيد الرسالة المؤرخة في ٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٩٨، من رئيس المنظمة ياسر عرفات إلى الرئيس كلينتون، بشأن إلغاء فقرات الميثاق الوطني الفلسطيني، التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين م.ت.ف والحكومة الاسرائيلية بتاريخ ٩ ــ ١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣. وسيقوم رئيس م.ت.ف عرفات، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، ورئيس المجلس [المركزي] الفلسطيني بدعوة أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وأيضاً أعضاء المجلس المركزي الفلسطيني، ومجلس [الحكم الذاتي]، ورؤساء الوزارات الفلسطينية، إلى اجتماع يخاطبه الرئيس كلينتون ليعيد المجتمعون تأكيد دعمهم عملية السلام، وقرارات اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي المذكورة أعلاه.

### ٣ـ المساعدة القانونية في المسائل الجنائية

وبين أشكال أخرى من المساعدة القانونية في المسائل الجنائية سيتم، من خلال آلية اللجنة القانونية الإسرائيلية ــ الفلسطينية المشتركة، تقديم (أو إعادة تقديم) طلبات اعتقال ونقل المشبوهين والمدعى عليهم، وفقاً للمادة ٢ (٧) من

(١) الترقيم هكذا في الأصل.

الملحق الرابع للاتفاق الانتقالي، كما ستتم الاستجابة لها بمقتضى المادة ٢ (٧) (و) من الملحق الرابع للاتفاق الانتقالي، ضمن مهلة ١٢ أسبوعاً. أما الطلبات المقدمة بعد الأسبوع الثامن، فتتم الاستجابة لها بمقتضى المادة ٢(٧) (و) خلال أربعة أسابيع من تقديمها. وطلب الفريقان من الولايات المتحدة تقارير منتظمة بشأن الخطوات المتخذة استجابة للطلبات المذكورة أعلاه.

**٤. حقوق الإنسان وحكم القانون**

عملاً بالمادة ١١ (١) من الملحق الأول للاتفاق الانتقالي، ومن دون انتقاص لما سبق ذكره، ستمارس الشرطة الفلسطينية نفوذها ومسؤولياتها لتطبيق هذه المذكرة، مع المراعاة اللازمة للمعايير المقبولة دولياً بشأن حقوق الإنسان وحكم القانون، والاسترشاد بضرورة حماية الناس، واحترام كرامة الإنسان، وتجنب الأذى.

## III ـ اللجان الانتقالية والشؤون الاقتصادية

١ـ يعيد الفريقان، الإسرائيلي والفلسطيني، تأكيد إلتزامهما توطيد علاقتهما، والاتفاق على الحاجة الماسة إلى تنشيط التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويتفق الفريقان في هذا الشأن على مواصلة أو إحياء اللجان القائمة جميعها المنبثقة من الاتفاق الانتقالي، بما فيها لجنة الرقابة والتوجيه، واللجنة الاقتصادية المشتركة، ولجنة الشؤون المدنية، واللجنة القانونية، ولجنة التعاون الراهن.

٢ـ اتفق الفريقان، الإسرائيلي والفلسطيني، على الترتيبات الآيلة إلى افتتاح المنطقة الصناعية في غزة في الموعد المحدد لذلك. كما أنهما أبرما «البروتوكول بشأن إنشاء وتشغيل المطار الدولي في قطاع غزة خلال الفترة الانتقالية».

٣ـ سيستأنف الفريقان مفاوضاتهما بشأن الممر الآمن فوراً. ففيما يتعلق بالطريق الجنوبي، سيبذل الفريقان أقصى الجهود للتوصل إلى اتفاق خلال أسبوع من بدء تطبيق هذه المذكرة. وسيبدأ تشغيل الطريق الجنوبي في أسرع وقت ممكن بعد ذلك، أما بالنسبة إلى الطريق الشمالي، فستستمر المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن. ثم يبدأ تطبيقه سريعاً بعد ذلك.

٤- يعترف الفريقان، الإسرائيلي والفلسطيني، بالأهمية الكبرى لمرفأ غزة في تطور الاقتصاد الفلسطيني وفي توسيع التجارة الفلسطينية. وهما يلتزمان العمل من دون إبطاء للتوصل إلى اتفاق يجيز إنشاء المرفأ وتشغيله وفقاً للاتفاقات السابقة. وستعيد اللجنة الإسرائيلية ـ الفلسطينية تنشيط عملها فوراً، بهدف إنجاز البروتوكول، خلال ٦٠ يوماً، والذي سيجيز بدء إنشاء المرفأ.

٥- يقر الفريقان بأن المسائل القانونية العالقة تؤثر سلباً في العلاقة بين الشعبين. ولذا، فإنهما سيسرعان جهودهما، من خلال اللجنة القانونية، لمعالجة المسائل القانونية البارزة وإيجاد حلول لها في أقصر وقت ممكن، وسيقدم الفريق الفلسطيني إلى الفريق الإسرائيلي نسخاً عن القوانين المعمول بها كافة.

٦- سيبدأ الفريقان، الإسرائيلي والفلسطيني، أيضاً حواراً اقتصادياً استراتيجياً لتوطيد علاقتهما الاقتصادية. وسيؤلفان لجنة خاصة لهذا الغرض في إطار عمل اللجنة الاقتصادية المشتركة. وستراجع هذه اللجنة الموضوعات الأربعة التالية: (١) ضرائب المشتريات الإسرائيلية؛ (٢) التعاون على مكافحة سرقة السيارات؛ (٣) معالجة الديون الفلسطينية غير المدفوعة؛ (٤) أثر المعايير الإسرائيلية كعوائق أمام التجارة وتوسيع القائمتين أ : ١ وأ : ٢. وستقدم اللجنة تقريراً مرحلياً خلال ثلاثة أسابيع من بدء تطبيق هذه المذكرة، كما ستقدم خلال ستة أسابيع استنتاجها وتوصياتها لمباشرة تنفيذها.

٧- يتفق الفريقان على أهمية المساعدة المستمرة من المانحين الدوليين لتسهيل تنفيذ الاتفاقات التي يتوصلان إليها. وهما يقران بالحاجة إلى الدعم القوي من المانحين للتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهما متفقان أيضاً على السعي المشترك، لدى مجموعة المانحين، لعقد مؤتمر وزاري قبل أواخر سنة ١٩٩٨، للحصول على تعهدات بمستويات أعلى من المساعدة.

## IV - مفاوضات الوضع الدائم

سيستأنف الفريقان فوراً مفاوضات الوضع الدائم بوتيرة سريعة، وسيبذلان

جهداً حاسماً لتحقيق الهدف المتبادل، وصولاً إلى اتفاق بحلول ٤ أيار / مايو ١٩٩٩. وستكون المفاوضات مستمرة من دون انقطاع. وقد أعربت الولايات المتحدة عن رغبتها في تسهيل هذه المفاوضات.

## V ـ الإجراءات الأحادية الجانب

إقراراً بضرورة توفير أجواء إيجابية للمفاوضات، فإن أياً من الفريقين لن يبادر أو يقوم بأية خطوة من شأنها أن تغير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقاً للاتفاق الانتقالي.

**مرفق:** الجدول الزمني

تصبح هذه المذكرة سارية المفعول بعد عشرة أيام من توقيعها.

أنجزت في واشنطن، العاصمة، في ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨.

| عن حكومة دولة إسرائيل | عن منظمة التحرير الفلسطينية | الشاهد |
|---|---|---|
| بنيامين نتنياهو | ياسر عرفات | وليم كلينتون |
| | | الولايات المتحدة الأميركية |

# الجدول الزمني

**ملاحظة:** إن الإشارات الموضوعة بين الأقواس أدناه، تشير إلى الفقرات في «مذكرة واي ريفر» التي يعتبر هذا الجدول الزمني مرفقاً مكملاً لها. والموضوعات غير الواردة في الجدول الزمني تعتمد البرنامج المذكور في نص المذكرة.

**١ـ فور سريان مفعول المذكرة**

- تبدأ لجنة المزيد من إعادة الانتشار الثالثة (I (ثانياً) )
- خطة العمل الأمنية الفلسطينية المشاركة فيها الولايات المتحدة (II (أولاً) (١) (ب) )
- التعاون الأمني الثنائي الكامل (II (ثانياً) (١) )
- تبدأ أعمال اللجنة الثلاثية للتعاون الأمني (II (ثانياً) (٣) )
- تستأنف اللجان المرحلية عملها وتواصله، كما تبدأ اللجنة الاقتصادية الخاصة عملها (III)
- تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بوتيرة سريعة (IV)

**٢ـ الأسبوع الثاني من سريان مفعول المذكرة**

- يبدأ تنفيذ الخطة الأمنية (II (أولاً) (١) (ب) )، وتبدأ أعمال اللجنة المذكورة في (II (أولاً) (١) (ج) )
- وضع إطار منع الأسلحة غير الشرعية (II (أولاً) (٢) (أ) ). وإعداد تقرير بشأن التنفيذ الفلسطيني للخطة (II (أولاً) (٢) (ب) )
- تبدأ أعمال لجنة منع التحريض (II (أولاً) (٣) (ب) ). ويصدر مرسوم بذلك (II (أولاً) (٣) (أ) )
- تعيد اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. تأكيد مضمون الرسالة بشأن الميثاق (II (ثالثاً) (٢) )
- تنفيذ المرحلة الأولى من المزيد من إعادة الانتشار ٢٪ من المنطقة (ج) إلى المنطقة (ب)، و٧,١ ٪ من المنطقة (ب) إلى المنطقة (أ)، ويطلع المسؤولون

الإسرائيليون نظراءهم الفلسطينيين على المناطق كما هو مطلوب. ثم يتم تنفيذ المزيد من إعادة الانتشار، وإعداد تقرير بشأنه (I (أولاً) )

**٣ـ الأسابيع ٢ ـ ٦**

- يعيد المجلس المركزي الفلسطيني تأكيد مضمون الرسالة بشأن الميثاق (الأسابيع ٢ - ٤ ) (II (ثالثاً) (٢) )
- يعيد المجلس الوطني الفلسطيني وغيره من مؤسسات م.ت.ف. تأكيد مضمون الرسالة بشأن الميثاق (الأسابيع ٤ - ٦ ) (II (ثالثاً) (٢) )
- إعداد برنامج لجمع الأسلحة(II (أولاً) (٢) (ب) )، وبدء مرحلة جمعها (II (أولاً) (٢) (ج) )، ثم تبدأ اللجنة عملها، وتعد تقارير عن هذه الأنشطة.
- تقرير لجنة منع التحريض (II (أولاً) (٣) (ب) )
- إعداد التقرير المرحلي للجنة الاقتصادية الخاصة في الأسبوع الثالث، والتقرير النهائي في الأسبوع السادس (III)
- تقديم قائمة قوات الشرطة (II (ثالثاً) (١) (أ))، وبدء مراجعة لجنة الرقابة والتوجيه (II (ثالثاً) (١) (ج) )
- تنفيذ المرحلة الثانية من المزيد من إعادة الانتشار : ٥ ٪ من المنطقة (ج) إلى المنطقة (ب). ويطلع المسؤولون الإسرائيليون نظراءهم الفلسطينيين على المناطق كما هو مطلوب. ثم يتم تنفيذ المزيد من إعادة الانتشار، وإعداد تقرير بشأنه (I (أولاً) )

**٤ ـ الأسابيع ٦ ـ١٢**

- مرحلة جمع الأسلحة (II (أولاً) (٢) (ب) ) وإعداد تقرير اللجنة بشأن (II (أولاً) (٢) (ج) )
- تقرير لجنة منع التحريض (II (أولاً) (٣) (ب) )
- تطلع لجنة الرقابة والتوجيه الولايات المتحدة على قائمة قوات الشرطة (II (ثالثاً) (١) (ج) )

- تنفيذ المرحلة الثالثة من المزيد من إعادة الانتشار : ٥٪ من المنطقة (ج) إلى المنطقة (ب)، و ١٪ من المنطقة (ج) إلى المنطقة (أ)، و ٧,١٪ من المنطقة (ب) إلى المنطقة (أ). ويُطلع المسؤولون الإسرائيليون نظراءهم الفلسطينيين على المناطق كما هو مطلوب. ثم يتم تنفيذ المزيد من إعادة الانتشار، وإعداد تقرير بشأنه ( I (أولاً) )

### ٥ـ بعد الأسبوع الثاني عشر

تستمر الأنشطة الواردة في المذكرة كما يجب، وتشمل إذا دعت الحاجة :

- اللجنة الثلاثية للتعاون الأمني (II (ثانياً) (٣) )
- لجنة (II (أولاً) (١) (ج) )
- لجنة (II (أولاً) (١) (هـ) )
- لجنة منع التحريض (II (أولاً) (٣) (ب) )
- لجنة المرحلة الثالثة من المزيد من اعادة الانتشار ( I (ثانياً) )
- اللجان المرحلية (III)
- مفاوضات الوضع الدائم بوتيرة سريعة (IV)

ملحق رقم ٢

# رسائل التطمينات[1] الأميركية الخمس لإسرائيل
## ٢٣، ٢٩، ٣٠/١٠/١٩٩٩

## الرسالة الأولى

**وزارة الخارجية الأميركية**
**واشنطن، العاصمة**
**٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨**

السيد رئيس الحكومة العزيز؛

يسر الولايات المتحدة أنها عملت معكم على تحقيق نتيجة ناجحة في المفاوضات بشأن «مذكرة واي ريفر». ونحن نعتقد أن المقاربة المرحلية والمتوازية ستساهم في توفير ثقة أكبر لدى الفريقين بعملية التنفيذ، لأن الإجراءات في كل مرحلة من الجدول الزمني، يجب إنجازها من كلا الفريقين قبل الانتقال إلى المرحلة التالية، ويمكنني تأكيد أن الولايات المتحدة مستعدة لأداء الدور المحدد لها في المذكرة.

(١) كما نشرتها مجلة الدراسات الفلسطينية ـ العدد ٣٧ ـ شتاء ١٩٩٨.
ـ نص الرسالة الأولى مترجم عن الإنكليزية من موقع ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية في الانترنت: http://www. pmo. gov.il
ـ نص الرسائل ٢، ٣، ٤، و٥ مترجم عن الإنكليزية من موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية في الانترنت: http://www. mfa. gov. il

والولايات المتحدة تقر بأهمية البنود الأمنية الواردة في «مذكرة واي ريفر» بالنسبة إلى دولة إسرائيل. وفي هذا السياق، واستناداً إلى الدور المحدد للولايات المتحدة في المذكرة، نود أن نكرر التزامنا الصارم تجاه أمن إسرائيل والسلام، كما نؤكد أن التعهدات الأمنية الفلسطينية أساس جوهري في المذكرة.

ونود التشديد، في هذا الإطار، على فهمنا للتعهدات التي تلقيناها من الفلسطينيين بشأن عدة مسائل اعتبرتموها مبعث قلق خاص لإسرائيل. ففيما يتصل باعتقال الفلسطينيين المشتبه في ممارستهم الإرهاب (II (أولاً) (١) (د) )، تلقينا تأكيدات أنه ستتم معالجة جميع الحالات التي جرى تحديدها. وبالنسبة إلى القرارات الفلسطينية بشأن المحاكمة أو العقوبة أو أية إجراءات قانونية أخرى، من شأنها أن تؤثر في وضع الأفراد المشتبه في تحريضهم على أعمال عنف أو إرهاب، أو في ارتكابهم تلك الأعمال، فهناك إجراءات مرعية تمنع الإفراج غير المبرر عن أولئك الأشخاص. وإذا حدث مثل هذا الإفراج، فسنكون مستعدين للتعبير عن موقفنا علناً.

وفيما يتعلق ببرنامج الفريق الفلسطيني لنزع الأسلحة غير الشرعية ومصادرتها بموجب II (أولاً) (٢) (ب)، فإن مساعدتنا للفريق الفلسطيني ستساهم في ضمان أن يكون أي احتفاظ بالأسلحة منسجماً مع البنود ذات الصلة من الاتفاق الانتقالي، بما فيها المادة ٤ (٥) من الملحق الأول. وتنوي الولايات المتحدة إطلاع إسرائيل، بانتظام، على مدى التقدم في برنامجنا للمساعدة. ختاماً، وفيما يختص بتقديم الفريق الفلسطيني قائمته بأفراد الشرطة إلى إسرائيل (II (ثالثاً) (١) (أ) ) ، فقد تلقت الولايات المتحدة تأكيدات أنها ستحصل على جميع المعلومات المطلوبة عن قوات الشرطة حاضراً وماضياً، كجزء من برنامجنا للمساعدة.

بإخلاص

مادلين ك. أولبرايت

## الرسالة الثانية

**سفارة الولايات المتحدة الأميركية**
**تل أبيب**
**٢٩ تشرين أول / أكتوبر ١٩٩٨**
السيد داني نافيه
سكرتير الحكومة
ديوان رئيس الحكومة
القدس

العزيز داني؛

أود تأكيد سياستنا بشأن مسألة المرحلة الثالثة من المزيد من إعادة الانتشار. فالتصريح الصادر علناً في هذا الشأن عن وزارة الخارجية في ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨، دقيق ويمثل سياستنا.

وفيما يتصل بالمرحلة الثالثة من المزيد من إعادة الانتشار، جاء في التصريح «خلال المناقشات التي أفضت إلى هذا الاتفاق، أوضحت الولايات المتحدة لكلا الفريقين أنها لن تتبنى أي موقف أو تعرب عن أي رأي بشأن حجم أو مضمون المرحلة الثالثة من المزيد من إعادة الانتشار الإسرائيلي، باعتبارها مسؤولية إسرائيلية للتنفيذ لا للتفاوض».

«وبمقتضى بنود المذكرة، يجري تأليف لجنة إسرائيلية ـ فلسطينية، إلاّ أننا نحث الفريقين على ألا يصرفا الانتباه عن مهمتهما العاجلة في التفاوض بشأن ترتيبات الوضع الدائم، التي تشكل جوهر المسألة، والتي ستحدد مستقبل المنطقة».

«لقد كانت جهودنا وستبقى موجهة نحو تلك المهمة الحيوية».

وهذا التصريح العلني من وزارة الخارجية يمثل سياستنا، ونحن لن نغيرها، وستبقى هذه سياستنا في المستقبل.

**بإخلاص**
**إدوارد س. ووكر، الابن**
**السفير**

## الرسالة الثالثة

**سفارة الولايات المتحدة الأميركية**
***تل أبيب***
**٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨**
السيد داني نافيه
سكرتير الحكومة
ديوان رئيس الحكومة
القدس

العزيز داني؛

أود تأكيد سياستنا بشأن مسائل الإجراءات الأحادية الجانب، وميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، فالتصريحات الصادرة علناً في هذا الشأن عن وزارة الخارجية في ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨، دقيقة وتمثل سياستنا.

وفيما يتصل بالإعلانات أو الإجراءات الأحادية الجانب، جاء في التصريح: «بالنسبة إلى إمكان اتخاذ قرار أحادي الجانب بإعلان دولة، أو غيره من الإجراءات الأحادية الجانب، من أي الفريقين خارج عملية التفاوض، وهو ما يسيء إلى نتائج المفاوضات أو يحدد تلك النتائج سلفاً، فإن الولايات المتحدة تعارض وستعارض أياً من مثل هذه الإجراءات الأحادية الجانب».

«والواقع ن الولايات المتحدة مقتنعة، منذ أعوام كثيرة، بأن الحل المقبول للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني لا يمكن التوصل إليه إلاّ من خلال المفاوضات، لا من خلال الإجراءات الأحادية الجانب، وفي تطلعنا إلى المستقبل، ستبقى سياستنا كذلك».

«ونحن ، في الوقت الحاضر، نفعل كل ما نستطيع لتنشيط مفاوضات الوضع

الدائم بوتيرة سريعة، كما أننا نؤكد أن أولئك الذين يعتقدون أن في استطاعتهم إعلان مواقف أحادية الجانب، أو اتخاذ إجراءات أحادية الجانب، بعد نهاية الفترة الانتقالية، إنما يتصرفون بطريقة تؤدي إلى كارثة».

وفيما يتعلق *بالمجلس الوطني الفلسطيني*، ورد في التصريح: «إن اتفاق واي ريفر ينص على دعوة أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني (وأيضاً أعضاء المجلس المركزي لـ م.ت.ف.، والمجلس الفلسطيني [للحكم الذاتي] ورؤساء الوزارات الفلسطينية) إلى اجتماع يحضره الرئيس كلينتون».

«إن الهدف من هذا الاجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني وغيره من مؤسسات م.ت.ف. هو إعادة تأكيد مضمون رسالة الرئيس عرفات إلى الرئيس كلينتون في ٢٢ كانون الثاني / يناير، بإلغاء جميع مواد الميثاق التي تتعارض مع تعهدات م.ت.ف. بإدانة الإرهاب، والاعتراف بإسرائيل والعيش معها بسلام».

«وعملية إعادة التأكيد هذه، توضح مرة وإلى الأبد، أن المواد الداعية إلى تدمير إسرائيل في ميثاق م.ت.ف. ملغاة وباطلة».

وهذه التصريحات العنيفة من وزارة الخارجية تمثل سياساتنا، ونحن لن نغيرها، وستبقى هذه سياساتنا في المستقبل.

بإخلاص

إدوارد س. ووكر، الابن

السفير

## الرسالة الرابعة

**سفارة الولايات المتحدة الأميركية**
**تل أبيب**
**٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨**
السيد داني نافيه
سكرتير الحكومة
ديوان رئيس الحكومة
القدس

العزيز داني؛

أود تأكيد سياستنا بشأن موضوعات التبادلية / التوازي، ومفاوضات الوضع الدائم، والإفراج عن السجناء. فالتصريحات الصادرة علناً في هذا الشأن عن وزارة الخارجية في ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨، دقيقة وتمثل سياستنا.

فعلى صعيد التبادلية / التوازي، جاء في التصريح: «إن حل أزمة الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين يتطلب من كل فريق تنفيذ سلسلة من المسؤوليات استناداً إلى مفهوم التبادلية، أي أنه ينبغي لكلا الفريقين تنفيذ تعهداته الخاصة به بموجب مذكرة واي ريفر. ويتم تطبيق أو تنفيذ هذه التعهدات وفق مقاربة مرحلية متوازية، بحسب الجدول الزمني المتفق عليه من الفريقين».

وبالنسبة إلى مفاوضات الوضع الدائم، ورد في التصريح : «إن الولايات المتحدة شديدة الحساسية تجاه الأهمية الحيوية لمسائل الوضع الدائم في مستقبل إسرائيل. ونحن نقر بأن أمن دولة إسرائيل والشعب الإسرائيلي على المحك، وأن التزام الولايات المتحدة تجاه أمن إسرائيل يبقى صارماً».

«ونحن نقر بأن أمن دولة إسرائيل والشعب الإسرائيلي على المحك، وان

التزام الولايات المتحدة تجاه أمن إسرائيل يبقى صارماً».

«ونحن ندرك أنه إذا دعيت الولايات المتحدة من كلا الفريقين إلى المشاركة في محادثات الوضع الدائم، التي ستجري ثنائياً بين إسرائيل والفلسطينيين فإننا سنفعل ذلك بهدف تسهيل المفاوضات».

«إن إسرائيل وحدها تستطيع أن تحدد حاجاتها الأمنية، وتقرر الحلول المقبولة لها».

«وإننا نفهم أيضاً أن أي قرار بعقد قمة أو السعي لعقدها، من أجل حل مسائل الوضع الدائم، سيحتاج إلى موافقة كلا الفريقين».

وفيما يتعلق بموضوع الإفراج عن السجناء ومسألة «الباب الدوار»: جاء في التصريح: «لقد كانت لنا مناقشات مع الفلسطينيين وأعطونا تعهداً حازماً بأنه لن يكون هناك «باب دوار».

وهذه التصريحات العلنية من وزارة الخارجية تمثل سياساتنا، ونحن لن نغيرها، وستبقى هذه سياساتنا في المستقبل.

بإخلاص

ادوار س. ووكر، الابن

السفير

## الرسالة الخامسة

**وزارة الخارجية الأميركية**
**واشنطن، العاصمة**
**٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨**

السيد داني نافيه
سكرتير الحكومة
حكومة إسرائيل

السيد نافيه العزيز؛

أود تقديم المزيد من التوضيح لفهم الولايات المتحدة بشأن إحدى المسائل المطروحة في «مذكرة واي ريفر».

فيما يتصل بتقديم الفريق الفلسطيني قائمته بأفراد الشرطة إلى إسرائيل (II (ثالثاً) (١) (أ) ) ، فقد حصلت الولايات المتحدة على تأكيدات أنها ستتسلم جميع المعلومات الملائمة، بشأن أفراد الشرطة حالياً وسابقاً، كجزء من برنامج مساعداتنا، وإننا نفهم أيضاً أنه تم الاتفاق بين الفريقين على ألا يزيد العدد الإجمالي لأفراد الشرطة الفلسطينية على ٣٠,٠٠٠ شرطي.

**بإخلاص**
**دنيس ب. روس**
**المنسق الخاص للشرق الأوسط**

## ملحق رقم ٣

# الرسائل الأميركية إلى الفلسطينيين

## ٢٣،٨ و٢٩/١٠/١٩٩٨

***فيما يلي مقدمة + مقتطفات من الرسائل الأميركية الموجهة إلى الفلسطينيين كما وردت في صحيفة هآرتس في ٩٨/١١/١٥ بقلم دافيد مكوبسكي:***

**مقدمة:** الولايات المتحدة مستعدة للمصادقة على أن الالتزامات الفلسطينية نفذت وفقاً لاتفاق واي إذا نفذها الفلسطينيون حقاً. هذا ما كتبته وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت في رسالة إلى رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في إحدى الرسائل السرية التي حصلت عليها «هآرتس». وظهرت هذه الأقوال كوثيقة مرتبطة باتفاق واي، وتوضح بأن الولايات المتحدة هي بمثابة محكم في حالة نشوب خلاف بين إسرائيل والفلسطينيين حول تنفيذ الالتزامات الفلسطينية.

وجاء في رسالة أرسلت في ٢٣ تشرين أول ١٩٩٨ «نحن مستعدون للمصادقة على تنفيذ الالتزامات الفلسطينية، حين تنفذها السلطة وفقاً للمذكرة». وحسب اتفاق واي فإن للطرفين التزامات يجب تنفذها خلال ١٢ أسبوعاً، وكل خطوة إسرائيلية تكون مرتبطة بالتزامات فلسطينية، لذلك من المهم وجود طرف يحدد ما إذا كانت الالتزامات قد نفذت أم لا. ليس واضحاً ما إذا كانت المصادقات الأميركية لتنفذ الالتزامات علنية أم لا.

النقطة الهامة الأخرى المذكورة في الرسالة هي استعداد الولايات المتحدة

تعزيز العلاقات الثنائية مع الفلسطينيين، وهذا هو الدليل الحسي على التقارب بين الولايات المتحدة والفلسطينيين. وكتبت أولبرايت: «شراكتنا في مسيرة إحراز هذا الاتفاق، ساعدت في تعزيز العلاقات الأميركية ـ الفلسطينية وأتاحت لنا فرصة تعزيز علاقاتنا المتبادلة. ولهذا الغرض نعتزم تفعيل اللجنة الأميركية ـ الفلسطينية المشتركة كوسيلة لتوسيع شبكة العلاقات بيننا».

وتلميحاً إلى أن الكونغرس أغلق ذات مرة مكاتب م.ت.ف. في واشنطن كتبت أولبرايت بأن اللجنة الثنائية «ستبحث أيضاً في سبل إزالة العقبة القائمة أمام علاقاتنا وستواصل في توسيع مساعداتنا وتعزيز العلاقات المتبادلة بيننا».

العناصر الأخرى في رسالة أولبرايت وفي رسالتي دنيس روس وأهارون ميلر، هي صياغة لسياسة أميركية قائمة أو لبنود وردت في اتفاق واي.

وفيما يلي مقاطع من الرسائل الثلاث والتي تتناول تنفيذ اتفاق واي، إقامة مجمع صناعي في غزة، الانسحاب الثالث وتعزيز العلاقات الأميركية ـ الفلسطينية والتسوية الدائمة وإلغاء البنود في الميثاق الوطني الفلسطيني.

## رسالة رقم ١ ـ ٨ تشرين الأول ١٩٩٨

«يسرني أن أسلمك الصيغة الكاملة للإعلان المشترك حول المجمع الصناعي في غزة التي تم الاتفاق عليها أمس بين الرئيس عرفات ورئيس الحكومة نتنياهو، الولايات المتحدة لا تعتزم نشر الصيغة بدون موافقة الطرفين».

«تقوم السلطات الإسرائيلية والفلسطينية بتشكيل لجنة تنسيق المجمع في غزة (...) قررت إسرائيل ضمان عبور بدون عوائق وبدون توقف للمنتجات من المجمع واليه (...) على نحو يفيد الأسواق في إسرائيل والضفة الغربية والأسواق الدولية، مع تقليص قيود أخرى وقيود أمنية. إن عملية تطبيق الإجراءات على المنتجات الخارجية من المجمع تأخذ بالحسبان القيود التجارية، ووسائل النقل والهدف النهائي للمنتجات، إسرائيل لا تقوم بأكثر من فحص واحد لكل إرسالية».

«(...) يبدأ الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني بالترتيبات العملية لتنفيذ البنود التجارية والأمنية للخطة (...) الولايات المتحدة تواصل العمل مع الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل دعم التطلع المتبادل بأن يتحول المجمع الصناعي في غزة إلى مشروع ناجح ويشكل نموذجاً لمشاريع مماثلة في المستقبل ـ لخلق أماكن عمل ـ وتحقيق أرباح اقتصادية لصالح شعوب المنطقة».

## رسالة رقم ٢ ـ ٢٣ تشرين أول ١٩٩٨

«بودي التأكيد على أن الولايات المتحدة تنظر إلى تنفيذ المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من عملية إعادة الانتشار كركن أساسي من أركان المذكرة (...) نحن نقدر أيضاً الدور الأميركي في إطار المذكرة. أستطيع القول بأن الولايات المتحدة مستعدة للعب هذا الدور. وبودي التأكيد بأننا مستعدون للمصادقة على تنفيذ الالتزامات الفلسطينية حين تنفذها السلطة وفقاً للمذكرة».

«نعتزم أيضاً البحث عن وسائل أخرى من أجل دفع ودعم التنفيذ الكامل للجدول الزمني للمذكرة من قبل الطرفين، بما في ذلك المشاركة في خطوات أخرى يتفق عليه الطرفان. ضمن هذا التوجه، نعتزم دعم جهود لجنة الإشراف والتوجيه بالنسبة لعملية تطبيق المذكرة، ولغرض إحراز هذا الهدف سأطلب من المنسق الأميركي الخاص لشؤون الشرق الأوسط ونائبه وأوساط أميركية أخرى المشاركة في دعم تنفيذ الاتفاق».

«الولايات المتحدة تعترف بالأهمية التي يوليها الطرف الفلسطيني للمبادئ التي اتفق عليها في المباحثات الثلاثية التي جرت في كانون أول ١٩٩٧ فيما يتعلق بمذكرة التفاهمات. بودي التأكيد على أن هذه المبادئ، وكذلك الاتفاق المرحلي والاتفاقات الملحقة الأخرى، كانت هي الأساس المتين للبنود الأمنية في «مذكرة نهر واي». نحن نرحب بحقيقة أن الطرفين توصلا إلى تفاهم في الموضوع الأمني كجزء من اتفاق واي».

«الولايات المتحدة تعترف بأن المباحثات حول التسوية الدائمة ستكون حيوية لإحراز سلام إسرائيلي ــ فلسطيني ثابت ودائم. نحن مستعدون، حسب طلب الطرفين المساعدة في هذه المباحثات من أجل خلق الجو المناسب لإجراء المفاوضات بصورة حثيثة، وبهدف خلق جو مناسب لإنجاح المباحثات فإن الولايات المتحدة تواصل توضيح أهمية الامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب تحدد سلفاً أو تدفع القضايا التي ستبحث في مفاوضات التسوية الدائمة».

## رسالة رقم ٣ ــ ٢٩ تشرين أول ١٩٩٨

«رداً على سؤالك حول إعداد جدول زمني «لمذكرة نهر واي»، نقصد هو أن بند «لقاء المجلس الوطني الفلسطيني وفصائل م.ت.ف الأخرى في «الأسبوع الرابع حتى السادس» يتطرق إلى البند الثاني (ج)، من المذكرة التي جاء فيها:

«اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. والمجلس المركزي الفلسطيني يصادقان مجدداً على رسالة رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات إلى الرئيس كلينتون في ٢٢ كانون أول ١٩٩٨، فيما يتعلق ببنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي لا تنسجم مع الرسائل المتبادلة بين م.ت.ف وإسرائيل في ٩-١٠ أيلول ١٩٩٣.

يدعو رئيس م.ت.ف ياسر عرفات ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني ورئيس المجلس (التشريعي) الفلسطيني أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني وأعضاء المجلس المركزي، والمجلس (التشريعي) والوزراء للقاء يشارك فيه الرئيس كلينتون من أجل المصادقة على دعمهم للمسيرة السلمية والقرارات المذكورة أعلاه للجنة التنفيذية والمجلس المركزي».

## ملحـق رقم ٤

# قرار الحكومة الإسرائيلية
# بإعلان موافقتها المشروطة على مذكرة واي ريفر
**القدس، ١١/١١/١٩٩٨ (١)**

**قرار الحكومة (نقلاً عن أمانة سر الحكومة)**

١- إنّ الحكومة توافق على مذكّرة واي ريفر الموقعة في واشنطن، ٢٣ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٩٨ (تسمّى فيما يلي "الاتفاق")، وستعرضها على الكنيست للموافقة عليها.

٢- أ) إن تنفيذ كل التعهّدات الفلسطينية في جميع مراحل الاتفاق شرط لتنفيذ الالتزام الإسرائيلي بموجب الاتفاق، ووفقاً للجدول الزمني الوارد فيه.

ب) إن تنفيذ كل مرحلة من المزيد من إعادة الانتشار المذكورة في الاتفاق سيحال على الحكومة، لمناقشته والموافقة عليه مسبقاً.

٣ - أ) توافق الحكومة على خريطة المرحلة الأولى من المزيد من إعادة الانتشار كما عُرضت عليها. وستُعطى الموافقة على خرائط المراحل الأُخرى من المزيد من إعادة الانتشار من اللجنة الوزارية المذكورة أدناه التي ستتخذ قراراتها في هذه المسألة بموافقة الحكومة.

ب) بموجب الفقرة ٣٦(أ) (٦) من القانون الأساسي، عيّن رئيس الحكومة لجنة وزارية تضمّ وزير الدفاع رئيساً؛ وزير الخارجية؛ وزير التربية والثقافة والرياضة؛

(١) كما نشر في مجلة الدراسات الفلسطينية ـ العدد ٣٧ ـ شتاء ١٩٩٨. النص مترجم عن الإنكليزية من موقع الحكومة الإسرائيلية في الإنترنت gopher: //israel -info.qov.il

وزير الهجرة والاستيعاب؛ وزير الأمن العام.

ج) يمكن للوزراء الإطلاع في أمانة سرّ الحكومة على خرائط كل مرحلة من المزيد من إعادة الانتشار، بينما يقترب موعد تنفيذها. كما يمكنهم المثول أمام اللجنة والتعبير عن وجهات نظرهم.

د) سيقرّر وزير الدفاع برنامج عمل اللجنة.

٤ ـ أ) منذ توقيع الاتفاق، صدرت تصريحات فلسطينية رسمية بشأن ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، مناقضة للاتفاق.

ب) ينص الاتفاق على أن يتّخذ المجلس الوطني الفلسطيني قراراً يؤكدّ تصريحات رئيس السلطة الفلسطينية في رسالته إلى الرئيس كلينتون بشأن إلغاء فقرات الميثاق الفلسطيني، التي تتناقض مع التزام م.ت.ف. إدانة الإرهاب، والاعتراف بإسرائيل، والعيش معها بسلام.

ج) في ضوء ما تقدّم، فإنّ وفاء إسرائيل بالتزامها وفقاً للاتفاق مشروط بإجراء التصويت الملائم في المجلس الوطني الفلسطيني.

٥ ـ أ) تصر إسرائيل على مطالبتها باعتقال المشبوهين والمطلوبين الفارّين وفقاً للاتفاق.

ب) وبالنسبة إلى القائمة التي تضم ٣٠ مشبوهاً، اطّلعت الحكومة على بيان رئيسها الذي جاء فيه: "إنّ اعتقال المشبوهين الثلاثين مشمول في خطة العمل لمكافحة الإرهاب، بحيث يجري اعتقال ثلث هؤلاء في كل مرحلة من الجدول الزمني الذي يستغرق ١٢ أسبوعاً. وقد وعدت الولايات المتحدة إسرائيل بأنّ هذه الخطة سيتمّ تنفيذها، كما تعهّدت لها أن يكون هناك ترتيبات خاصة لمنع سياسة الباب الدوار بالنسبة إلى هؤلاء السجناء وأنه إذا جرى إطلاق أحد منهم، فإنّ ذلك سيعتبر خرقاً للاتفاق."

٦ـ وفيما يتّصل بالمرحلة الثالثة من المزيد من إعادة الانتشار، فإن إسرائيل ستتخذ القرار بشأنها وفقاً لاعتباراتها الخاصة. ولن يتجاوز مدى المزيد من إعادة الانتشار ما مجموعه ١٪في الفئات كافة.

٧ـ وعلى صعيد المفاوضات بشأن يهوداً والسامرة، وقطاع غزة، ستحافظ الحكومة على المصالح القومية الحيوية لدولة إسرائيل، كما جاء في قرار الحكومة بتاريخ ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٩٨. وتشمل هذه المصالح مناطق أمنية، والمناطق المحيطة بالقدس، ومناطق الاستيطان اليهودي، ومصالح البُنى التحتية، وموارد المياه، والمواقع العسكرية والأمنية، والمناطق المحيطة بشرايين المواصلات الشمالية — الجنوبية والغربية ـ الشرقية، والمواقع التاريخية للشعب اليهودي.

٨ـ تؤكد الحكومة أنّ إعلاناً أحادي الجانب من السلطة الفلسطينية بشأن إقامة دولة فلسطينية، قبل التوصّل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي، سيشكّل خرقاً بارزاً وأساسياً للاتفاق الانتقالي. وفي حال حدوث مثل هذا الخرق، فإن الحكومة تعتبر نفسها مخوّلة اتخاذ جميع الخطوات الضرورية، بما في ذلك تطبيق النظم والقوانين والإدارة الإسرائيلية على المناطق الأمنية في يهودا والسامرة وقطاع غزة، وفقاً لما تراه ملائماً. وإسرائيل تؤكد موقفها، عملاً بالاتفاق مع السلطة الفلسطينية، أنّ الوضع النهائي يجب أن يكون نتيجة مفاوضات حرّة بين الطرفين، من دون تنفيذ الخطوات الأحادية الجانب، التي من شأنها أن تغيّر وضع المنطقة.

٩ـ ستواصل الحكومة تطبيق سياستها في تعزيز التجمّعات السكّانية وتطويرها في يهودا والسامرة وقطاع غزة، استناداً إلى خطة متعددة السنوات.

١٠ـ ستسعى الحكومة لشقّ الطرق الأمنية في يهودا والسامرة وقطاع غزة.

١١ـ تُعرب الحكومة عن أملها بأن يكون هناك التزام كامل ببنود مذكرة واي ريفر، وبأن يساهم هذا الاتفاق في تقدّم عملية السلام.

ملحق رقم ٥

## بيان للحكومة الإسرائيلية تعلن فيه قرارها بالموافقة على تنفيذ المرحلة الأولى من المزيد من إعادة الانتشار بموجب مذكرة واي ريفر القدس، ١٩/١١/١٩٩٨ (١)

في اجتماع الحكومة اليوم (الخميس)، بتاريخ ١٩/١١/١٩٩٨:

١- ناقشت الحكومة تنفيذ التزامات السلطة الفلسطينية وفقاً لمذكرة واي ريفر، بعد أن أطلعت على ما يلي:

أ - الإعلان الفلسطيني بشأن قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالموافقة على رسالة ياسر عرفات بشأن إلغاء فقرات من ميثاق م.ت.ف.

ب - البيان الفلسطيني الذي يمنع حيازة الأسلحة غير الشرعية، ورسالة التعهد لإسرائيل بالعمل الصارم على هذا الموضوع في إطار التعليمات الواردة في الاتفاق.

ج - المرسوم الفلسطيني ضد التحريض.

د - تقرير القوات الأمنية بشأن تنفيذ الالتزامات الفلسطينية فيما يتعلق بالحرب ضد الإرهاب، بدءاً من اليوم .

٢- قررت الحكومة الموافقة على تنفيذ المرحلة الأولى من المزيد من إعادة الانتشار كما نص عليها الاتفاق. وفضلاً عن ذلك وافقت على إطلاق سجناء ومعتقلين فلسطينيين، بموجب الاتفاق، كما هو مفصل أدناه:

---

(١) كما نشر في مجلة الدراسات الفلسطينية - العدد ٣٧ - شتاء ١٩٩٨. النص مترجم عن الانكليزية من موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية في الانترنت: http:/ www. mfa . gov. il

أ ـ نقل أو إطلاق سجناء ومعتقلين فلسطينيين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، عملاً بالتزام الحكومة في الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، الموقع في واشنطن في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٩٥.

ب ـ وعملاً بقانون تنفيذ الاتفاق بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (الصلاحيات والمسؤوليات وغيرها من التعليمات) (التعديلات التشريعية) رغم ٥٧٥٦ ـ ١٩٩٦، تم الاتفاق على أن تقرر الحكومة المعايير لإطلاق أو نقل سجناء ومعتقلين من سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة من السجون الإسرائيلية. وقد تبنت الحكومة هذه المعايير للإطلاق المنصوص عليه في ملحق الاتفاق.

ج ـ سيخضع تنفيذ كل مرحلة من هذا الاتفاق لتنفيذ مراحل مذكرة واي ريفر، الموقعة في واشنطن في ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨، وفقاً لقرار الحكومة.

د ـ ستشمل المرحلة الأولى إطلاق ٢٥٠ سجيناً ومعتقلاً، وفقاً للمعايير التي تبنتها الحكومة في هذا القرار، وسيتم التنفيذ في موعد لاحق لهذا القرار.

هـ ـ وفي مطلق الأحوال، سيجري إطلاق هؤلاء أو نقلهم على يد أولئك المخولين إجراء ذلك بموجب القانون، ووفقاً لحكمهم.

٣ـ وبالإضافة إلى ذلك، استمعت الحكومة إلى تفصيلات بشأن افتتاح المطار في الدهنية وتشغيله.




## إعلان للمدير العام للشرطة الفلسطينية
## اللواء غازي الجبالي
## بشأن حيازة الأسلحة والذخائر من دون ترخيص
## غزة، ١٩٩٨/١١/١٨ [(١)]

بناء على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٨، الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢٠/ بشأن الأسلحة والذخائر، يعتبر مخالفاً لأحكام هذا القانون، كل من :

**أولاً:**

أ - حمل أو أحرز أو نقل سلاحاً أو ذخائر بدون ترخيص.

ب - باع أو قدم بدون مقابل أسلحة أو ذخائر لأشخاص آخرين بدون ترخيص.

ويعاقب بالحبس لمدة ستة اشهر، وبغرامة مالية مقدارها خمسمائة دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة، أو بإحدى العقوبتين، مع مصادرة الأسلحة والذخيرة المضبوطة.

**ثانياً:** استورد أو صدر أسلحة أو ذخائر أو زاول مهنة الاتجار بالأسلحة والذخائر.

ويعاقب بالحبس لمدة سنة، وبغرامة مالية مقدارها ألف دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة، أو بإحدى العقوبتين مع مصادرة الأسلحة والذخائر المضبوطة.

---

(١) «وفا /الالكترونية»، ١٩٩٨/١١/١٩.

**ثالثاً:** قام بتصنيع الأسلحة والذخائر.

ويعاقب بالحبس لمدة ثلاث سنوات، وبغرامة مقدارها خمسة آلاف دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة، أو بإحدى العقوبتين، مع مصادرة الأسلحة والذخائر المضبوطة.

**رابعاً:** قام بتزوير رقم أو علامة السلاح.

ويعاقب بالحبس مدة ثلاثة شهور، وبغرامة مالية مقدارها ثلاثمائة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة، أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع مصادرة السلاح والذخائر المضبوطة.

يطلب من جميع المواطنين المبادرة إلى توفيق أوضاعهم، طبقاً للقانون، وسوف تقوم الشرطة اعتباراً من ١٩٩٨/١١/٢٤، بتنظيم حملات مكثفة في جميع محافظات الوطن، لضبط الأسلحة غير المرخصة والمخالفة.

وسوف يتعرض المخالفون لأحكام هذا القانون للعقوبات المقررة مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها هذا القانون أو أي قوانين أخرى.




## مرسوم رئاسي رقم (٣) لسنة ١٩٩٨
## صادر عن الرئيس ياسر عرفات
## بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض
## غزة، ١٩٩٨/١١/١٩ [١]

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الإطلاع على القواعد الدستورية والقانونية المعمول بها، وعلى القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٥، بنقل السلطات والصلاحيات، وعلى قانون العقوبات الفلسطيني رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦ وتعديلاته، وعلى قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ الساري في المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية، وعلى قانون العقوبات لمنظمة التحرير الفلسطينية، لسنة ١٩٧٩، وعلى قرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤، باستمرار العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية قبل ١٩٦٧/٦/٥، في الأراضي الفلسطينية.

ولحين إصدار قانون موحد يعالج هذه المواضيع من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني.

ومن دون الإخلال بأحكام ومبادئ قانون الإنسان الدولي، الذي قررته الأمم المتحدة، وصادقت عليه منظمة التحرير الفلسطينية.

---

١ «وفا / الالكترونية» ، ١٩٩٨/١١/١٩.

وضمن أحكام القوانين الفلسطينية، باحترام التعددية السياسية، وضمان حرية الفكر والتعبير والرأي والتمسك بالهوية والشخصية الوطنية والعلاقة التاريخية بالأرض الفلسطينية، والالتزام بالوحدة الوطنية.

## قرر

**مادة أولى:**

تعتبر الأفعال التالية غير مشروعة في كافة المحافظات الفلسطينية: التحريض على التمييز العنصري وتشجيع أعمال العنف المخالفة للقوانين أو توجيه الإهانة للديانات المختلفة، أو استعمال العنف أو التحريض على استعمال العنف الذي يضر بالعلاقات مع الدول الشقيقة والأجنبية، وتشكيل الجمعيات غير المشروعة التي تمارس أو تحرض على الجرائم وإفساد الحياة وتهييج الجماهير للتغيير بالقوة غير المشروعة، أو التحريض على الفتنة، أو التحريض على خرق الاتفاقات التي عقدتها منظمة التحرير الفلسطينية مع دول شقيقة أو أجنبية.

**مادة ثانية:**

سيتم معاقبة أي شخص يرتكب أياً من الأفعال المحددة أعلاه، وفقاً لأحكام القوانين المذكورة أعلاه.

**مادة ثالثة:**

ينشر هذا المرسوم في الوقائع الفلسطينية، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره.

## ملحق رقم ٨

# إطلاق سراح السجناء والموقوفين الفلسطينيين
## (الملحق السابع من الاتفاق المرحلي ١٩٩٥/٩/٢٨)

١- سيتم إطلاق سراح الموقوفين والسجناء، كما هو متفق عليه في المادة السادسة عشرة من هذه الاتفاقية على ثلاثة مراحل.

٢- الفئات التالية من الموقوفين و/ أو السجناء سيكونوا من ضمن الذين سيطلق سراحهم كما ورد أعلاه.
  أ - سيتم إطلاق سراح جميع المعتقلات والسجينات الإناث في المرحلة الأولى.
  ب - الأشخاص الذين أمضوا أكثر من ثلثي مدة محكوميتهم.
  ج - الموقوفين و / أو السجناء المتهمين أو الذين سجنوا لقيامهم بتهم تتعلق بالأمن ولم ينتج عنها قتلى أو جرحى بصورة خطيرة.
  د - الموقوفين و / أو السجناء المتهمين أو المدانين بتهم إجرامية لا علاقة لها بالأمن.
  هـ- مواطنو الدول العربية الذين احتجزوا في إسرائيل بانتظار تنفيذ أوامر إبعادهم.

٣- الموقوفين والسجناء من بين الفئات المفصلة في هذه الفترة والذين يطابقون المعيار المنصوص عليه في الفقرة الثانية أعلاه، ستعتبرهم إسرائيل جديرين بإطلاق سراحهم.
  أ- السجناء و / أو الموقوفين الذين تبلغ أعمارهم ١٠ سنوات أو أكثر
  ب - السجناء و / أو الموقوفين تحت سن ١٨.
  ج - السجناء الذين مضى على فترة سجنهم ١٠ سنوات أو اكثر.
  د - السجناء و / أو الموقوفين المرضى وغير الأصحاء.

٤- المرحلة الثالثة لإطلاق سراح السجناء والموقوفين ستتم خلال مفاوضات الوضع النهائي، وستشمل الفئات المنصوص عليها أعلاه، ومن الممكن البحث في إضافة فئات أخرى لها.

# المعارضة الوطنية
# كيف فهمت دورها وكيف مارسته؟[1]

قيس عبد الكريم (ابو ليلى)

---

(١) نص الورقة التي قدمت في اطار المؤتمر / الندوة بعنوان «السلطة والمعارضة .. إلى اين؟» التي دعا اليها «المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية» في رام الله بتاريخ ١٩٩٩/٤/٤.

## (1)

المعارضة الفلسطينية، وبخاصة المعارضة الوطنية. وهو تعبير يقصد به الفصائل والشخصيات المعارضة لاتفاق اوسلو والمنضوية تحت راية م.ت.ف، تجد نفسها في وضع فريد لا مثيل لها، وهو وضع ينطوي على جملة من الاشكاليات المعقدة، وتنبثق خصوصية هذا الوضع، بشكل رئيسي، من عاملين:

**الأول:** هو أننا، كشعب، ما نزال نمر بمرحلة النضال من أجل التحرر الوطني. فعملية تطبيق اتفاقيات اوسلو لم تقد إلى إنهاء الاحتلال، ولقد أصابت المعارضة بنقدها للأوهام التي جرى ترويجها حول امكانية أن تؤدي هذه العملية تلقائياً إلى زوال تدريجي للاحتلال. ولكن تشديدها على أن التحرر الوطني لا يزال السمة الغالبة للمرحلة، وتصلبها في التمسك بهدف الاستقلال الناجز بديلاً عن الحكم الذاتي، بقدر ما كان صائباً أو سليماً، فقد كان ينطوي على مفارقة تبدو محيّرة. فالقانون الأساسي لمرحلة التحرر الوطني هو وحدة الشعب بأسره في مجابهة الاحتلال. والتسليم بأن التناقض الرئيسي، في هذه المرحلة، هو مع العدو المحتل، وإن الائتلاف الوطني هو القاعدة الأساس في العلاقة بين قوى الشعب، لم يكن يبدو منسجماً مع حقيقة أن المعارضة ولدت (اي أن فصائلها انتقلت من موقع المشاركة في الائتلاف إلى موقع المعارضة) بفعل الانقسام الذي وقع في صفوف الشعب وحركته الوطنية إثر توقيع اتفاقيات أوسلو وبدء تطبيقها. ثمة بلا شك تفسير مقنع لهذه المفارقة. فالائتلاف الوطني لا يمكن ان يقوم الا على قاعدة القواسم المشتركة. وابرام اتفاق أوسلو اطاح بالقاعدة السياسية التي شكلت القاسم المشتركة لائتلاف م.ت.ف. منذ ١٩٧٩، أي منذ الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، ولكن التفسير لا ينفي المفارقة التي هي تعبير عن حاجة موضوعية إلى ايجاد نقطة توازن بين حدين متعارضين: بين ضرورة اعادة بناء الوحدة الوطنية باعتبارها شرطاً للتقدم نحو هدف التحرر الوطني وبين شروط ومتطلبات الصراع السياسي داخل صفوف الشعب حول سبل الوصول إلى هذا الهدف والقاعدة المناسبة لاعادة بناء الوحدة، وهكذا فإن هذا التفسير، على صوابه،

لا يقدم الاجابة على سؤال جوهري لم تكن المعارضة الوطنية، وبخاصة في حمى الجدال الصاخب حول مشروعية اتفاق أوسلو والتي ميزت الفترة الأولى من مسيرتها، تمتلك جواباً واضحاً عليه: هل يمكن لشروط النضال من أجل التحرر الوطني أن تخلق، مجدداً، امكانية موضوعية لاعادة بناء الاجماع (وبالتالي الائتلاف) الوطني الشامل؟ وإذا كانت هذه الامكانية قائمة فهل ينبغي أن تكون هي الغاية التي تسعى المعارضة لتوفير شروطها؟

**العامل الثاني:** هو استطراد مشتق من الأول، فإذا كان هدف المعارضة، في أي وضع طبيعي، هو تداول السلطة، أي أن تشكل بديلاً يسعى لتولي السلطة عوضاً عن السلطة القائمة، فإن خصوصية و ضع المعارضة الفلسطينية، وبخاصة المعارضة الوطنية، تكمن في أنها لا تسعى إلى تولي السلطة بديلاً عن السلطة القائمة بقدر ما هي تسعى إلى تغيير المعادلة التي تمارس من خلالها السلطة، أي إلى تحطيم الاطار السياسي القانوني الذي يحكم عمل السلطة القائمة والمتمثل في ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي المنصوص عليها في اتفاقيات أوسلو، أنها اذن معارضة موجهة ضد اتفاقيات اوسلو وبخاصة ضد ما تنطوي عليه تلك الاتفاقيات من التزامات تتناقض مع حق السيادة، ومعارضتها للاتفاقيات تملي عليها الامتناع عن المشاركة في السلطة، أو عن السعي إلى تولي السلطة، طالما هي محكومة بسقف هذه الاتفاقيات.

بسبب من هذا العامل بدت المعارضة لفترة، وربما لا تزال تبدو في اعين البعض، مجرد ظاهرة احتجاجية لا تملك افقاً لبلورة بديل ملموس لسياسات فريق أوسلو، ظاهرة تعبر عن التذمر الشعبي الواسع من ثغرات الاتفاق ونتائج تطبيقه ولكنها عاجزة عن تحويل هذا التذمر إلى قوة سياسية فاعلة تشق طريقاً مغايراً. وكان هذا الانطباع رائجاً بشكل خاص في المرحلة الأولى من مسيرة المعارضة. ذلك أن فهم المعارضة الوطنية لدورها مر بوضوح بمرحلتين متميزتين تفصل بينهما محطة اشرت إلى دخول مسيرة تطبيق الاتفاق في مأزق استراتيجي في أعقاب التغيير الحكومي الذي جاء بنتنياهو إلى سدة السلطة في اسرائيل .

خلال المرحلة الأولى، التي سبقت هذه المحطة، وعندما كانت عملية تطبيق

اتفاق أوسلو تسير في منحى صاعد رغم تعثرها النسبي، تركز جهد المعارضة على إظهار حقيقة أن الاتفاق لا يحظى بمشروعية شعبية، وأن التوقيع عليه لا يعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني ولا يلزمه. وإلى جانب تأكيد التمسك بحق الاستمرار في مقاومة الاحتلال الذي لا يضمن الاتفاق زواله، بذلت فصائل المعارضة الوطنية جهداً كبيراً من أجل فضح ثغرات الاتفاق وانعكاساته السلبية على المصالح والحقوق الوطنية للشعب والمصالح الحيوية لأغلبية قطاعاته. وساهم هذا الجهد في تبديد الأوهام التي انطوت عليها الرواية الرسمية حول انتهاء مرحلة التحرر الوطني وبدء ما يسمى بمرحلة البناء، وفي التأكيد على أن مسيرة تطبيق الاتفاق ليست هي الطريق إلى دولة مستقلة، وبالتالي ليست هي طريق السلام، لأنها تضع بيد اسرائيل زمام التحكم بالعملية بكاملها لتوجهها بما يخدم مصالحها التوسعية ونهمها الاستيطاني.

لكن هذا الجهد، الذي يسعى إلى تفكيك أو تقليص القاعدة الاجتماعية والسياسية التي يرتكز اليها اتفاق أوسلو في صفوف المجتمع الفلسطيني، لم يكن واضحاً تماماً ما هو الهدف اللاحق الذي يرمي اليه ولا في أي سياق استراتيجي هو يندرج. ولذلك كان يدب ارتباك واضح في خطاب المعارضة، وفي خطتها الممارسة، في مجابهة السؤال الشائك: ما هو البديل؟ ان شَعار «اسقاط اتفاق أوسلو»، وهو الشعار المركزي الذي تمحور حوله الخطاب المعارض آنذاك، لم يكن يساعد في جلاء هذا الارباك بل هو كان يثير من الأسئلة أكثر مما يطرح من الاجابات. وفضلاً عن التساؤلات حول درجة واقعيته، وبخاصة أن الجميع كان يسلم بأن الشروط الاقليمية والدولية لا تسمح بأن ينهار الاتفاق بالطريقة التي انهار بها اتفاق ١٧ أيار (١٩٨٣) في لبنان، فإن الالتباس كان يحيط بمضمون الشعار نفسه مثيراً التساؤل حول ما الذي يعنيه بالضبط «اسقاط» اتفاق أوسلو؟ هل يعني العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل ١٩٩٤/٥/٤، أي الى وضع الاحتلال المباشر، أم ماذا ؟

جرت محاولات من قبل بعض فصائل المعارضة الوطنية لجلاء هذا الالتباس من خلال التأكيد على أن المعركة ضد اتفاق أوسلو هي معركة طويلة ومعقدة، ولا يمكن حسمها بالضربة القاضية بل بالنقاط، وأن اسقاط الاتفاق لا يعني عودة جنود الاحتلال إلى

غزة وأريحا بل يعني خروجهم من القدس والخليل، لا يعني العودة إلى ما قبل ١٩٩٤/٥/٤ بل يعني التقدم نحو الاستقلال والسيادة. ومنذ وقت مبكر كان ثمة ادراك يتنامى في أوساط المعارضة الوطنية بأنه لا يكفي أن نكرر «لا لأوسلو» بل لا بد من بلورة برنامج يشخص التناقض بين تطبيقات الاتفاق وبين المصالح الحيوية، الوطنية والديمقراطية والاجتماعية والحياتية، لمختلف قطاعات الشعب الفلسطيني ويسعى لتعبئة نضال هذه القطاعات دفاعاً عن مصالحها وربطه بالنضال الوطني العام ضد استمرار الاحتلال وضد الاملاءات المجحفة التي يفرضها الاتفاق على الجانب الفلسطيني. أحد ابرز ثمار هذه المحاولات كان البرنامج المشترك الذي صاغته الجبهتان الديمقراطية والشعبية في صيف ١٩٩٤ تحت عنوان «برنامج الخلاص الوطني» والذي كان يمكن ان يشكل قاعدة لتوحيد المعارضة الوطنية وتفعيل دورها السياسي. ولكن، فضلاً عن معضلة الانتقال به من القول إلى العمل، من حيز التبشير والدعاية إلى حيز الفعل والممارسة العملية، وهي معضلة سوف أعالج ماهيتها وأسبابها بعد قليل، فإن هذا البرنامج بقي غامضاً يفتقر إلى الوضوح في تحديده للبديل السياسي المقترح عوضاً عن اتفاق أوسلو. والواقع أن هذا كان واحداً من أبرز معضلات المعارضة الوطنية. إذ بسبب استمرار تأثير بعض الأفكار والنزعات الرفضاوية (اي التي ترفض من حيث المبدأ أي مفاوضات أو أي تسوية سياسية مع اسرائيل)، لم يكن بالامكان توحيد المعارضة الوطنية على موقف يقول بوضوح: نرفض مفاوضات اوسلو وتسوية أوسلو، ولكننا نريد مفاوضات تقوم على اسس قرارات الشرعية الدولية، دون استثناء القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، وصولاً إلى تسوية سياسية تضمن حقنا في اقامة دولة مستقلة ذات سيادة في حدود ٤ حزيران ٦٧ وصون حقوق اللاجئين وفق القرار ١٩٤.

**(2)**

هذه العوامل هي التي أدت إلى التراجع الذي لا يمكن انكاره في مكانة المعارضة الوطنية ودورها السياسي والجماهيري، بالرغم من اتساع دائرة التذمر الشعبي من الاتفاق ونتائج تطبيقاته. وليس ثمة ما يزكي الادعاء بان سبب هذا التراجع

يعود إلى أن المعارضة انتهجت سياسة مقاطعة مؤسسات السلطة، وبعض مؤسسات منظمة التحرير، ووضعت نفسها بذلك خارج دائرة الفعل والتأثير في القرار.

أولاً لا بد أن نشير إلى أن ثمة الكثير من القوى والعناصر التي شاركت في المؤسسات القيادية للسلطة، بما فيها عناصر قيادية من فتح، وجدت نفسها خارج دائرة الفعل والتأثير في القرار الذي يميل أكثر فأكثر إلى ان يصبح حكراً لنواة ضيقة من مهندسي الاتفاق الذي يشكل الالتزام به مهما كلف الأمر الثابت الرئيسي من ثوابت سياستهم. وثمة من المؤشرات ما يؤكد ان الضغوط من الشارع هي اكثر جدوى واكثر فعلاً في التأثير على القرار من الكلمة التي تقال في المؤسسات.

إن مشاركة المعارضة في المؤسسات القيادية للسلطة، التي تتحمل المسؤولية السياسية عن تنفيذ الاتفاق الذي قامت المعارضة على أساس رفضه، كانت ستكون بمثابة انتحار سياسي للمعارضة الوطنية يقضي على ما تبقى من مصداقيتها. هذه المشاركة كانت ستشكل غطاء سياسياً مجانياً للاتفاق وللسلطة، دون ان تؤمن بالمقابل قدرة جدية على تصويب المسار أو على تأمين مصالح الجماهير التي تعبر المعارضة عن طموحاتها. ذلك أن دائرة الصلاحيات التي يحددها الاتفاق بصرامة للسلطة (بصرف النظر عن من يديرها) تجعلها ليس فقط عاجزة عن تلبية مصالح الجماهير في أكثر المجالات حيوية، لا على الصعيد الوطني فحسب بل أيضاً على الصعد الإقتصادية والاجتماعية والأمنية (المياه، الضرائب غير المباشرة، الجمارك الخ... )، بل هي فوق ذلك تضعها في موقع التناقض مع هذه المصالح في أكثر من مجال، وإذا كان ثمة مجال ضمن نطاق هذه الدائرة المحددة للضغط من أجل التخفيف جزئياً من وطأة بعض السلبيات الفاقعة، فإن هذا لا يوازي الضرر الذي سيلحق بصورة المعارضة بسبب مشاركتها في تحمل المسؤولية السياسية عن سياسات هي لم تساهم في صنعها، سياسات تتعارض مع مصالح القطاعات الجماهيرية التي تطمح المعارضة الوطنية إلى التعبير عنها.

أما فيما يخص مؤسسات م.ت.ف. فقد وجدت فصائل المعارضة الوطنية نفسها

أمام معادلة دقيقة سعت إلى حلها بموقف مركب. إن حرصها على استمرار تمثيلها في مؤسسات المنظمة (والذي عبرت عنه بالمشاركة أو بالحضور الرمزي لبعض جلسات المجلس الوطني والحفاظ على عضويتها في اللجنة التنفيذية) كان تعبيراً عن الحرص على صون منظمة التحرير كاطار يجسد وحدة الشعب الفلسطيني ووحدانية تمثيله السياسي، وفي هذا مصلحة وطنية قائمة بذاتها بصرف النظر عن الاتجاه الذي يتم به تجيير هذا التمثيل، أما المشاركة الفعلية في عمل المؤسسة المفترض فيها أن تكون اطاراً لصنع القرار فهو يتطلب اتفاقاً على الأرضية السياسية التي يشتق منها القرار، وهو اتفاق لم يعد قائماً منذ أن استعيض عن برنامج الاجماع الوطني ببرنامج أوسلو، لذلك فإن هذه المشاركة ستكون غطاء سياسياً يحمل المعارضة جزءاً من المسؤولية عن سياسة هي لم تساهم في صنعها.

ماذا عن انتخابات المجلس التشريعي؟ لقد كانت المعارضة محقة في تحديد موقفها من هذه الانتخابات انطلاقاً من أن لها وظيفة رئيسية واحدة هي محاولة اضفاء ستار من الشرعية الشعبية على اتفاقيات أوسلو. والأوهام التي جرى النفخ المبالغ بها عمداً حول كون المجلس تأسيساً لصيغة ديمقراطية تضمن مشاركة شعبية في السلطة وفي صنع القرار، هذه الأوهام كان مرئياً انها خادعة ومنسوجة بتعمد لهدف واحد هو تلبية الوظيفة السياسية التي أشرنا اليها. مقاطعة الانتخابات كانت تهدف إلى تحذير الجماهير من الوقوع ضحية هذه الأوهام، أو على الأقل الامتناع عن المساعدة في ترويجها. تجربة السنوات الثلاث من عمر المجلس، بعشرات القوانين التي اجازها المجلس وما زالت مجمدة في ادراج السلطة التنفيذية تنتظر التوقيع عليها ونشرها، وعشرات القوانين التي نشرت ولم يتم تنفيذها، ومئات القرارات التي اتخذها المجلس دون أن تأبه لها السلطة التنفيذية أو تعيرها أي اهتمام، هذه التجربة تزكي الموقف الذي اتخذته المعارضة بمقاطعة الانتخابات. فالمقاطعة لم تكن سبباً لتهميش المعارضة، كما يدعي البعض، بل أن منطق عملية تطبيق الاتفاق قاد، كما كان مرئياً مسبقاً من قبل المعارضة بدقة فائقة، إلى تهميش المجلس نفسه على ايدي اسرائيل من جهة والسلطة التنفيذية من جهة أخرى.

# (3)

المرحلة الثانية من مسيرة المعارضة الوطنية هي التي تميزت بتفاقم مأزق اتفاق أوسلو وصولاً بمسيرة تطبيقه الى طريق مسدود. في هذه المرحلة بدأت فصائل المعارضة الوطنية، بدرجات متفاوتة، تبدي نضجاً أكثر وتبلور وضوحاً أكبر في رؤيتها لهدفها ووظيفتها، دون تغيير في المضمون، وباتت المعارضة تصوغ شعارها المركزي بدقة أكبر وبصيغ أقل التباساً وأقرب إلى الادراك الشعبي، وبالتالي اكثر هجومية: تجاوز اتفاقيات أوسلو، بالتحرر من القيود والاملاءات المجحفة التي فرضتها على الجانب الفلسطيني، باعتبار ذلك ضرورة للتقدم نحو انهاء الاحتلال وانجاز الاستقلال الوطني.

في فهمها لدورها ووظيفتها، كذلك، باتت المعارضة الوطنية أكثر وضوحاً في رؤية الامكانية الموضوعية لاعادة بناء الاجماع الوطني في مجابهة الاحتلال، وبخاصة في ضوء المأزق المتفاقم لمسيرة تنفيذ الاتفاق من جهة وتصاعد وتيرة الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال والاستيطان من جهة أخرى. واشتقاقاً من ذلك تتحدد بدقة أكبر وظيفة المعارضة بكونها رافعة لاعادة بناء الاجماع الوطني على اساس برنامج جديد يتجاوز اوسلو نحو الاستقلال. والجهد المبذول من أجل تقليص القاعدة الاجتماعية والسياسية التي يرتكز اليها الاتفاق، وهو جهد بدأ يعطي ثماره بفعل العوامل المذكورة أعلاه، بات الآن يندرج في سياق استراتيجي أكثر تحديداً يهدف إلى تصعيد الضغط الجماهيري (والسياسي والاجتماعي) على السلطة لدفعها إلى الاستجابة لمطالب الفئات الشعبية المتضررة من تطبيقات الاتفاق وصولاً إلى احداث تغيير يسمح بالعودة إلى أرضية الإجماع الوطني على قاعدة المجابهة الموحدة للاحتلال والاستيطان.

هبة الأقصى في أيلول ١٩٩٦ أضفت مصداقية على هذا التوجه وأثبتت كونه ممكناً عملياً ويتمتع بدرجة مقبولة من الواقعية، فهي من جهة أبرزت

الإمكانية الموضوعية لاستعادة الاجماع الوطني في مواجهة الاحتلال. وهي، من جهة أخرى، أظهرت أن هذا لا يمكن أن يتم إلا على قاعدة المجابهة المناهضة للاحتلال وتجاوز قيود واملاءات أوسلو. وهي من جهة ثالثة، أثبتت ضرورة الإجماع الوطني كشرط لا غنى عنه من أجل رفع وتيرة التعبئة الشعبية وصولاً إلى تجديد الانتفاضة الشاملة التي ستتخذ بالضرورة اشكالاً وأساليب جديدة مختلفة عن انتفاضة ٨٧ ـ ٩٤، ولكنها تبقى السلاح الحاسم الذي سيجبر الاحتلال على الرحيل والتسليم بحقوق شعبنا.

انسجاماً مع هذا التوجه الاستراتيجي الأكثر وضوحاً، والأكثر انسجاماً مع متطلبات مرحلة التحرر الوطني، اطلقت فصائل المعارضة الوطنية مبادرات متتابعة تدعو إلى حوار وطني شامل يهدف إلى بلورة قاعدة سياسية جديدة لاعادة توحيد الصف الفلسطيني. وكان يمكن لهذه المبادرات أن تكون ذات وقع أكبر ومفعول سياسي أبعد مدى لو أمكن توحيدها في مبادرة مشتركة تتبناها وتدعمها جميع قوى المعارضة الوطنية (من فصائل وشخصيات مستقلة)، ولكن ذلك للأسف لم يكن ممكناً لأسباب عديدة سوف المح إلى بعضها بعد قليل. ومع ذلك فقد لعبت هذه المبادرات دوراً ضاغطاً على السلطة لدفعها إلى التسليم، ولو نظرياً، بضرورة الحوار الوطني دون أن يعني ذلك الكف عن محاولة افراغه من مضمونه أو تجييره لوظائف تكتيكية قصيرة الأمد. محاصرة واحتواء هذا الميل للتوظيف التكتيكي لمطلب الحوار الوطني يتطلبان وحدة المعارضة، بمختلف أطيافها وتلاوينها، حول فهم مشترك لشروط الحوار ووظائفه. وليس سراً أن ثمة تباينات تعرقل الوصول إلى هذا الفهم الموحد، حيث ترى بعض الاتجاهات المعارضة، وبخاصة الاسلامية، إن وظيفة الحوار لا تتجاوز الاتفاق على اسس لتنظيم العلاقة بين المعارضة والسلطة. وعلى أهمية هذه المسألة وضرورتها كما سنوضح بعد قليل، فهي لا ينبغي أن تقلل من أهمية الطموح إلى حوار يهدف إلى بلورة قاعدة سياسية جديدة لانهاء الانقسام الذي عانت منه حركتنا الوطنية منذ اتفاق أوسلو، وهو طموح مشروع من منظور يسلم بالامكانية الموضوعية لاعادة بناء الاجماع الوطني في شروط معينة.

من المؤكد ان العتبة الأساس التي لا بد من الاستناد إليها للتقدم نحو هذا الهدف الطموح تتمثل في ارساء اسس واضحة للعلاقة بين المعارضة والسلطة تكفل ادارة الصراع السياسي بأساليب ديمقراطية وسلمية تستبعد العنف كما تستبعد القمع كوسائل لحل الخلافات بين أبناء الشعب الواحد. والواقع أن المعارضة، بمختلف تلاوينها، ابدت منذ البداية درجة عالية من المسؤولية في معالجتها لمسألة العلاقة مع السلطة بتمسكها بالوسائل السلمية في إدارة الصراع السياسي واعتبارها الفتنة خطاً أحمر لا يجوز الاقتراب منه مهما كلف الأمر، وتحريم استخدام العنف في العلاقة بين أبناء الشعب الواحد. تبقى الكرة إذاً على هذا الصعيد، في ملعب السلطة التي هي المطالبة بأن تكرس وتقونن احترامها للتعددية السياسية، وللحريات الديمقراطية والعامة وحقوق الانسان، بما فيها حرية التنظيم والنشاط السياسي وحرية الرأي والتعبير والنشر والصحافة والاجتماع والتظاهر والاضراب. وأن توقف التجاوزات على هذه الحريات والحقوق وتكف عن اللجوء إلى وسائل القمع، بما فيها الاعتقال السياسي، في علاقتها مع المعارضة ومع المواطنين بشكل عام وبهذا يمكن اخماد عوامل التوتر والاحتقان في المجتمع وارساء مبادئ الحوار والتسامح الديمقراطي كأساس للعلاقة بين مكوناته.

إن مطالبة المعارضة بأن تعترف، مقابل ذلك، بوحدانية السلطة هي مطلب لا مغزى له. فليس ثمة في صفوف المعارضة من يطرح، أو ينوي، أو يدعو إلى، اقامة سلطة بديلة أو سلطة موازية. وبهذا المعنى فإن الاقرار بوحدانية السلطة قائم ومفروغ منه. أما أن تطالب المعارضة. اشتقاقاً من ذلك، باحترام الالتزامات المجحفة المملاة على السلطة بموجب الاتفاقات، فإن هذا يعني افراغ المعارضة من مضمونها، فماذا يبقى من المعارضة إذا هي قيدت نفسها بهذه الالتزامات بينما يكمن مغزى رسالتها في دعوة السلطة إلى التحرر من تلك الالتزامات التي يلتقي الجميع على كونها مجحفة؟

# (4)

في الشهور الأخيرة ، أثر توقيع اتفاق واي ريفر، حققت المعارضة خطوة على طريق التقدم نحو بلورة برامجها وخياراتها، وذلك بالمؤتمر الوطني الشعبي الذي عقد على حلقتين في قطاع غزة والضفة الغربية[1]. ومن المهم أن هذا المؤتمر قد جمع مختلف تلاوين المعارضة، من فصائل وشخصيات، بما في ذلك المعارضة داخل المجلس التشريعي وداخل حركة فتح، ومن المهم أيضاً أن هذا اللقاء في الضفة الغربية وقطاع غزة قام على اساس برنامج مرن وواقعي يستند إلى القواسم المشتركة ويحترم الثوابت التي تتمسك بها المعارضة الوطنية، برنامج يطرح إلى جانب المهمات الوطنية في مجابهة الاحتلال والاستيطان والاتفاقيات الظالمة، مطالب ديمقراطية تتعلق بالحريات العامة وحقوق الانسان، واجتماعية تتعلق بمحاربة الفساد وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وهو برنامج يدعو إلى صون وحماية منظمة التحرير الفلسطينية واعادة بناء مؤسساتها على قاعدة وحدوية ائتلافية شاملة وعلى أسس ديمقراطية من خلال انتخابات حرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الوطن وحيثما أمكن في مواقع الشتات[2]. وهكذا فإن هذا اللقاء كان يقوم على الاقرار الواضح بأن وحدة المعارضة لا تهدف إلى اصطناع بدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية وأنها ليست بديلاً عن الوحدة الوطنية الشاملة بل رافعة من أجل انجازها وارسائها على أسس سليمة.

مما لا شك فيه أن هذا اللقاء ما زال هشاً، ولا تزال مساحة القواسم المشتركة التي يلتقي عليها ضيقة ومحدودة، والأهم من ذلك أنه لا يزال يواجه تحدي البقاء والاستمرار في مجابهة الضغوط الاقليمية من جهة، والسلطوية من جهة أخرى،

---

(١) ضم المؤتمر في قطاع غزة ٦٠٠ شخصية وطنية وجميع قوى المعارضة (٩٨/١٢/١١)، وكذلك الأمر في الضفة الغربية (رام الله في ١٩٩٨/١٢/١٢).

(٢) أقر هذا المؤتمر نداءً موجهاً، إلى الراي العام الفلسطيني والعربي والدولي ووقعه أكثر من ٩٠٠ شخصية فلسطينية وزهاء ١٠٦ أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني في الضفة والقدس وقطاع غزة، من بينهم ٢٣ عضو مجلس تشريعي (راجع الملحق ، ص ٩٧).

فضلاً عن النزاعات الانقسامية التي تشد باتجاه التطرف العدمي وتمتهن التلاعب بمخططات فبركة البدائل الكاريكاتورية لمنظمة التحرير. كما تجلت بوضوح في مؤتمر الشتات (دمشق في ١٤/١٢/٩٨) الذي انعقد ضمن أجواء سياسية مختلفة تماماً عن تلك التي سادت مؤتمر غزة / الضفة الغربية. وإذا كانت هذه النزعات قد حققت نجاحاً مؤقتاً في زرع بذور الفرقة والتمزق بين صفوف المعارضة في الشتات، فإن ضعف تأثيرها داخل الوطن يعزز الثقة بامكانية صون الانجاز الذي تحقق والبناء عليه عبر العمل المشترك كما عبر الحوار الهادف إلى توسيع مساحة اللقاء والقواسم المشتركة. إن تعزيز دور المعارضة الوطنية يمر عبر صون وتطوير هذا الائتلاف العريض باعتباره رافعة لاعادة بناء الاجماع الوطني لا بديلاً عنه.

## (5)

خلال السنوات الأخيرة، قطعت فصائل المعارضة الوطنية (وبخاصة اليسارية منها) اشواطاً متفاوتة على طريق تطوير برامج عملها بما يتلاءم مع الواقع الجديد الذي تشكل بعد بدء تطبيق اتفاقيات أوسلو وقيام سلطة فلسطينية تتمتع بصلاحيات ادارة الشأن الداخلي للمجتمع الفلسطيني. هذا التطور لا ينفي سمة المرحلة كمرحلة تحرر وطني، ولكنها باتت مرحلة تحرر وطني ذات خصائص وشروط متميزة أبرزها التداخل المتزايد بين «الوطني» وبين «الديمقراطي» و«الاجتماعي» : بين النضال ضد الاحتلال والاستيطان، وبين النضال من أجل التحرر من قيود الاتفاقيات المجحفة ومن أجل دمقرطة المجتمع وتصويب النهج الاقتصادي والاجتماعي للسلطة والدفاع عن المصالح الحيوية (الديمقراطية والحياتية) للقطاعات الاجتماعية التي تشكل أغلبية الشعب.

إن إدراك الحاجة إلى التجديد البرنامجي بما يواكب معطيات الواقع الجديد لا يكفي بحد ذاته، كما لا يكفي وضع برنامج على الورق واقراره نظرياً على اهمية ذلك. ان التحدي الأبرز على هذا الصعيد هوالانتقال بهذا البرنامج من حيز القول إلى حيز العمل، من حيز الدعاية والتبشير إلى حيز الممارسة والتطبيق. وذلك

يتطلب تحولاً بنيوياً، تجديداً في البنى والأدوات التنظيمية التي تحمل هذا البرنامج، وفي نمط العلاقة بينها وبين القوى الاجتماعية التي يفترض بهذا البرنامج أن يعبر عن مصالحها وطموحاتها. فالبنى التي طورت لحمل برنامج تطغى عليه مهمات النضال الوطني ضد الاحتلال، صار لابد من تكييفها - تحويلها - لتتمكن من حمل برنامج يوازن بين الوطني وبين الديمقراطي والاجتماعي. ولكن هذا التجديد البنيوي لا يأتي بمجرد اتخاذ قرار، ولا يتحقق بكبسة زر. إنه عملية مضنية وشاقة تمر عبر مخاض داخلي عسير وقد تنطوي على أزمات حادة. وفي هذا يكمن السبب الرئيسي للمسافة القائمة بين القول والعمل، وهي مسافة تتقلص تدريجياً بقدر ما تتقدم عملية التجديد البرنامجي والبنيوي بفعل تنامي الوعي لشروطها وقوانينها كما بفعل تعميق الممارسة الديمقراطية داخل صفوف التنظيم وفي علاقته بجماهير الشعب.

ويمكن التعجيل بتقليص هذه المسافة إذا ما تمكنت قوى المعارضة الوطنية من أن توحد صفوفها لبناء قوة جماهيرية ومادية قادرة في المدى القصير على اضفاء مصداقية عملية على برامجها وطروحاتها، قوة جماهيرية ومادية تجعل من هذه البرامج والطروحات عاملاً ذا تأثير فاعل ومباشر في مجرى الصراع الراهن. هنا، في الواقع، يكمن الاخفاق الأكبر لقوى المعارضة الوطنية، في عجزها عن توحيد صفوفها لبناء تحالف وطني ديمقراطي عريض ببرنامج ملموس يقدم بديلاً ديمقراطياً يملأ الفراغ الناجم عن الاستقطاب الحاد الذي تشهده الساحة بين قطبين: من جهة السلطة وركيزتها الرئيسية حركة فتح، ومن جهة أخرى الحركة الاسلامية وجناحها الرئيسي حماس. هذا الاستقطاب يؤدي إلى التحييد السياسي لقطاع واسع من المجتمع لا سبيل إلى تفعيله الا ببروز قطب وطني ديمقراطي ذي مصداقية تمكنه من الانتقال من حيز الدعاية والتبشير ببرامجه (المعبرة عن مصالح هذا القطاع الاجتماعي الواسع) إلى موقع التأثير المباشر في الصراع الجاري لصالح هذه البرامج، ولكن عجز قوى المعارضة الوطنية عن توحيد صفوفها يعطل امكانية ايجاد حل مباشر لهذه المعضلة.

يبدو لأول وهلة ان السبب في هذا العجز يعود إلى التباين في البرامج والسياسات بين فصائل المعارضة الوطنية، ولكن، دون التقليل من أهمية الخلاف البرنامجي والسياسي، ففي رأيي أن العقبة الحقيقية التي تعرقل ايجاد صيغة تتيح حل هذا الخلاف، أو تجاوزه، هي قوة الاستمرارية التي تكتسبها، بخاصة على الصعيدين القيادي والكادري، البنى الفصائلية القديمة المتكلسة بما تؤمنه من امتيازات معنوية، واحياناً مصلحية. إن التردد في تذليل هذه العقبات البنيوية وتجاوزها هو الذي يعطل ايجاد الصيغ المناسبة لتوحيد صفوف المعارضة الوطنية بما يمكنها من مضاعفة فعلها وتأثيرها. وهذا هو أحد العناصر الجوهرية لأزمتها.

رغم ذلك، يمكن للمرء ان يلمس مؤشرات واضحة على أن بعض فصائل المعارضة الوطنية بدأت تشق، أو على الأقل تتلمس، طريقها للخروج من الأزمة، ونجحت في وقف التدهور وبدء مسار صاعد نحو النهوض. وبينما تراوح مسيرة أوسلو في مأزق استراتيجي لا ينفك يتفاقم، ويتبدى للعيان كم هي عقيمة رهانات السلطة على امكانية الافراج عن هذا المأزق من خلال المبادرة الأميركية التي ظلت تتمخض كالجبل عاماً كاملاً حتى ولدت اتفاق الواي الذي ــ علاوة على هزالته ـ سرعان ما غرزت عجلاته في الوحل، ولسوف يتبدى سريعاً كم هي عقيمة الرهانات والآمال التي يجري تعليقها على نتائج الانتخابات الاسرائيلية لرئيس الحكومة وللكنيست الخامسة عشرة.

لقد باتت خيارات المعارضة الوطنية أكثر ملموسية وواقعية من أي وقت مضى، وباتت هذه الخيارات تكتسب مصداقية متزايدة في اعين الجماهير التي تكتوي بمظالم أوسلو وبنيران الاحتلال والاستيطان والتهويد. ويمكن لهذه للخيارات أن تضاعف مصداقيتها إذا ما صيغت بخطة عمل مشتركة تتحد على أساسها قوى المعارضة الوطنية وتتبناها طريقاً للخلاص الوطني: خطة تنطلق من ضرورة مواجهة استحقاق الرابع من أيار برفض التمديد للمرحلة الانتقالية، واعلان سيادة دولة فلسطين على أرضها التي احتلت بعدوان حزيران ٦٧ وفي القلب منها القدس العاصمة، واعتبار كافة الترتيبات والالتزامات التي تتناقض مع حق السيادة باطلة ولاغية، ودعوة

المجتمع الدولي للتدخل من اجل حمل اسرائيل على انهاء احتلالها لأراضي دولة فلسطين بما يمكنها من ممارسة سيادتها المعطلة، والدعوة إلى ارساء العملية التفاوضية على اسس جديدة: مفاوضات بين دولتين سيدتين تقوم على اساس قرارات الشرعية الدولية وتحت اشراف دولي جماعي وعلى قاعدة استعادة الترابط والتنسيق بين المسارات العربية المعنية بالحل.

من المؤكد أن السيادة والدولة ليست مجرد اعلان، ولا شك أن ثمة مسافة بين السيادة المعلنة وبين السيادة الممارسة. ولكن اعلان السيادة هو اعلان عن البدء في قطع هذه المسافة بمسيرة حثيثة نحو تجسيد السيادة وممارستها على الأراض، وبدونه لا يمكن توفير الاطار السياسي ـ القانوني البديل لترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي المنصوص عليها في اتفاقيات أوسلو والمطلوب أنهاؤها «لصالح استبدالها بدولة ذات سيادة» مع انتهاء الفترة الزمنية المحددة للمرحلة الانتقالية وفقاً لهذه الاتفاقيات.

ولكن هذا الاعلان، كي يكون جاداً، لابد أن يأتي في سياق استراتيجية جديدة متكاملة تهدف إلى توفير مقومات تجسيد السيادة وممارستها على الأرض من خلال تأمين مستلزمات الصمود بوجه ردود الفعل العدوانية الاسرائيلية المتوقعة، ومن خلال تعبئة شعبية شاملة لتصعيد المجابهة الجماهيرية مع الاحتلال واجباره على الرحيل من أراضي دولة فلسطين المحتلة. ولا بد أن تستند هذه الخطة إلى ركائز ثلاث:

**الركيزة الأولى؛** هي الديمقراطية التي تكفل ازالة عوامل التوتر والاحتقان المتفاقم في المجتمع واعادة اللحمة إلى النسيج الاجتماعي من خلال احترام الحقوق الديمقراطية للمواطنين وتحريم امتهان كرامتهم ووضع حد لممارسات الاعتقال الكيفي واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية واحترام استقلالية مؤسسات المجتمع المدني، وضمان حرية وتعددية الصحافة ومحطات الأعلام المرئي والمسموع وحرية الرأي والتعبير والاجتماع والتظاهر والاضراب، واحترام التعددية السياسية وحق التنظيم والنشاط السياسي لجميع القوى الوطنية والاسلامية، وإجراء انتخابات فورية حرة لهيئات الحكم المحلي (من مجالس بلدية وقروية) والتي ستشكل المرتكزات الشعبية المحلية لممارسة السيادة،

والدعوة الفورية إلى انتخابات تشريعية لاختيار اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الذي ينبغي أن يشكل برلمان الدولة العتيدة.

**الركيزة الثانية؛** هي سياسة اقتصادية تكفل تأمين مقومات الصمود عبر خطة مدروسة للتحرر من اعباء اتفاق باريس المجحف والتوجه نحو توفير مستلزمات الاستقلال المدني والاقتصادي، واستئصال الفساد والرشوة والمحسوبية والغاء امتيازات كبار المسؤولين ووقف تبذير واهدار المال العام وتوجيه الموارد المتاحة نحو اطلاق عجلة النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة وتحسين مستوى معيشة المواطنين وبخاصة العمال وصغار موظفي الحكومة من خلال تطبيق سليم لقانون الخدمة المدنية واقرار قانون فلسطيني عصري للعمل والعمال ونظام شامل للضمان الاجتماعي والصحي.

**والركيزة الثالثة؛** والتي هي الأولى من حيث الأهمية والأولوية، هي الوحدة الوطنية التي تتطلب المباشرة فوراً بحوار وطني جاد وشامل لجميع القوى والشخصيات الوطنية والاسلامية الفاعلة بهدف استعادة الاجماع الوطني على أساس تجاوز التزامات أوسلو المجحفة وتجسيد الاستقلال والسيادة بما يسمح بقيام حكومة وحدة وطنية لدولة فلسطين المستقلة والمناضلة من أجل تجسيد سيادتها على أرضها، وبتفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية باعادة بناء مؤسساتها على اسس ديمقراطية وعلى قاعدة وحدوية وائتلافية شاملة تتسع لكل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني من خلال انتخابات حرة للمجلس الوطني تجرى على قاعدة التمثيل النسبي في الوطن وحيثما أمكن في مواقع الشتات.

١٩٩٩/٤/٤

## ملحق

# نداء إلى الرأي العام الفلسطيني والعربي والدولي موجه من المؤتمر الوطني الشعبي في الضفة الغربية وقطاع غزة (١١ و ١٢/١٢/١٩٩٨)

بغض النظر عن التباينات في الموقف إزاء العملية السياسية التي بدأتها اتفاقيات أوسلو، فإننا نحن الموقعين على هذا النداء من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني والمجلسين المركزي والتشريعي وممثلي القوى الوطنية والإسلامية والمؤسسات والفعاليات الاجتماعية والثقافية والدينية في الضفة الفلسطينية بما فيها القدس، وقطاع غزة.. مجمعون على أن ما تضمنته الاتفاقية الجديدة المسماة (مذكرة واي ريفر) قد ذهب بعيداً في الاستجابة للضغوط الأميركية والابتزازات الاسرائيلية الهادفة إلى زج السلطة الفلسطينية في مواجهة مع شعبها بذريعة «مكافحة الإرهاب» و «تحريم التحريض»، مما ينطوي على زرع بذور الفتنة وتفاقم التوتر والاحتقان في المجتمع، والإمعان في تمزيق الصف الفلسطيني في الوقت الذي نحن فيه أحوج ما نكون إلى توحيد الصفوف في مواجهة الأخطار الكبرى المحدقة بشعبنا، وفي مجابهة الهجمة الاستيطانية المحمومة التي ترعاها وتقودها حكومة نتنياهو، والتي تكثفت مؤخراً تحت غطاء اتفاق الواي لتنهب باليد اليمنى أكثر مما تتظاهر بإعادته باليسرى. إن الاتفاقية الجديدة لا تلزم الحكومة الإسرائيلية بوقف الاستيطان أو بالكف عن تهويد القدس، وتخذل وعد الحرية لأبطالنا الأسرى، بينما هي في المقابل تقدم نسبة هزيلة من الأرض لقاء فرض سلسلة من الإملاءات السياسية والالتزامات الأمنية المجحفة التي تشكل إنتهاكاً سافراً لحقوق الإنسان الفلسطيني، وتصادر الحريات الديمقراطية وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير، وتقيد التعددية السياسية وتفرغها من مضمونها، وتضع مؤسسات السلطة تحت الرقابة والوصاية الأميركية الإسرائيلية بحجة التحقق من التزامها بتعهداتها الأمنية، الأمر الذي يشكل اعتداء فاضحاً على مبدأ استقلال القضاء

الفلسطيني وعلى صلاحيات مؤسساتنا التشريعية.

إننا نعلن رفضنا لهذه الاتفاقية وندعو إلى وقف العمل بما تضمنته من التزامات مجحفة، وبخاصة بنودها الأمنية، ووف المفاوضات وسائر أشكال التنسيق والتعاون، وبخاصة الأمني، مع سلطات الاحتلال، ونطالب بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية فوراً، ونناشد جماهير شعبنا بمختلف اتجاهاته الوطنية والإسلامية المخلصة، توحيد الصفوف للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية وصون التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير واحترام استقلال القضاء وسيادة القانون الفلسطيني دون تدخل أجنبي من أي جهة جاء، كما ندعوها إلى الوقوف صفاً واحداً في مجابهة الاستيطان دفاعاً عن الأرض وعن القدس، ومن أجل الحرية فوراً لجميع اسرى الحرية في سجون الاحتلال، وفي سبيل استئصال الفساد ووقف إهدار المال العام، وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

إننا نعلن رفضنا الاستجابة للابتزاز الاسرائيلي والأميركي بتعديل الميثاق، وندعو سائر اعضاء المجلس المركزي والوطني إلى رفض ومقاطعة الدعوات إلى تعديل الميثاق، تحت وطأة هذه الضغوط والابتزازات، والتي تهدف إلى فك علاقة شعبنا بوطنه وتبرئة المشروع الاستيطاني الصهيوني الغاصب وتدمير الركيزة الفكرية والسياسية لوحدة شعبنا وترابط حقوقه.

إننا ندعو إلى صون وحماية منظمة التحرير الفلسطينية كإنجاز وطني لشعبنا بإعادة بناء مؤسساتها، على قاعدة وحدوية وائتلافية شاملة، وعلى أسس ديمقراطية تضمن التعبير الأمين عن إرادة الشعب عبر انتخابات حرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في الوطن وحيثما امكن في مواقع الشتات، ونحن على يقين أن بناء الوحدة الوطنية على هذه الأسس السليمة هو الضمان للتصدي للتحديات الخطيرة التي تواجهنا في الفترة الوجيزة القادمة، بصف موحد يضمن تعبئة طاقات الشعب للتحرر من قيود الاتفاقات المجحفة الخلاص من الاحتلال والاستيطان وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على الأرض الفلسطينية وعاصمتها القدس وضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

# بين تعليق الواي والإنتخابات الإسرائيلية..
# الوقت الضائع في المفاوضات

تيسير خالد

# (1)

# واي ريفر يسقط حكومة الائتلاف اليميني ـ الديني

١ـ رغم كل المكاسب التي حققتها اسرائيل من مذكرة واي ريفر، إلا أن الحكومة الاسرائيلية بسبب من طبيعة تكوينها الائتلافي اليميني ـ الديني لم تصادق على الإتفاق إلا بأغلبية ضئيلة[1] إنطلاقاً من إعتبار غلاة اليمين والإستيطان في الحكومة أن هذا الإتفاق بشكل عام يحمل معنى الإنسحاب من مناطق من الضفة الغربية بما يمس مكانة المستوطنات ووضعها وينتقص من «أرض اسرائيل»، بينما حاولت أوساط أخرى في الائتلاف الحفاظ على الوضع الحكومي من خلال إضافة إملاءات جديدة على الجانب الفلسطيني كشرط لتنفيذ اسرائيل لالتزاماتها، ووقع نتنياهو في حالة من التناقض عبرت عن نفسها بتمرير الإتفاق في الكنيست[2] إعتماداً على المعارضة التي وفرت له شبكة أمان. وقد ترتب على ذلك تصدع واضح في الإئتلاف الحاكم بشكل عام وفي الليكود بشكل خاص، حيث أخذ «أمراء» الليكود، من مواقع مختلفة وبدوافع سياسية متباينة يغادرون صفوفه نحو الوسط (وزير الدفاع إسحق موردخاي، وزير المالية السابق دان ميريدور، رئيس بلدية تل أبيب رون ميلو..) ونحو اليمين (بني بيغن).

بعد أربعة أسابيع على توقيع مذكرة واي ريفر حفلت بالمماطلة وسياسة تعزيز الإستيطان ومصادرة الأراضي في الضفة الغربية، نفذت اسرائيل

---

(١) في الحكومة صوّت ضد الإتفاق وزيران من المفدال، ووزير من يسرائيل بعلياه ورئيس حزب تسوميت وزير الزراعة رفائيل إيتان. بينما إمتنع عن التصويت ٥ وزراء من الليكود. وصوّت إلى جانب الإتفاق ٣ وزراء من الليكود، ووزير من يسرائيل بعلياه، ووزيران من شاس، إلى جانب وزير المال يعقوب نئمان.

(٢) في الكنيست صوّت لصالح الإتفاق ٧٥ نائباً، وضده ١٩ نائباً، وامتنع ٩ نواب عن التصويت، ومن بين الذين صوتوا ضد الإتفاق إثنان من وزراء الحكومة ينتميان إلى الحزب القومي الديني (المفدال).

(٢٠/١١/٩٨) المرحلة الأولى من إعادة الإنتشار وشملت محيط جنين ونابلس وطولكرم، وقوامها نقل ٢٪ من منطقة جـ إلى ب و ٧,١٪ من منطقة ب إلى أ. وقد أجرت سلطات الاحتلال تعديلات على خرائط الإنسحاب لإبقاء سيطرتها على محورين للطرق في منطقة جنين (مثلث الشهداء) لتقطع التواصل الجغرافي في المنطقة وتقسمها إلى ثلاث كتل. وتم التوقيع على تشغيل مطار الدهنية في غزة الذي دخل العمل بالفعل في ٢٤/١١/٩٨. وفي المقابل لم تفرج اسرائيل سوى عن ١٠٠ معتقل سياسي أضافت إليهم ١٥٠ من سجناء الحق العام، مما ولد إستياء شعبياً فلسطينياً واسع النطاق.

٢ـ بالتوازي مع هذا، ورغم إنضباط الجانب الفلسطيني للإتفاق وتنفيذه البنود المطلوبة منه (قانون منع حيازة الأسلحة، موسوم منع التحريض، إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني من خلال إجازة رسالة عرفات[1] إلى كلينتون بهذا الخصوص بقرار من اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي وبتصويت المؤتمر الحاشد في غزة في ١٤/١٢/٩٨ بحضور الرئيس الأميركي، الذي ضم أيضاً أعضاء من المجلس الوطني ومجلس الوزراء الخ...)، أقدمت الحكومة الإسرائيلية على سلسلة من المواقف التصعيدية للتهرب من تنفيذ ما عليها من إلتزامات، وصولاً إلى تعليق تنفيذ إتفاق واي ريفر في ٢٠/١٢/٩٨. وفي هذا الإطار تُسجل الوقائع والتطورات التالية:

ـ في ٦/١١/٩٨ طلب شارون من المستوطنين إحتلال التلال في الضفة الغربية والسيطرة على ما يمكن السيطرة عليه في هذه المنطقة: «الكل يجب أن يتحرك، أن يركض، أن يسيطر على مزيد من التلال. سنوسع المنطقة. كل ما نمسك به سيكون ملكنا. وكل ما لا نستولي عليه سينتهي به الأمر في أيديهم. هذا ما سيكون وما يجب أن يكون».

ـ في ١/١١/٩٨ ألغى شارون من طرف واحد مشروعي إتفاق يتعلق أحدهما

(١) بتاريخ ٢٢/١/٩٨. راجع الملحق رقم ٤، ص ١٠٥ من كتاب «الدولة المستقلة والسيادة الوطنية» الصادر عن دار التقدم العربي ـ أيار/مايو ٩٩.

بفتح مرفأ في غزة والآخر بالممر الآمن بين الضفة وغزة.

- في ٩٨/١٢/١ أعلنت الحكومة الاسرائيلية تعليق تنفيذ المرحلتين المتبقيتين من إعادة الانتشار في إنتظار أن تلبي السلطة الفلسطينية ٣ شروط: ١- وقف التصريحات عن إعلان الدولة في ٩٩/٥/٤ أياً تكن نتيجة مفاوضات الوضع الدائم. ٢- الكف عن التحريض ضد اسرائيل. ٣- التسليم بأن تحدد اسرائيل نوع السجناء الفلسطينيين الذين ستطلقهم.

- في ٩٨/١٢/٨ أبلغ نتنياهو دينس روس رفضه تنفيذ المرحلة الثانية من إعادة الإنتشار. وفي اللقاء الثنائي مع كلينتون أصر نتنياهو على رفض الإنسحاب عن بوصة أخرى من الضفة الغربية قبل أن تلتزم السلطة الفلسطينية بتنفيذ الشروط المطلوبة منها.

- في ٦٨/١٢/١٦ تمسك نتنياهو خلال القمة الثلاثية (مع كلينتون وعرفات) في ايريز برفض تنفيذ المرحلة الثانية من إعادة الإنتشار من الضفة في الموعد المحدد (١٢/١٨) ورفض إطلاق المزيد من السجناء. وبذلك يكون قد إختار إرضاء الوزراء المتشددين في ائتلافه الحكومي الذين كانوا هددوا بالإستقالة في حال مضيه بتنفيذ بنود مذكرة واي ريفر، خصوصاً على خلفية إقتراع الثقة بالحكومة بعد أسبوع.

- في ٩٨/١٢/٢٠ وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على لائحة شروط وضعها نتنياهو للشروع في المرحلة الثانية من إعادة الإنتشار في محاولة لقطع الطريق على المساعي لاسقاط الحكومة في الكنيست: ١- أن تحترم السلطة الفلسطينية تعهداتها. ٢- أن تتراجع رسمياً عن إعلان دولة مستقلة عاصمتها القدس. ٣- أن توقف التحريض على العنف. ٤- أن تصادر الأسلحة غير الشرعية في الأراضي الخاضعة لسيطرتها وأن تسجن «القتلة» وتواصل التعاون الأمني مع اسرائيل.

لائحة الشروط هذه وضعت ضمن تقدير أنها ستساعد نتنياهو على الإفلات

من تهديدات المتطرفين اليمينيين باسقاط الحكومة بسبب إتفاق واي ريفر من خلال إمتناعهم عن ترك الائتلاف وعدم انضمامهم إلى مؤيدي التصويت على إقتراح قانون حل الكنيست وإجراء إنتخابات مبكرة. لكن الكنيست رفضت هذه الشروط (٩٨/١٢/٢١) وأقرت بغالبية الثلثين في قراءة أولى إقتراح قانون قدمه حزب العمل لإجراء إنتخابات مبكرة في غضون ستة شهور (منتصف أيار ٩٩). إن حزب العمل (والمعارضة) الذي قدم شبكة أمان للحكومة من أجل المصادقة على إتفاق واي ريفر، كان يتحين الفرص من أجل تبكير موعد الإنتخابات بأمل العودة إلى السلطة، مستفيداً من سياسة نتنياهو، ومن الإنقسامات التي سيطرت على قوى الائتلاف اليميني الحاكم، وهذا ما وقع.

# (2)
# الإنتخابات الإسرائيلية في ظل جمود التسوية

١- رغم التصدع الذي لحق بأوضاعه، حاول الليكود تأكيد حضوره في الشارع الاسرائيلي، وتعزز في هذا السياق موقع زعيم الحزب في مواجهة جهاز الحزب. وعلى نمط الأحزاب الفاشية إفتتح الحزب حملته الإنتخابية بشعار: «زعيم قوي لشعب قوي»، ما يجعل من الحزب رابطة انتخابية أو حركة شعبوية متطرفة تحاول بواسطة ركوب موجة عالية من التطرف يميناً أن تسيطر على حالة التنافر في المصالح بين الطبقات والفئات الإجتماعية التي تشكل القاعدة الإجتماعية والإنتخابية لحزب الليكود، أي تحاول السيطرة على تنافر المصالح بين سكان أحياء الفقر ومدن التطوير وفئات البرجوازية الصغيرة والمتوسطة من ذوي الأصول الشرقية والفئات العليا من البرجوازية المتوسطة ذوي الأصول الغربية، التي واصلت على امتداد سنوات طويلة السيطرة على قمة الهرم في الليكود.

في نهاية الأمر يحاول أن يقدم الليكود نفسه، بعد ما تعرض له من هزات داخلية، باعتباره حزب الزعيم القوي، ويتقدم في إثر ذلك بمناورات سياسية تصل أوجها في المساومة التي توصل إليها مع حزب العمل بتأجيل موعد الإنتخابات المبكرة إلى منتصف أيار / مايو ٩٩ ليحسم في مسألتين رئيسيتين: الأولى هي تجاوز تاريخ ٩٩/٥/٤ لحشر السلطة الفلسطينية في الزاوية ودفع التسليم بتمديد المرحلة الإنتقالية والتسليم بالتراجع عن إعلان السيادة / الدولة، أي الشرط الذي أعلنه سابقاً كجزء من مناورة تعطيل إعادة الإنتشار حسب إتفاقية واي ريفر. والثانية هي كسب مزيد من الوقت لترتيب أوضاع الليكود من الداخل واستثمار إدارته للحكومة لاستخدام الدولة ومواردها وموازنتها في سياسة تصب في النهاية في صالح حملته الإنتخابية (أي ما يسمى «بالإقتصاد الإنتخابي»).

حزب العمل إستجاب بانتهازية لمناورات الليكود ودخل في المساومة، حيث

يحتاج هذا الحزب هو الآخر للوقت من أجل ترتيب أوضاعه الداخلية ويراهن على عامل الوقت كما هو حال الليكود لإرباك واستنزاف حزب الوسط بزعامة مردخاي ـ شاحاك ـ ميريدور ـ ميلو، ويراهن كذلك على حالة التراجع في الإقتصاد الإسرائيلي وانعكاسها على الأوساط الإجتماعية المؤيدة لليكود.

٢ـ إن الحملة الإنتخابية، التي إتفق عليها الحزبان الكبيران، الليكود والعمل، هي الأطول في زمنها في جميع الحملات الإسرائيلية. ولكل من الحزبين إعتباراته كما هو واضح في أجواء يقوم فيها التوازن بين اليمين الصهيوني بألوان طيفه السياسي وبين اليسار الصهيوني بألوان طيفه السياسي كذلك على فوارق سياسية محدودة في البرامج والشعارات السياسية، التي تسود الحملة الإنتخابية، خاصة بشأن التسوية السياسية التي هي أهم مكونات الحركة السياسية في اسرائيل.

على هذا الصعيد تبدو الخطوط الحمراء في عدد من القضايا متشابهة بين حزبي العمل والليكود، أي في القضايا التي تشكل محل ما يسمى «بالإجماع القومي» في اسرائيل، مثل القدس واللاجئين والمياه والمستوطنات وعدم الإنسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران ٦٧.. وعلى هذا المستوى يكمن الفارق الرئيسي بين الحزبين في تذرع الليكود بهذه الخطوط الحمراء لتجميد المفاوضات وتعطيل مسار التسوية عملياً، بينما ينطلق حزب العمل من هذه الخطوط الحمراء لبلوغها أو مقاربتها من خلال الانخراط في المفاوضات ومحاولة دفع التسوية إلى الأمام بهذا القدر أو ذاك من التعثر.

في الضغط على هذه الخطوط الحمراء، أي في شكل التعبير عن الموقف منها في البرامج والدعاية الإنتخابية يلفت الانتباه الموقف الهجومي لحزب الليكود، حيث يزداد التطرف اليميني، والموقف الدفاعي الإنتهازي لحزب العمل، حيث يلهث هذا الحزب في العادة وراء تطرف اليمين. ليس هذا فحسب، بل أن الموقف الدفاعي الإنتهازي لحزب العمل يستمر يلهث وراء تطرف اليمين في عدد من القضايا المجتمعية، التي تتصل بالطابع اليهودي للدولة وبمطالب الأحزاب الدينية، حيث يقف هذا الحزب متردداً أمام سبل حل مشكلة التناقض بين مجتمع يدخل

القرن العشرين بمستوى تطور تكنولوجي متقدم جداً ومجتمع تشده الأحزاب الدينية إلى الخلف في عديد القضايا التي تحدد العلاقة بين الدولة باعتبارها الكيان الرسمي وبين العديد من القوانين التي تحدد دورها في المجتمع المدني.

في عدد من القضايا الجوهرية التي تتصل بالخطوط الحمراء لما يسمى بمسائل «الإجماع القومي» يتفوق الليكود على العمل (لا بل يزاود عليه) ويوظف هذه القضايا في حملته السياسية لكسب المعركة الإنتخابية، في محاولة (لا يمكن التكهن مسبقاً بمدى نجاحها، فنتائج الإنتخابات وحدها تقررها) لجذب جمهور إنتخابي واسع من الناخبين العلمانيين والدينيين خاصة في انتخاب رئيس الحكومة، من خلال إبراز تلك القضايا المتعلقة بالأطماع التوسعية والنشاطات الإستيطانية أو التي تتصل بمطالب الأحزاب الدينية. ويستغل الليكود وجوده في السلطة في تسخير إمكانات الدولة لكسب أوساط القوى والفئات الإستيطانية والدينية، حيث تلعب السياسات المالية للحكومة دورها في التأثير على التأييد السياسي وفي توجيه أصوات الناخبين، وفي هذا الإطار يمكن تفسير تصاعد حمى النشاطات الإستيطانية الموجهة والمدعومة من الحكومة الاسرائيلية، كما يمكن تفسير سلسلة التنازلات التي يقدمها الليكود للأحزاب الدينية ومؤسساتها الإجتماعية والتربوية.

حزب العمل، بدوره، يسعى للتغلب على عدم قدرته مجاراة الدعاية الإنتخابية والتحريض السياسي لليكود واليمين عموماً حول هذه القضايا، أنه يسعى إلى التركيز على الملف الإجتماعي بكل جوانبه وبمحاولات شد أنظار الناخب الإسرائيلي إلى تراجع الأوضاع الإقتصادية في اسرائيل في السنوات الأخيرة. ففي مواجهة «إقتصاد الإنتخابات» لحزب الليكود يحاول حزب العمل التركيز على تدهور ميزان المدفوعات الإسرائيلي وإنخفاض قيمة العملة الإسرائيلية وارتفاع معدلات البطالة والإنخفاض الكبير في حجم الإستثمارات الأجنبية في اسرائيل ويحاول تقديم حكومة الائتلاف اليميني باعتبارها حكومة سيئة في إدارة الإقتصاد كما هي سيئة في إدارة السياسة، حيث قادت اسرائيل، إلى حالة من الركود الإقتصادي وإلى حالة من شبة العزلة في علاقاتها الدولية وتوترت علاقاتها مع

إدارة أميركية تعتبر من أكثر الإدارات تأييداً لاسرائيل.

بسبب من إحتدام المعركة الإنتخابية بمختلف محاورها حول المفاوضات وتيرتها والتسوية ومدى إقتراب مضمونها من الخطوط الحمراء بالتداخل مع القضايا الرئيسية الأخرى ذات البعد الإجتماعي بشقيه الإقتصادي والمجتمعي... وحالة الإستقطاب السائدة بين طرفين متكافئين (لن يخرجا متساويين بنتيجة الإنتخابات)، سيبقى الوتر مشدوداً بأقصاه حتى تاريخ الإنتخابات في ٩٩/٥/١٧ مع جمود كامل للمفاوضات التي كانت أصلاً مجمدة على المسارين السوري واللبناني وبطيئة الحركة، وفي معظم الأحيان شبه ساكنة على المسار الفلسطيني.

# (3)

# السلطة الفلسطينية .. رهانات خاطئة

١- هنالك ثمة مخاطر تحيط بالوضعين الفلسطيني والعربي في مواجهة استحقاقات التسوية، التي تتهرب منها اسرائيل على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية. في الجانب الفلسطيني هنالك قوى مؤثرة في صنع القرار السياسي تعقد رهانات خاسرة سلفاً في أكثر من اتجاه، فهي تراهن على رحيل اليمين وتعلق الآمال على صعود العمل وتبني الأوهام على وعود باخراج العملية التفاوضية من مأزقها وتستقبل عروضاً سياسية من «حمائم» هذا الحزب وهي تدرك أن وجود «اتجاهات حمائمية» في حزب العمل لا يعني أنها تقرر سياسة الحزب في نهاية المطاف أو سياسة الحكومة والكنيست. كما تراهن هذه القوى على فرص عقد مساومات أو صفقات مع الادارة الأميركية أو دول الاتحاد الأوروبي تتمحور حول التمديد للمرحلة الانتقالية في أيار القادم وتأجيل اعلان السيادة /الدولة مقابل ضمانات وهمية بالاعتراف بالدولة في ترتيبات يتم الاتفاق عليها مع حكومة اسرائيل، وهي تدرك ان الإدارة الأميركية كانت قد تعهدت في رسائل التطمينات الملحقة باتفاقية واي ريفر ليس فقط بالامتناع عن الاعتراف بالدولة الفلسطينية بل وبممارسة الضغط على دول الاتحاد الأوروبي لتتمنع هي الأخرى عن أية خطوات في هذا الاتجاه.

أن سياسة هذه القوى المؤثرة في صنع القرار السياسي الفلسطيني تسير دون وجهة استراتيجية واضحة، فالانتخابات المبكرة في اسرائيل لن تنتج ائتلافاً حكومياً جديداً يجمد الإستيطان ويتخلى عن الأطماع التوسعية ويضع خلف ظهره سياسة الخطوة خطوة الأوسلوية، كما أن الضمانات التي تبحث عنها هذه القوى من الإدارة الأميركية بشكل خاص لن تتجاوز الوعود بتمويل اقتصادي للقرار السياسي بتأجيل اعلان السيادة الدولة وتمديد المرحلة الانتقالية، وهو ما أصبح يشكل أحد أبرز أهداف التحرك السياسي للسلطة على أبواب الانتخابات المبكرة في اسرائيل.

أما التلويح بـإعلان السيادة / الدولـة فـي الرابـع مـن أيـار القـادم فقد أصبـح واضحاً أنه أداة ضغط للحصول على تمويل إضافي لنفقات سلطة فلسـطينية أثبتـت تجربـة السـنوات الخمس الماضيـة عجزهـا عـن ترشـيد الانفـاق وتوجيهـه وجهــة استثمارية مجدية وعجزها عن تجنيد الموارد المالية المتاحة في خدمــة استراتيجية عمل تحتوي بعضاً من ردود الفعل الإسرائيلية على قـرارات فلسطينية ذات أبعـاد سياديه وتحتوي بعضاً من آليات الضغـط علـى القرار السياسـي الفلسطيني، التـي تستخدمها الإدارة الأميركية والكونغرس الأميركي على الجانب الفلسطيني.

ومن جديد تكشف هذه السياسـة التـي تسـير عليهـا القـوى المؤثـرة فـي صنـع القرار السياسي في السلطة عن طبيعتها الطبقية، التي تتجلى في ائتـلاف الشـرائح البرجوازية البيروقراطية والكومبرادورية والطفيلية، التي تغلب مصالحهـا الطبقيـة الفئوية على المصالح الوطنية وتخشـى أن تلحـق المواجهـة مـع سـلطات الاحتـلال وسياسة حكومة اسرائيل الأضرار بمصالحها.

ان سياسـة هـذه القـوى المسـيطرة علـى القـرار السياسـي الفلسـطيني تلحـق الضرر بالمصالح الوطنية وتعطل فرص التقدم إلى الأمام نحو استراتيجية نضاليـة وتفاوضية فلسطينية جديدة وتشيع حالة من التذمر الواسع في أوسـاط الـرأي العـام الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني، الذي يزرح تحـت الاحتـلال ويقـف فـي مواجهـة سياسة الاستيطان والتطرف الاسرائيلية في ظل نسبة قوى غير متكافئـة وينـن فـي الوقـت نفسـه مـن سياسـة السـلطة علـى مختلـف الأصعـدة السياسـية والاجتماعيـة والاقتصادية، حيث تقف هذه السلطة موقف المتفرج على معاركه ضـد الاسـتيطان وتدير ظهرها لقضاياه المعيشية وتتجـاوز عـبر أجهزتهـا العسـكرية والأمنيـة علـى حقوقه المدنية والديمقراطية.

٢- هذه السياسة بقدر ما تعطل فرص التقدم نحو اسـتراتيجية نضاليـة فعالـة، فإنها في الوقت نفسه تستدرج الضغوط العربية والدوليـة لدفـع السـلطة الفلسـطينية نحو تأجيل اعلان سيادة دولـة فلسطين علـى اراضيهـا المحتلـة، أي نحـو التمديـد للمرحلـة الانتقاليـة، وتتعـاظم مثل هـذه الضغـوط كلمـا شـعرت الأطـراف العربيـة

والدولية المعنية بتردد وارتباك السلطة الفلسطينية وباستجابتها للدخول في مساومات على حساب مواجهة استحقاق ٩٩/٥/٤ بخيار وطني حقيقي يوحد الموقف الوطني الفلسطيني ويستعيد عناصر الاجماع الوطني ويحشد الطاقات في مواجهة الذرائع التي تستند عليها هذه الأطراف، مثل التهويل من المخاطر التي يمكن أن تترتب على اعلان السيادة وحقها في ممارسة سيادتها على أراضيها المحتلة.

ومن الواضح أن الذرائع التي تستند إليها هذه الأطراف الضاغطة تغطي عدد من القضايا السياسية التي تزيد من حالة التردد لدى السلطة الفلسطينية وتؤثر في قدراتها وتوجهاتها مثل اثارة المخاوف من ردود الفعل الإسرائيلية، التي يصعب احتواؤها بدءاً من العودة إلى مناطق السلطة مروراً بالإغلاق والحصار والخنق الاقتصادي وانتهاء بضم مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل. هذا إلى جانب إثارة المخاوف حول عودة نتنياهو إلى الحكم في إسرائيل، بل وتقديم هدية مجانية وذريعة لحزب الليكود وأحزاب اليمين في اسرائيل لإلغاء الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها بين السلطة الفلسطينية وحكومات إسرائيل.

ومن الطبيعي أن تستخدم الأطراف العربية والدولية مثل هذه الذرائع وأن تلجأ الإدارة الأميركية بشكل خاص إلى زيادة الضغوط السياسية والاقتصادية لدفعها نحو التمديد للمرحلة الانتقالية، خاصة وأن موضوع تسوية الصراع على المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي لا يندرج في أطار أولويات سياستها الإقليمية في المنطقة. فتسوية هذا الصراع ليست بالمسألة التي تضغط على مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، الذي تمزق الخلافات بين دوله وخاصة الدول العربية فرص استعادة التضامن في حدوده الدنيا بينها. فأولويات سياسة الإدارة الأميركية في المنطقة تتركز في الظروف الراهنة وعلى المدى المتوسط على بناء نظام أمن اقليمي يحمي مصالحها ويعتمد على تطوير مستوى التحالف الأمني والعسكري مع تركيا واسرائيل وعلى مواصلة سياسة الاحتواء المزدوج بأشكال متعددة لكل من العراق وايران بتركيز أشد على العراق بعد أن وصلت هذه السياسة مع ايران إلى

حدود تقترب من الإفلاس، هذا إلى جانب أحكام السيطرة على السياسة النفطية للدول المصدرة للبترول من خلال استنزاف مالي لا يتوقف لعدد من دول الخليج العربية والتحكم بأسعاره وخفضها عند الحدود الدنيا باعتبار ذلك إحدى وسائل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ومعدلات التنمية والرفاه الاجتماعي في المجتمع الأميركي، وإحدى وسائل الضغط الاقتصادي على التكتلات الاقتصادية الدولية في الاتحاد الأوروبي واليابان وغيرها.

لا شيء يضغط راهناً على المصالح الأميركية في المنطقة ليدفع بالإدارة الأميركية لاعادة النظر في هذه الأولويات، ولهذا فإن هذه الإدارة تتعامل مع أزمة المفاوضات ليس فقط على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي بل وكذلك على المسارين اللبناني والسوري باعتبارها من نوع الأزمات التي لا تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة أو إلى تهديد مصالحها أو تعريضها لأخطار جدية. ومن هنا فإن سياستها في هذا السياق تقوم على تسكين الأزمة والضغط المتواصل على أطرافها لابقائها في اطار الأزمات التي تجري معالجتها بسياسة التهدئة والخطوات الصغيرة والجزئية التي تعطل تفجرها وتعطل جميع المبادرات الدولية إلى تحريكها. ومن الطبيعي أن تكون اسرائيل هي الطرف الوحيد، الذي يجني ثمار هذه السياسة في ظل ظروف مؤاتية ومثالية إلى حد بعيد بالنسبة لها.

# (4)

# إعلان السيادة . . . إيجابيات طاغية ومخاطر محسوبة

١- إن هذا الوضع يضع الخارطة السياسية الفلسطينية بمختلف قواها أمام أولوية العمل من أجل توليد حالة من الضغط السياسي والجماهيري على السلطة الفلسطينية ودفعها نحو مراجعة مواقفها وسياساتها وتحذيرها من سلبيات التمديد المرحلة الإنتقالية التي تنذر في استمرار الحكم الذاتي لزمن طويل وفي إفقاد الجانب الفلسطيني جزءاً هاماً من فعالية الضغط الذي يمكن أن يمارسه على اسرائيل والولايات المتحدة، إذ لا شيء يمكن أن يضغط على أية حكومة اسرائيلية في مفاوضات الوضع الدائم، ولا شيء يمكن أن يضغط على سياسة الإدارة الأميركية وأسلوب تعاملها مع التسوية على المسار الفلسطيني غير مبادرة فلسطينية تخرج الوضع الفلسطيني والعلاقات الإسرائيلية ــ الفلسطينية إلى ميدان الأزمة الساخنة، التي من شأنها وحدها أن تحرك الأوضاع العربية والإقليمية والدولية وتستدرج الضغط على الجانب الإسرائيلي بدل أن يبقى مسلطاً على الجانب الفلسطيني بالدرجة الرئيسية. يضاف إلى ذلك أن إعلان الدولة وتأكيد حقها في السيادة على أراضيها المحتلة من شأنه أن يفوت الفرصة على الليكود وأحزاب اليمين الصهيوني لاستثمار أي تراجع فلسطيني على هذا الصعيد في الانتخابات الإسرائيلية المبكرة.

٢- لاشك أن الإمساك بزمام المبادرة السياسية في أيار/مايو ١٩٩٩ والتقدم بقوة وثبات نحو اعلان السيادة /الدولة ينطوي على عدد من المخاطر، التي تتجلى بوضوح في ردود الفعل الإسرائيلية المحتملة. غير أن التخلي عن مثل هذه المبادرة، والرهان على ضمانات باعتراف أميركي وأوروبي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي دولة مستقلة (وهو رهان لا ينبغي استبعاد تحوله إلى ضمانات بالتمويل الاقتصادي لقرار سياسي بتمديد المرحلة الانتقالية)،

ينطوي أيضاً على مخاطر يجب عدم الاستهانة بانعكاساتها السلبية على الرأي العام الفلسطيني وعلى مواقف الدول العربية والإقليمية والدولية، التي تدعو أساساً بحجة نزع الذرائع الإسرائيلية إلى تمديد المرحلة الانتقالية.

وفي سياق هذه المبادرة السياسية وكأساس لها في الأصل، ينبغي اعلان الدولة وحقها في ممارسة سيادتها على أراضيها المحتلة مع فك الارتباط ووقف العمل بجميع الالتزامات المؤقتة التي فرضتها الاتفاقيات الموقعة مع الحكومة الإسرائيلية، بدءاً بوقف العمل بالتقسيمات الجغرافية التي مزقت الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ إلى مناطق أ، ب، ج تخضع كل منها لترتيبات سياسية وقانونية وأمنية وادارية تنفي وحدتها الإقليمية مروراً بوقف العمل بجميع الالتزامات الأمنية وانتهاء بوقف العمل باتفاق باريس الاقتصادي. أن وقف العمل بالتقسيمات الجغرافية[١]، والتي هي في جوهرها ترتيبات سياسية وقانونية وادارية وأمنية ساعدت في إطلاق وتسعير النشاطات الاستيطانية وغيرها من الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب يقف في رأس سلم أولويات مهمة اعلان السيادة الوطنية على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، حتى لا يتحول اعلان السيادة إلى غطاء لتقاسم وظيفي للسيطرة على هذه الأراضي وعلى مصادر الثروات الطبيعية وبخاصة مصادر المياه الوطنية الفلسطينية، وحتى لا يتحول اعلان

(١) تم تثبيت صيغة تقسيم الأراضي في إتفاق أوسلو٢ (٩٥/٩/٢٨) بناء على ضغط اسرائيلي وكان رابين يرمي من خلال هذه الصيغة (أ، ب، جـ) إلى تقليص مساحة المناطق المشمولة بإعادة الانتشار في الضفة الغربية وعدم المساس بوضع المستوطنات وتكريس واقع تقسيم الأراضي وتفتيتها بالنسبة للفلسطينيين. وقد أقنع رابين الفلسطينين بقبول هذه الصيغة مقابل إدخال تعديل على إتفاق أوسلو (الأول) بخصوص ما يتعلق بالمجلس التشريعي برفع عضويته من ٢٤ إلى ٨٨ شخصاً، وكذلك إعتماد الإنتخابات المباشرة لرئيس السلطة الفلسطينية.

أما الاعتبار الذي حكم الموافقة الفلسطينية فهو ناجم عن التوجه لإبراز طابع الفصل (الاستقلال) بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في مؤسسات السلطة، إلى جانب تعزيز شرعية موقع رئيس السلطة، ومن خلال ترسيم ذلك التقدم نحو استكمال بناء عناصر الدولة. ويبقى السؤال التالي: هل يستحق هذا (على إفتراض أنه يؤدي فعلياً إلى تحقيق مكسب) أن يتم تبادله بإقرار ترسيم تقسيم الأراضي في الإتفاق وفي الواقع العملي.

السيادة كذلك إلى غطاء تكريس أمر واقع ينتقص من الوحدة الإقليمية لأراضي دولة فلسطين أو يبقي على أجزاء منها كأراضي متنازع عليها، كما تخطط لذلك حكومة اسرائيل.

أن سياسة السلطة الفلسطينية لا تبدو منسجمة مع أهمية وضرورة الامساك باللحظة التاريخية، التي توفرها استحقاقات الرابع من أيار/مايو١٩٩٩، حيث لازالت هذه السلطة تتعامل مع هذه الاستحقاقات كفزاعة سياسية اعلامية في ظل تضارب واضح في تصريحات مسؤوليها وفي ظل رهانات خاسرة تارة على نتائج الانتخابات الاسرائيلية المبكرة وتارة أخرى على ضمانات هي أقرب إلى الوعود منها إلى الالتزامات. وبالمقابل تبلور على امتداد السنة الأخيرة من المرحلة الإنتقالية رأي عام فلسطيني متزايد التأثير بدأ يعبر عن إنحيازه بوضوح لخيار تحويل استحقاق ٩٩/٥/٤ إلى تاريخ إعلان السيادة وإنتهاء المرحلة الانتقالية وإلغاء كافة إلتزاماتها المتعارضة مع السيادة الفلسطينية على أراضيها المحتلة بعدوان ٦٧ ومع موجبات هذه السيادة.

# (5)

## دورة المجلس المركزي (٢٧-٢٩/٤/٩٩) . .
## السياق السياسي

١- عندما إنعقد المؤتمر الوطني العام للجبهة الديمقراطية في أيار ١٩٩٨ وعلى جدول أعماله إطلاق مبادرة سياسية وطنية[١] تدعو للإعداد والإستعداد لإعلان سيادة دولة فلسطين على أراضيها المحتلة بعدوان ٦٧، بدت هذه المبادرة في حينه وكأنها تتحدث عن شأن سياسي مجرد صحيح من حيث المبدأ، لكنه لا يملك قوة الدفع اللازمة ليتحول إلى معركة سياسية وطنية حقيقية وخيار وطني حقيقي يقدم البديل لاتفاقات أوسلو الظالمة. واستقبلت المبادرة من جانب الكثير من القوى السياسية المشاركة في السلطة الفلسطينية والمعارضة لها بالتحفظ وأحياناً بالإعتراض عليها. ومنذ إطلاق هذه المبادرة تحملت منظمات الجبهة الديمقراطية مسؤولية رئيسية بشن حملة سياسية واسعة في أوساط الرأي العام وقامت بإدارة حوار واسع حولها مع القوى السياسية وفي وسائل الإعلام حتى توجت هذه الجهود على أبواب إنعقاد المجلس المركزي بالإتفاق بين القوى السياسية المشاركة في مؤسسات م.ت.ف. على تبني العناصر الرئيسية[٢] لمبادرة إعلان السيادة.

وبهذا الموقف الذي أجمعت عليه الفصائل المذكورة تعزز الموقف الوطني وتماسك في مواجهة إتجاهات في السلطة الفلسطينية كانت تدعو قبل وأثناء إنعقاد المجلس المركزي (من ٢٧ إلى ٢٩/٤/٩٩) إلى مواصلة سياسة التنازلات من خلال الدعوة الصريحة إلى تمديد المرحلة الإنتقالية من طرف واحد والى عدم الإعلان عن قيام الدولة وحقها في ممارسة سيادتها الوطنية على أرضها. وحتى

---

(١) راجع نص المبادرة في ص ١١٧ من كتاب «الدولة المستقلة والسيادة الوطنية» الصادر عن دار التقدم العربي - أيار ١٩٩٩.

(٢) راجع البيان السياسي الصادر عن هذه القوى في الملحق رقم ١ (ص١٢٧ من هذا الكتاب).

حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس ـ وجدت نفسها في موقع لا يسمح لها بتجاهل الوضع الجديد وهذا الإجماع الذي أخذ يتبلور كعامل ضغط جوهري على سياسة السلطة الفلسطينية التي اتسمت دوماً بالإستعداد لمواصلة سياسة التنازلات أمام الضغوط الأمريكية والتهديدات والإبتزازات الاسرائيلية، فأخذت حماس تقترب من الموقف وتقرر بدورها المشاركة في اجتماعات المجلس المركزي كمراقب.

وقد ساعد هذا الموقف في توفير جانب من الشروط التي تجعل من مناسبة إنعقاد هذه الدورة للمجلس المركزي مدخلاً لاستئناف الحوار الوطني الجاد حول الخيارات الحاسمة والمصيرية التي يواجهها الشعب الفلسطيني، لا أن يكون مجرد غطاء لقرار مبيت سلفاً من قبل طرف واحد، كما كان الحال في الدورتين السابقتين التي انعقدت الأولى منها للمصادقة على إتفاق أوسلو والثانية (١٠/١٢/٩٨) للمصادقة على قرار إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني. بكلام آخر، دورة نيسان ٩٩ هي الدورة الأولى للمجلس المركزي منذ حوالي ست سنوات (!) التي تستوفي الحد الأدنى من الشروط التي تتيح الخوض في عملية حوارية ـ صراعية سياسية متعددة الأوجه تفسح في المجال أمام إمكانية إيجاد تقاطعات وبلورة قواسم مشتركة قد لا تكون هي الأقرب من موقف الجبهة الديمقراطية، لكنها تفتح على إمكانية الإنطلاق منها لتطويرها مستقبلاً، وتعزز بالتالي أدوات الصراع السياسي (بيد المعارضة الوطنية) فيما هو آت من تطورات على القضية الوطنية. خاصة إذا أُخذ بنظر الإعتبار أن جدول أعمال المجلس المركزي تمحور، في الجوهر، حول المبادرة السياسية الوطنية التي كان للجبهة دوراً ملموساً في إطلاقها، بلورتها والسعي إلى حشد الرأي العام من أجل تبنيها ومساندتها.

٢ـ هكذا توجهت الجبهة الديمقراطية للمشاركة في أعمال المجلس المركزي دون أن تساورها أوهام حول نتائج أعمال المجلس المركزي[1] (مع التأكيد على

(١) حرصت الجبهة الديمقراطية على اصدار سلسلة من المواقف السياسية الواضحة والمحددة قبيل إنعقاد المجلس المركزي (في ٤/٢٥، راجع الملحق رقم ٢) وعشية إطلاق أعماله (٤/٢٦، راجع الملحق رقم ٣) ويوم إفتتاحه (٤/٢٧، راجع الملحق رقم ٤) على الصفحات ١٢٩، ١٣٥، ١٣٦ من هذا الكتاب.

إمكانية تحويله إلى ميدان للحوار السياسي والمواجهة حول مختلف الخيارات)، وكذلك حول موقف القيادة الرسمية المتنفذة في م. ت. ف. والسلطة الفلسطينية في مسألة الدولة وحقها في تأكيد وممارسة سيادتها على الأرض الفلسطينية. فمنذ شهور ركبت هذه القيادة موجة عالية في مواقفها السياسية حيث أخذت تدعو إلى الحسم في هذه المسألة على أبواب ٩٩/٥/٤، غير أنها أخذت تتراجع عن ذلك كلما إقترب هذا الموعد، وجعلت من جولة الرئيس الفلسطيني على عدد كبير من الدول مدخلاً لهذا التراجع، حيث بدأت تروج في وسائل الإعلام أن هذه الدول تقدم لها النصائح بتأجيل إتخاذ القرار لتفويت الفرصة على حكومة الائتلاف اليميني الحاكم في اسرائيل. فقد تحولت هذه الجولة في وسائل الإعلام الرسمية والفلسطينية عموماً إلى مادة للترويج اليومي بتأجيل الإعلان عن الدولة وعن الإقدام على أية خطوات فلسطينية لها بعد سيادي تتناقض أو تتعارض مع الإلتزامات التي فرضتها الإتفاقيات على الجانب الفلسطيني. وكذلك كان عديد القوى على علم بموافقة الرئيس الفلسطيني على إرجاء إعلان السيادة / الدولة بناء على طلب واضح من الولايات المتحدة في إطار رسالة كلينتون[1] إلى عرفات في ٩٩/٤/٢٦ عشية إنعقاد المجلس المركزي.

لقد جرى الترويج للتطور في الموقف الأمريكي من الحقوق الفلسطينية على يد هذه الرسالة إلى درجة الإدعاء الفلسطيني بأنها تمثل بحد ذاتها «وعد بلفور جديد» للشعب الفلسطيني. وفي هذا تحميل للموقف الأمريكي لما يتجاوزه ويتخطى محتواه، فالكلام عن «دعم تطلعات الشعب الفلسطيني إلى تقرير مستقبله على أرضه.. وأنه ينبغي للفلسطينيين ان يعيشوا أحراراً اليوم وغداً والى الأبد» سبق طرحه في خطاب كلينتون امام مؤتمر غزة (٩٨/١٢/١٤)، هذا الكلام فضلاً عن كونه يفتقد إلى أي تحديد (أي مستقبل؟ أية أرض؟..) لا علاقة له بمصطلح ومفهوم «حق تقرير المصير» الذي ينطلق من التسليم بالحقوق القومية (الوطنية) لشعب مضطهد مغتصبة حقوقه القومية (الوطنية) وممنوع عليه بالقوة والقهر أن يمارس هذه الحقوق.

(١) راجع نص الرسالة في الملحق رقم ٥، ص١٣٩.

هذا لا يلغي بالطبع أهمية إعادة التأكيد على «أن هدف عملية السلام هو تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ـ ٣٣٨ ..»، ولا إيجابية الفقرة التي وردت بخصوص الإستيطان: «تدرك الولايات المتحدة مدى التأثير المدمر لعمليات الإستيطان، ومصادرة الأراضي، وتدمير المنازل على تحقيق السلام الفلسطيني ـ الإسرائيلي»، حيث استخدم الأمريكيون حتى هذه الرسالة تعبير «لا تساهم في ...» حين كانوا يتطرقون لسياسة اسرائيل الإستيطانية.

كما أنه لا يلغي واقع أن توجيه هذه الرسالة بدون ان ترسل رسالة مقابلة إلى إسرائيل أوجد مرحلة جديدة في تاريخ تبادل الرسائل الأمريكية[1] في «القضية الإسرائيلية ـ الفلسطينية» لجهة إبراز التطور الذي وقع في العلاقات بين السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة.

غير أن الوجه الرئيسي لهذا التطور يكمن في الإستجابة للطلبات (الضغوط) الأمريكية والتجاوب معها. وفي هذا الإطار فإن رسالة كلينتون إلى عرفات لم تتضمن أية إلتزامات من أي نوع نحو حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بقدر ما تضمنت وعداً بتكثيف التدخل الأمريكي في المفاوضات على المسار الفلسطيني بعد الإنتخابات الإسرائيلية لإنجاز حل تفاوضي في موعد مستهدف خلال عام قابل للتمديد إذا تعذر على الجانبين إنجاز مثل هذا الحل.

(١) درج التقليد فيما مضى على توجيه رسائل ضمانات أحادية الجانب إلى اسرائيل، ثم انتقل هذا التقليد حين كانت المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية في أوجها إلى بعث رسائل ضمانات متقابلة ـ لكنها دائماً غير متكافئة ومتحيزة لاسرائيل ـ منها رسائل كريستوفر التي ألحقت باتفاق الخليل على سبيل المثال.

# (6)

# دورة المجلس المركزي . .
# نافذة الفرص

١- إذن لم تكن ثمة أوهام حول إستعداد القيادة الرسمية المتنفذة للإنتقال إلى موقف جديد يتجاوز موقفها التقليدي المعروف، ولهذا تم تكثيف النشاط الجماهيري والحوار مع القوى السياسية على أبواب إنعقاد المجلس المركزي بهدف الحيلولة دون أن يتخذ المجلس المركزي تحت الضغط الأميركي والاسرائيلي قرارات بتمديد المرحلة الإنتقالية من طرف واحد، وقد ساعد هذا النشاط كما ساعد البيان السابق ذكره الذي صدر عن القوى المشاركة في ائتلاف م.ت.ف. والذي لقي استجابة ودعماً من أوساط قيادية في حركة فتح وفي أوساط الرأي العام الفلسطيني التي كانت تدعو بشكل صريح وواضح إلى تمديد رسمي للمرحلة الإنتقالية لمدة عام (أو ستة شهور) والى ما كانت تسميه تأجيل إعلان الدولة. وهكذا وجد المجلس المركزي الفلسطيني نفسه عند إنعقاده أمام إتجاهات ثلاثة:

• الأول منها يدعو للإستجابة للضغوط الأمريكية والاسرائيلية لتمديد المرحلة الإنتقالية من جانب واحد ولتأكيد الإلتزام الفلسطيني بالإتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع حكومة إسرائيل، الأمر الذي يعني الإستمرار في نهج التفاوض الذي ساد منذ انطلاق عملية أوسلو. ولا يخفى على أحد خطورة النتائج المترتبة على سياسة هذا الإتجاه، الذي يمثل دون مواربة مصالح الشرائح البرجوازية الطفيلية والكومبرادورية التي تخشى الضرر على مصالحها الفئوية الضيقة من أية سياسة تنطوي على الإشتباك مع الإدارة الأمريكية ومع حكومة اسرائيل. وأخذ هذا الاتجاه كعادته يروج لمخاطر الإعلان عن الدولة/ السيادة ويتنكر لإعلان الإستقلال (١٩٨٨) لحساب تأكيد الإلتزام باتفاقيات أوسلو.

• ويدعو الإتجاه الثاني إلى الإعلان الواضح والصريح عن إنتهاء المرحلة

الإنتقالية وترتيباتها والى التأكيد على حق دولة فلسطين في ممارسة سيادتها على جميع أراضيها المحتلة بعدوان ٦٧ إستناداً إلى القرار ١٨١ وغيره من قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة واستناداً إلى إعلان الإستقلال (١٩٨٨) والى إبطال جميع الإلتزامات والترتيبات الإنتقالية التي تتناقض مع حق السيادة والتمسك بحقوق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

وفي ضوء التقارير التي قدمت حول جولة عرفات على عدد واسع من الدول في الشهرين اللذين سبقا إنعقاد المجلس المركزي كان هذا الإتجاه يدعو إلى وضع مواقف العديد من هذه الدول (بما فيها العديد من الدول الأوروبية والتي وعدت الجانب الفلسطيني الإعتراف بالدولة وقدمت في الوقت نفسه نصائح بتأجيل الإعلان عنها) وضعها على المحك بسياسة مبادرة في ممارسة سيادتها الوطنية على أرضها وتدعو المجتمع الدولي إلى الوقوف إلى جانبها باعتبار حق الإعلان عن الدولة وحق ممارسة السيادة الوطنية حقاً لا يخضع للتفاوض وحقاً مشروعاً غير مشروط وغير قابل للإعتراض أو النقض كما جاء في بيان (إعلان) برلين[1] الصادر عن الإتحاد الأوروبي.

• وأما الإتجاه الثالث، والذي إحتل موقعاً مؤثراً في إجتماع المجلس المركزي، فقد كان يدعو إلى إرجاء إتخاذ قرار بشأن التأجيل أو الإعلان وتمديد أعمال المجلس

---

(١) المعروف أن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني هو من ثوابت السياسة الأوروبية منذ بيان البندقية عام ١٩٨٠، والذي استعادته في قمة كوبنهاغن عام ٨٧. وتكرس دعم مبدأ تقرير المصير في القمم الأوروبية التي تلت إندلاع الإنتفاضة.

يتضح من خلال مراجعة إعلان قمة برلين بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط (٢٥ - ٩٩/٣/٢٦) أن حق تقرير المصير بات يتضمن وللمرة الأولى في بيانات الإتحاد الأوروبي بشكل صريح خيار الدولة (الفقرة ٥) كحق مبدئي ولم يربطه بالمفاوضات. ويتمنى الإعلان تحقيق هذا الحق بسرعة الذي لا يجب أن يكون موضوع فيتو. ويعرب عن إستعداده للنظر إلى الإعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب.. إلى هذا يؤكد إعلان برلين إقتناعه بانجاز مفاوضات الوضع الدائم في غضون سنة ويعلن عن إستعداده تسهيل إنجاز المفاوضات بسرعة. ويحث على الإمتناع عن القيام بأي نشاط يخالف القانون الدولي بما في ذلك أي نشاط استيطاني ومحاربة الإستفزازات والعنف.. (راجع نص إعلان برلين في الملحق رقم ٦، ص ١٤٣).

حتى مطلع شهر ٩٩/٦. وقد عبّر عن هذا الموقف بالبيان الذي صدر عن إجتماعات المجلس المركزي[1]، هذا البيان الذي تجاهل الإعلان عن التمديد الرسمي للمرحلة الإنتقالية وأبقى على دورة المجلس المركزي في حالة إنعقاد حتى شهر ٩٩/٦، وقرر تشكيل عدد من اللجان من بينها لجنة إعداد دستور الدولة بالتعاون مع جامعة الدول العربية وأمينها. وفشلت كافة المحاولات التي بذلت من أجل تضمين البيان ما يؤكد إنتهاء مدة المرحلة الإنتقالية[2] تجاوباً مع المطلب الأميركي وبفعل ضغوطاته التي لم تنقطع على إمتداد فترة إنعقاد المجلس المركزي.

٢ـ رغم أن مداخلات معظم ممثلي القوى والفعاليّات صبّت في اتجاه إتخاذ قرار باعتماد خيار إعلان السيادة/ الدولة ووقف الإلتزام بكافة القيود التي تتعارض أو تنتقص من مبدأ السيادة، مع التمسك بحقوق اللاجئين في العودة وفقاً للقرار ١٩٤...، لم يتمكن المجلس المركزي في إعتماد هذه الوجهة، حيث حالت أقلية

---

(١) راجع نص البيان في الملحق رقم ٧، ص ١٤٥.

(٢) في هذا الإطار شطبت في لجنة الصياغة الفقرة «ثالثاً: تأكيداً لانتهاء مدة المرحلة الإنتقالية في ٩٩/٥/٤ فإن المجلس المركزي يطالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة وخاصة الدول الراعية للإتفاقيات بالعمل لإلزام اسرائيل على تنفيذ الإلتزامات المترتبة عليها وفقاً للإتفاقيات المبرمة وبما يقود إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٣٣٨/٢٤٢ وبقية قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ويكلف المجلس المركزي اللجنة التنفيذية بدراسة رسائل الدول الراعية والتعامل معها بما يحقق المصالح العليا للشعب الفلسطيني».

وقد تم الإستعاضة عن هذه الفقرة بصياغة ـ غير كافية ولا تفي بالمطلوب ـ وردت في ديباجة البيان كما يلي: «لقد أولى المجلس إهتماماً كبيراً لمرور السنوات الخمس المحددة في الإتفاق للمرحلة الإنتقالية دون إنجاز متطلبات هذه المرحلة وفي مقدمتها الإنسحاب الاسرائيلي من الأرض، ودون إنجاز الحل النهائي بين الطرفين وكان هناك إجماعاً إلى أن السبب في ذلك يعود أساساً لسياسات ومواقف الجانب الاسرائيلي الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن تجميده لعملية السلام».

إن رفض النص الصريح على إنتهاء المرحلة الإنتقالية تم بدعوى أنه يترتب عليه إنتهاء مؤسسات السلطة الفلسطينية وبالتالي يفرض تقديم البديل في وقت لا يتمتع فيه الوضع الفلسطيني بالجاهزية المطلوبة، وهذا ما يسهل دحضه باعتبار أن رئيس اللجنة التنفيذية (وهو رئيس السلطة الفلسطينية في آن معاً) يملك صلاحية التمديد للمجلس التشريعي إلى حين وضع دستور الدولة ومؤسساتها.

نافذة وحاسمة التأثير على مركز القرار في المنظمة والسلطة دون الوصول إلى إجماع وطني على هذا الخيار.

من هنا، فإن المحصلة السياسية لأعمال المجلس المركزي بما هي تسوية[١] بين مختلف الإتجاهات الفاعلة في إطاره، وقوامها: لا إعلان لتمديد المرحلة الإنتقالية، لكن بالمقابل لا إعلان بانتهائها. لا إعلان للسيادة/ الدولة، لكن بالمقابل إبقاء الموضوع مفتوحاً على استكمال أعمال دورة المجلس المركزي في شهر ٩٩/٦.. هذه التسوية لم تأتِ متكافئة بمختلف عناصرها بفعل ميزان القوى السائد في إطار المجلس، بل مختلة لصالح الإتجاه الأقل ـ عدداً ـ لكن المتنفذ فعلاً في القرار. رغم ذلك، فحتى هذه التسوية الموصوفة توفر نافذة فرص تفتح على مساحات أرحب في العمل والحوار والصراع.. على طريق مراكمة شروط إنتصار برنامج الخلاص الوطني من الإحتلال وقيود أوسلو، وهذا ما يترتب عليه مايلي:

• مواصلة النضال مع القوى السياسية والهيئات والشخصيات الوطنية وفي الشارع لممارسة أوسع ضغط سياسي وجماهيري على السلطة والقيادة الرسمية المتنفذة من أجل التحضير الجاد لاستحقاق إعلان بسط السيادة، بما في ذلك التحضير[٢] لإنجاز الخطوات المقترحة لتنفيذ قرارات المجلس المركزي ومنها: «المضي قدماً في إتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة ومؤسساتها وتكريس سيادتها من خلال تشكيل عدد من لجان العمل بما في ذلك اللجنة الخاصة لوضع مشروع دستور الدولة».

• ممارسة أوسع ضغط سياسي وجماهيري من أجل إعادة ترتيب شئون البيت الفلسطيني الداخلية وإعادة بناء أوضاع م.ت.ف بإصلاح ديمقراطي حقيقي يعيد لها مكانتها السياسية الوطنية والعربية والدولية ويعيد الحياة لبرنامجها الوطني، ومن أجل إعادة ترتيب الأولويات الوطنية التي من شأنها أن تعزز

---

(١) راجع بيان الجبهة الديمقراطية حول نتائج أعمال المجلس المركزي في الملحق رقم ٨، ص١٥٠.

(٢) راجع المذكرة حول «الخطوات المقترحة لتنفيذ قرارات المجلس المركزي» في الملحق رقم ٩، ص١٥٢.

الصمود ومقوماته في الشتات الفلسطيني ومخيماته وعلى أرض الوطن وتؤسس لتنمية وطنية مستقلة عن التبعية الإقتصادية للسوق الإسرائيلية، ولمجتمع مدني تسوده الديمقراطية وتحترم فيه الحريات العامة وحقوق المواطن الأساسية وتغلق فيه ملفات تجاوزات الأجهزة والإعتقال السياسي.

• دفع السلطة والقيادة الرسمية المتنفذة للإستفادة من الموقف الدولي الذي يؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير(١) ويبدي الإستعداد للإعتراف بحق دولة فلسطين في ممارسة سيادتها على أراضيها المحتلة بعدوان ٦٧ على طريق إعادة بناء العملية التفاوضية لترسو على مفاوضات بين دولتي فلسطين واسرائيل من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الوطنية.

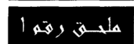
## أواخر نيسان/ أبريل ١٩٩٩

(١) في سياق إتساع دائرة التأييد للحقوق الفلسطينيةعلى مستوى الدول عالمياً، تجدر الإشارة إلى التطور الملحوظ في الموقف الأوروبي الذي يزكيه لمزيد من الفعل والتأثير رغم إفتقاده إلى آلية تسمح بأن يكون طرفاً مباشراً في مسار المفاوضات لاعتبار هيكليتها القائمة على ثنائية فلسطينية ـ اسرائيلية برعاية أمريكية متحيّزة للطرف الاسرائيلي:

بعد أن وجه الإتحاد الأوروبي صفعة دبلوماسية شديدة إلى اسرائيل برفضه الاستجابة لطلبها في الإمتناع عن عقد إجتماعات مع الفلسطينين في القدس مؤكداً على إعتبار القانون الدولي للمدينة بما في ذلك الشطر الغربي «كياناً منفصلاً»، أكد سفراء الإتحاد الأوروبي في رسالة إلى الخارجية الاسرائيلية (٩٩/٣/١) رفض دولهم الإعتراف بالقدس (بما في ذلك الشطر الغربي للمدينة) عاصمة ... لاسرائيل، «أي من وجهة نظر القانون الدولي تتمتع القدس بوضع خاص وهي كيان منفصل»، بموجب قرار الأمم المتحدة الرقم ١٨١ في ٤٧/١١/٢٩.

هذه الصفعة المزدوجة لاسرائيل إنسجاماً مع عدم إعتراف الأسرة الدولية قانونياً بالسيادة الإسرائيلية على القدس، بما في ذلك شطرها الغربي، والذي من النادر أن يتم التذكير بهذا الموقف، هذه الصفعة التقت مع صفعة أخرى وجهتها القمة الأوروبية المنعقدة في برلين من خلال الإعلان الذي صدر عنها حول العلاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية، والذي أتى ليطور المفهوم الأوروبي لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني لجهة إعتبار خيار الدولة حق مبدئي لا يرتبط بالمفاوضات (راجع الملحق رقم ٦، ص١٤٣).

# الملاحق




## بيان صادر عن الفصائل الممثلة
## في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
## رام الله، ١٩٩٩/٥/٢٣

مع اقتراب موعد الرابع من أيار، موعد انتهاء اتفاقات أوسلو، وانتهاء الحكم الذاتي والمرحلة الانتقالية، موعد تجسيد استقلال دولة فلسطين، عقدت الفصائل الفلسطينية الممثلة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير سلسلة من اللقاءات لتدارس متطلبات هذا الاستحقاق التاريخي واتخاذ الإجراءات اللازمة.

إن فصائل منظمة التحرير ترى في انتهاء هذه الاتفاقيات والحكم الذاتي والمرحلة الانتقالية فرصة تاريخية لإعادة توحيد صفوف شعبنا الفلسطيني وقواه المناضلة داخل الوطن وخارجه، تحت راية إعلان سيادة دولة فلسطين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، ومن هذا المنطلق تؤكد هذه الفصائل على ما يلي:

١- عدم تمديد الحكم الذاتي والمرحلة الانتقالية بأي شكل من الأشكال.

٢- ضرورة إعلان سيادة دولة فلسطين يوم الرابع من أيار على أرضها المحتلة في حدود ما قبل الرابع من حزيران من عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية، استناداً لوثيقة إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨ وعملاً بقرارات الشرعية الدولية التي تضمن حق شعبنا في تقرير مصيره والاستقلال، ودعوة دول العالم للاعتراف بها ومساندتها في استكمال تجسيد السيادة الكاملة على أراضي الدولة الفلسطينية.

٣- وقف الالتزام بكل القيود التي تتعارض أو تنتقص من مبدأ السيادة.

٤- التمسك بحق شعبنا في العودة إلى أرضه ودياره، عملاً بالقرارين ١٩٤ و٢٣٧.

واستناداً إلى ذلك فإن فصائل منظمة التحرير تدعو جماهير شعبنا في كل أماكن تواجده داخل الوطن وخارجه إلى اعتبار يوم الرابع من أيار محطة نوعية تؤسس لمرحلة نضالية جديدة في حياة شعبنا للقيام بأوسع تحركات جماهيرية من أجل الدفاع عن هذه الحقوق والنضال من أجل ترجمة إعلان السيادة ومن أجل ضمان جلاء المحتلين والمستوطنين بشكل كامل عن أراضي دولة فلسطين.

**حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)** — **الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين**

**الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين** — **الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)**

**حزب الشعب الفلسطيني** — **جبهة التحرير العربية**

**جبهة التحرير الفلسطينية** — **جبهة النضال الشعبي**

## ملحق رقم ٢

# ليكن ١٩٩٩/٥/٤ يوم إعلان السيادة الوطنية على أرض دولة فلسطين وعاصمتها القدس[١]

عقد المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين دورة اجتماعات كرسها للبحث في المهمات المترتبة على اقتراب استحقاق الرابع من أيار ١٩٩٩ والدعوة الموجهة لعقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير في ١٩٩٩/٤/٢٧، وأقر المكتب السياسي إصدار البيان التالي:

تفصلنا أيام قليلة عن الرابع من أيار ١٩٩٩، الموعد الزمني المقرر لنهاية المرحلة الانتقالية بموجب اتفاقات أوسلو. وقد حسمت التجربة بأن مسيرة تطبيق الاتفاق، وهي تقترب من نهاية السنوات الخمس المقررة لها، لم تقد إلى زوال تدريجي للإحتلال. كما كان يروّج البعض من دعاتها، وإن معادلة المفاوضات التي رسمتها لم تفض إلى حل دائم يضمن حق شعبنا في الاستقلال والسيادة، بل هي زجت قضيتنا الوطنية في طريق مسدود وأغرقتها في دوامة مأزق مستحكم، وشكلت غطاءً لتصعيد الاستيطان ونهب الأرض والمياه وتهويد القدس وهدم المنازل والقمع والحصار والخنق الاقتصادي.

هذه الحصيلة البائسة لمسيرة تطبيق الاتفاق تعزز القناعة بضرورة وضع حد لهذا الدوران في الحلقة المفرغة، وبأن موعد الرابع من أيار ١٩٩٩ يوفر الفرصة الذهبية للخروج من هذا النفق المظلم والخلاص من عذابات أوسلو وإنهاء الانقسام في

(١) بيان سياسي صادر عن المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في ٩٩/٤/٢٥.

صفوف الشعب وحركته الوطنية بالتحرر من أغلال الاتفاقيات المجحفة وإعلان سيادة دولة فلسطين على أرضها التي احتلت بعدوان حزيران ٦٧ والنضال من أجل تجسيد الاستقلال والسيادة برحيل الاحتلال ومستوطنيه عن أرضنا الطاهرة.

ولاحظ المكتب السياسي أن هذا الخيار للخلاص الوطني، الذي يمثل جوهر المبادرة التي أطلقها المؤتمر الوطني العام الرابع لجبهتنا قبل عام كامل (مطلع أيار ١٩٩٨)، بات يتحول بتسارع إلى مادة للإجماع الشعبي والوطني، كما أكد ذلك البيان الذي أجمعت عليه فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والصادر بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٩٩، لكونه يمثل المخرج الوطني الوحيد من المأزق الذي زجت فيه قضيتنا الوطنية بفعل اتفاقات أوسلو.

فالجميع يدرك المخاطر الكبرى التي ينطوي عليها التمديد لترتيبات المرحلة الانتقالية بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة لها في ١٩٩٩/٥/٤، وهو ما يعني التسليم باستمرار الوضع القائم إلى أن يتم التوصل إلى حل عبر مفاوضات تملك إسرائيل أن تماطل فيها لسنوات طويلة قادمة. خيار التمديد، أذن، هو استسلام للأمر الواقع وقبول ضمني بتحويل الحل الانتقالي القائم على الحكم الذاتي إلى حل دائم.

وتتضح الآن للجميع صحة ما أكدناه منذ شهور من أن الرهان على إمكانية الحصول على ضمانات دولية أو إسرائيلية مقابل التمديد للاتفاقيات هو رهان على خيار وهمي. إن الحكومة الإسرائيلية، وهي على أبواب الانتخابات، لا تبدي استعداداً لمجرد البحث في إعلان مشترك بالتمديد محاولة بذلك أن تفرض مفهومها القائل بأن موعد ٩٩/٥/٤ هو، كغيره من مواعيد تنفيذ عملية أوسلو، ليس سوى هدف غير ملزم يجري تجاوزه تلقائياً إذا لم يتم التوصل إلى حل عبر المفاوضات. وهذا يمكنّ إسرائيل، عبر المماطلة في المفاوضات، من الحفاظ على الأمر الواقع إلى أمد غير محدد.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، الراعي الرئيسي لعملية أوسلو، فهي تتنصل من تقديم أي ضمانات سوى وعد غير ملزم بأن تكثف جهودها بعد الانتخابات الإسرائيلية لتسريع مفاوضات الوضع الدائم على أمل الوصول إلى نتائج قبل

انتهاء ولاية كلينتون بعد عامين. ومن جهة أخرى فإن الموقف المتطور الذي اتخذه الاتحاد الأوربي بإعلان برلين يشكل خطوة هامة إلى الأمام، وبخاصة لجهة تأكيده أن حق شعبنا في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة هو حق غير مشروط وغير خاضع للاعتراض، والوعد بإمكانية الاعتراف بالدولة حال إعلانها في الوقت المناسب. ويمكن للإعلان الأوروبي أن يضيف وزناً دولياً هاماً لقضيتنا إذا ما اتخذ موقف فلسطيني جريء لوضعه على المحك بإعلان سيادة دولة فلسطين مع نهاية المرحلة الانتقالية. ولكنه، بالمقابل، يمكن أن يفقد مفعوله ويتآكل إذا لم يستثمر فلسطينياً في المدى المباشر.

إن تبديد وهم «الضمانات الدولية» يدفع ببعض أوساط السلطة إلى تبرير ميلها إلى تأجيل إعلان السيادة بحجة غياب الإعداد لهذه الخطوة. ولكن من حق المواطن أن يتساءل لماذا لم يتم الإعداد لهذه الخطوة رغم النداءات المبكرة التي أطلقها العديد من القوى والشخصيات الوطنية، وفي مقدمتها المؤتمر الرابع لجبهتنا الديمقراطية منذ عام كامل، بدعوة السلطة إلى حوار وطني جاد للتحضير لهذا الخيار وتوفير مقومات نجاحه. وهل سيكون التأجيل حقاً بهدف الإعداد أم أنه مدخل للرضوخ الأبدي لأغلال أوسلو وإملاءاته؟

إننا ندعو جماهير شعبنا، بكافة قواه وفعالياته الوطنية والإسلامية، إلى التحرك من أجل إحباط مناورات السلطة الهادفة إلى التملص من استحقاق إعلان السيادة وتبرير رضوخها للضغوط الدولية الداعية إلى تمديد المرحلة الانتقالية. إن الساعة الحقيقية تقترب وتملي وحدة شعبنا بكل قواه من أجل مواجهة الاستحقاق المصيري في الرابع من أيار القادم بصف موحد على أساس خطة للخلاص الوطني تضمن:

١- إنهاء المرحلة الانتقالية، بانتهاء الفترة الزمنية المحددة لها، ورفض التمديد لترتيباتها بأي شكل من الأشكال.

٢- إعلان سيادة دولة فلسطين على أرضها التي احتلت بعدوان حزيران ٦٧ وفي المقدمة منها القدس العاصمة على أساس وثيقة إعلان الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني في ٨٨/١١/١٥.

٣- اعتبار كافة الالتزامات وترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، التي تنص عليها اتفاقيات أوسلو، والتي تتناقض مع حق السيادة، باطلة ولاغية.

٤- دعوة المجتمع الدولي إلى الاعتراف بحق دولة فلسطين في السيادة على أرضها ومساعدتها على ممارسة سيادتها بحمل إسرائيل على الجلاء عن أرضها المحتلة.

٥- إرساء العملية التفاوضية على أسس جديدة بحيث تجري كمفاوضات بين دولتين سيدتين على أساس قرارات الشرعية الدولية وفي إطار صيغة دولية تضمن إشرافاً دولياً جماعياً واستعادة الترابط والتنسيق بين المسارات العربية المعنية بالحل.

٦- المباشرة فوراً بحوار وطني جاد وشامل لجميع القوى والشخصيات الوطنية والإسلامية الفاعلة بهدف استعادة الوحدة الوطنية على أساس خطة للنضال من أجل توفير مقومات تجسيد السيادة وممارستها على الأرض من خلال تأمين مستلزمات الصمود بوجه ردود الفعل العدوانية الإسرائيلية المتوقعة، ومن خلال تعبئة شعبية شاملة لتصعيد المجابهة الجماهيرية مع الاحتلال وإجباره على الرحيل من أراضي دولة فلسطين المحتلة.

٧- الدعوة فوراً إلى انتخابات لهيئات الحكم المحلي (من مجالس بلدية وقروية) لتشكل المرتكزات الشعبية المحلية لممارسة السيادة.

٨- الدعوة الفورية إلى انتخابات تشريعية لاختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الذي ينبغي أن يشكل برلمان الدولة العتيدة، وعلى أساس نظام انتخابي ديمقراطي يقوم على مبدأ التمثيل النسبي.

٩- اتخاذ إجراءات لإعادة اللحمة إلى نسيج المجتمع وتعزيز وحدة الشعب في مواجهة الاحتلال من خلال إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية وسن القوانين التي تضمن احترام الحقوق الديمقراطية للمواطنين وتكريس التعددية السياسية وحق التنظيم والعمل لجميع القوى

الوطنية والإسلامية، وضمان حرية وتعددية الصحافة ومحطات الأعلام المرئي والمسموع وحرية الرأي والتعبير والاجتماع والتظاهر والإضراب.

١٠- انتهاج سياسة اقتصادية تكفل تأمين مقومات الصمود عبر خطة مدروسة للتحرر من أعباء اتفاق باريس المجحف والتوجه نحو توفير مستلزمات الاستقلال المالي والاقتصادي، واستئصال الفساد والرشوة والمحسوبية وإلغاء امتيازات كبار المسؤولين ووقف تبذير وإهدار المال العام وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

١١- تأكيد التمسك بحق اللاجئين من أبناء شعبنا في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرار ١٩٤، وسن القوانين التي تؤكد كون دولة فلسطين دولة لجميع الفلسطينيين أينما كانوا وفقاً لوثيقة إعلان الاستقلال، واستنهاض دور جماهير شعبنا في الشتات في معركة الاستقلال الوطني وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية كاطار يعبر عن وحدة شعبنا في كافة أماكن تواجده، عبر اعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية وعلى قاعدة وحدوية وائتلافية شاملة تتسع لكل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني.

ودرس المكتب السياسي الدعوة الموجهة لعقد دورة للمجلس المركزي في ٢٧/٤/ ١٩٩٩، وهو، إذ يلاحظ غياب التحضير الجاد لهذه الدورة، يؤكد أن مقياس الجدية في التعامل مع دورة المجلس المركزي كمؤسسة معنية بالبت بالقرار المصيري إزاء هذا الاستحقاق الخطير إنما يتحدد في ضوء درجة الاستعداد لجعل هذه الدعوة مدخلاً للبدء الفوري بحوار وطني شامل تدعى للمشاركة فيه جميع القوى الوطنية والإسلامية الفاعلة بحيث تأتي نتائج مداولات المجلس المركزي تعبيراً عن التوافق الوطني لامجرد غطاء لقرار مبيت سلفاً من طرف واحد.

وفي ضوء ذلك قرر المكتب السياسي إبقاء دورة اجتماعاته مفتوحة لمتابعة نتائج الاتصالات والحوارات الجارية مع سائر القوى والشخصيات الوطنية، ومع الأخوة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئيس المجلس الوطني، بهدف

البت بالموقف إزاء اجتماع المجلس المركزي على ضوء حصيلة هذه الاتصالات.

إن المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين يتوجه إلى جماهير شعبنا في الوطن والشتات للتحرك بكل الوسائل للتعبير عن تصميمها على ضرورة إنهاء ليل أوسلو الدامس وبزوغ فجر دولة فلسطين المستقلة، ولإعلاء صوتها مطالبة المجلس المركزي الاستجابة لإرادة الشعب برفض التمديد للاتفاقيات المجحفة وبإعلان السيادة الوطنية على أرض دولة فلسطين وعاصمتها القدس.

**المكتب السياسي**
**للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين**
**١٩٩٩/٤/٢٥**

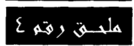
## ملحق رقم ٣

# حول المشاركة في دورة المجلس المركزي

في ضوء الاتصالات والمشاورات التي أجرتها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مع سائر القوى والشخصيات الوطنية والإسلامية، ومن موقع إدراكها لمسؤولياتها الوطنية إزاء الاستحقاق المصيري الذي يقف أمامه شعبنا وحركتنا الوطنية في الرابع من أيار القادم، والأهمية الخاصة للدورة الحالية للمجلس المركزي الفلسطيني التي ستبحث الموقف إزاء هذا الاستحقاق، فقد قرر المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين المشاركة في أعمال دورة المجلس المركزي والعمل جنباً إلى جنب مع سائر القوى الوطنية والإسلامية، لإعلاء صوت الإجماع الوطني والشعبي، على ضرورة رفض التمديد لاتفاقيات أوسلو وإعلان سيادة دولة فلسطين على أرضها المحتلة بعدوان حزيران ٦٧ وصون حق اللاجئين في العودة وفق القرار ١٩٤. وسوف تتقدم الجبهة إلى المجلس المركزي بمشروع متكامل لخطة عمل وطنية لمجابهة استحقاق انتهاء المرحلة الانتقالية في الرابع من أيار، يستند إلى النقاط الإحدى عشر التي تضمنها بيان المكتب السياسي الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢٥(مرفقة).

إن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ترى في دورة المجلس المركزي الحالية فرصة استثنائية يجب أن يحرص الجميع على الاستفادة منها لدفع مسيرة الحوار الوطني، وإرساء القاعدة السياسية لاستعادة الوحدة الوطنية على أساس تجاوز الاتفاقيات المجحفة والتحرر من قيودها والنضال المشترك من أجل تجسيد السيادة الوطنية. أن الجبهة تحذر من الانسياق مع الضغوط الأمريكية والإسرائيلية الهادفة إلى نسف هذه الفرصة وجر منظمة التحرير إلى فخ التمديد للمرحلة الانتقالية.

**المكتب السياسي**
**للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين**
**٩٩/٤/٢٦**




## مشروع خطة عمل للخلاص الوطني مقدمة إلى المجلس المركزي لمنظمة التحرير

إن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تقترح على المجلس المركزي لمنظمة التحرير أن يتخذ قراراً حاسماً يحرر شعبنا من قيود أوسلو وينهي الانقسام في حركته الوطنية ويعيد توحيد صفوفه على أساس خطة للخلاص الوطني تقوم على النقاط التالية:

١) إنهاء المرحلة الانتقالية، بانتهاء الفترة الزمنية المحددة لها، ورفض التمديد لترتيباتها بأي شكل من الأشكال.

٢) إعلان سيادة دولة فلسطين على أرضها التي احتلت بعد حزيران ٦٧ وفي المقدمة منها القدس العاصمة على أساس وثيقة إعلان الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني في ١٥/١١/٨٨.

٣) اعتبار كافة الالتزامات وترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، التي تنص عليها اتفاقيات أوسلو، والتي تتناقض مع حق السيادة، باطلة ولاغية.

٤) دعوة المجتمع الدولي إلى الاعتراف بحق دولة فلسطين في السيادة على أرضها ومساعدتها على ممارسة سيادتها بحمل إسرائيل على الجلاء عن أرضها المحتلة.

٥) إرساء العملية التفاوضية على أسس جديدة بحيث تجري كمفاوضات بين دولتين سيدتين على أساس قرارات الشرعية الدولية في إطار صيغة دولية

تضمن إشرافاً دولياً جماعياً واستعادة الترابط والتنسيق بين المسارات العربية المعنية بالحل.

٦) المباشرة فوراً بحوار وطني جاد وشامل لجميع القوى والشخصيات الوطنية والإسلامية الفاعلة بهدف استعادة الوحدة الوطنية على أساس خطة للنضال من أجل توفير مقومات تجسيد السيادة وممارستها على الأرض من خلال تأمين مستلزمات الصمود بوجه ردود الفعل العدوانية الإسرائيلية المتوقعة، من خلال تعبئة شعبية شاملة لتصعيد المجابهة الجماهيرية مع الاحتلال وإجباره على الرحيل من أراضي دولة فلسطين المحتلة.

٧) الدعوة فوراً إلى انتخابات لهيئات الحكم المحلي (من مجالس بلدية وقروية) لتشكل المرتكزات الشعبية لممارسة السيادة.

٨) الدعوة الفورية إلى انتخابات تشريعية لاختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الذي ينبغي أن يشكل برلمان الدولة العتيدة، وعلى أساس نظام انتخابي ديمقراطي يقوم على مبدأ التمثيل النسبي.

٩) اتخاذ إجراءات لإعادة اللحمة إلى نسيج المجتمع وتعزيز وحدة الشعب في مواجهة الاحتلال من خلال إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية وسن القوانين التي تضمن احترام الحق الديمقراطي للمواطنين وتكريس التعددية السياسية وحق التنظيم والعمل لجميع القوى الوطنية والإسلامية وضمان حرية وتعددية الصحافة ومحطات الإعلام المرئي والمسموع وحرية الرأي والتعبير والاجتماع والتظاهر والإضراب.

١٠) انتهاج سياسة اقتصادية تكفل تأمين مقومات الصمود عبر خطة مدروسة للتحرر من أعباء اتفاق باريس المجحف والتوجه نحو توفير مستلزمات الاستقلال المالي والاقتصادي، واستئصال الفساد والرشوة والمحسوبية وإلغاء امتيازات كبار المسؤولين ووقف تبذير وإهدار المال العام وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

١١) تأكيد التمسك بحق اللاجئين من أبناء شعبنا في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرار ١٩٤، وسن القوانين التي تؤكد كون دولة فلسطين دولة لجميع الفلسطينيين أينما كانوا وفقاً لوثيقة إعلان الاستقلال، واستنهاض دور جماهير شعبنا في الشتات في معركة الاستقلال الوطني، وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية كإطار يعبر عن وحدة شعبنا في كافة أماكن تواجده، عبر إعادة بناء مؤسساتها على أساس ديمقراطي وعلى قاعدة وحدوية ائتلافية شاملة تتسع لكل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني.

**المكتب السياسي**

**للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين**

**٩٩/٤/٢٧**

## ملحق رقم ٥

# رسالة كلينتون إلى عرفات [1]
## ١٩٩٩/٤/٢٦

سيدي الرئيس

سررت بفرصة الاجتماع بك في البيت الأبيض الأسبوع الماضي، كما سررت لتبادل الآراء معك بشأن الوضع الحالي. نحن اليوم أمام عهد من التحديات والفرص في الطريق إلى السلام الفلسطيني ـ الإسرائيلي. وبصفتك زعيماً للشعب الفلسطيني، اتخذت قراراً تاريخياً من أجل السلام. واليوم من الضروري أن تتمسك بهذا المسار، وأن تواصل حفاظك على الشجاعة والرؤية اللتين ستساعدانا على تقريبنا من هذا الهدف. إن الولايات المتحدة هي شريكة كاملة للفلسطينيين وللاسرائيليين في هذه التجربة. ونحن سنكون موجودين لدعم الطرفين. من المهم خاصة أن نعمل معاً، أنا وأنت في المرحلة المقبلة.

سيدي الرئيس، أعلم أن شعبك واجه صعوبات كبيرة جداً في السنوات الأخيرة. ومن الواضح أن عملية أوسلو لم تحقق التقدم الذي توقعنا رؤيته. لقد جرى تضييع الكثير من الوقت، وضاعت فرص كثيرة.

لقد قام اتفاق أوسلو على مبدأ التبادلية، وعلى أن يكون للمفاوضات دور أساسي في تحقيق تطلعات الفلسطينيين. في هذا الوقت تزعزع إلى حد بعيد التعاون الفلسطيني ـ الإسرائيلي ـ الضروري جداً من أجل صنع السلام ـ أن

---

(١) كما نشرتها صحيفة هآرتس (٩٩/٥/٥)، والترجمة عن العبرية لرندة حيدر / صحيفة النهار البيروتية.

الاتفاق الذي ساهمنا في وضعه بينك وبين رئيس الحكومة نتنياهو في «واي»، حمل معه ضمانات كبيرة للمستقبل. لقد تم تنفيذ المرحلة الأولى، ولكن للأسف الشديد فإن المرحلتين الثانية والثالثة لم تتحققا بعد. لقد وفى الفلسطينيون بالعديد من تعهداتهم للمرحلة الثانية، وأنا أقدر جهودك لاسيما في مجال الأمن، حيث يعمل الفلسطينيون بجدية على محاربة الإرهاب. ومن المهم أن تواصل جهودك هذه، وأن تفي بكل التزاماتك. ونحن سنواصل عملنا على أن ينفذ الطرف الإسرائيلي أيضاً التزماته.

من الضروري أن يتقدم الفلسطينيون والإسرائيليون في عملهم الهام في مفاوضات الحل الدائم. وكما اتفق عليه الطرفان في وثيقة إعلان المبادئ، فإن المفاوضات ستشمل الموضوعات المتبقية بما في ذلك: القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، والعلاقات والتعاون مع الجيران الآخرين، وموضوعات أخرى مشتركة.

أعلم أنه كلما اقترب الرابع من أيار، ستواجه ضغوطات وتحديات كبيرة في محاولة لتحقيق الطموحات الفلسطينية، والحفاظ على الأمل في السلام. وفي سعيك لمواجهة هذه التحديات، اطلب منك مواصلة اعتمادك على مسار السلام كسبيل لتحقيق تطلعات شعبك. وبالطبع فالمفاوضات هي السبيل الواقعي والوحيد لتحقيق هذه التطلعات. وفي هذا السياق، وبروحية كلامي في غزة، نحن نؤيد تطلع الشعب الفلسطيني لتقرير مستقبله على أرضه. وكما قلت في غزة، أنا أؤمن بأنه يحق للفلسطينيين أن يعيشوا أحراراً اليوم وغداً وإلى الأبد.

ونظراً لأهمية قيام سلام عادل ودائم للفلسطينيين وللاسرائيليين، من الضروري أن يصار إلى دفع المفاوضات مجدداً وفي أقرب وقت ممكن. وقبيل الرابع من أيار ـ موعد انتهاء المرحلة الانتقالية لخمس سنوات، ونهاية المفاوضات على الحل الدائم ـ أريد أن أذكّر بعدد من الخطوات الهامة التي اتخذناها في اوسلو ومدريد. أن هدف عملية السلام هو تنفيذ قراري مجلس الأمن في الأمم المتحدة ٢٤٢ ـ و٣٣٨، بما في ذلك أرض مقابل سلام، وسائر الاتفاقات في إطار عملية اوسلو.

دعونا الطرفين إلى مواصلة تنفيذ كل تعهداتهما كما نص عليها الاتفاق الموقت، بما في ذلك التنفيذ الكامل من دون أي تأجيل جديد للاتفاق المرحلي واتفاق «واي»، ومواصلة التعاون بين السلطة الفلسطينية وحكومة اسرائيل.

تعتقد الولايات المتحدة أن مسار اوسلو لم يوضح كما لو كان من دون تاريخ محدد[1]. دعونا الطرفين إلى إجراء مفاوضات مكثفة على الاتفاق الدائم، وأن يكرسا أنفسهما مجدداً من أجل التوصل إلى التوقيع على اتفاق خلال سنة واحدة. وقبل تحقيق هذا الهدف، وفي محاولة للمساهمة في العملية، فإن الولايات المتحدة مستعدة للمساعدة على تحريك المفاوضات بعد الانتخابات في اسرائيل وبعد تشكيل الحكومة، والإشراف ومراقبة تقدمها. كما أن الولايات المتحدة مستعدة أيضاً، وبموافقة الطرفين، على جمعهما معاً خلال ستة أشهر، من أجل تلخيص ما آلت إليه مساعيهما، ومساعدتهما بالتالي على التوصل إلى اتفاق.

ومن أجل نجاح المفاوضات، من الضروري أن تكون الأجواء التي تجري بها ذات مصداقية، جدية، وملائمة. تدرك الولايات المتحدة مدى التأثير المدمر لعمليات الاستيطان، ومصادرة الأراضي، وتدمير المنازل على تحقيق السلام الفلسطيني ـ الاسرائيلي. من هذه الناحية، سنواصل بذل أقصى جهدنا للحؤول دون اتخاذ أي طرف من الطرفين لخطوات أحادية الجانب، أو القيام بأعمال هدفها تغيير وضع الضفة الغربية وغزة، أو أن يصار إلى تحديد مسبق أو تقديم موضوعات محفوظة للمفاوضات على الوضع الدائم.

وجنباً إلى جنب مع مواصلة عملنا المشترك من أجل دفع السلام، فأنا ملتزم بمواصلة تحسين التعاون بين الولايات المتحدة والفلسطينيين. سوف أبذل كل ما في استطاعتي من أجل تعزيز هذا التعاون، وبمساعدة اللجنة الثنائية الأميركية ـ الفلسطينية، سأعمل على إزالة العوائق من شبكة علاقاتنا.

سيدي الرئيس. إن الطريق إلى السلام الفلسطيني ـ الاسرائيلي العادل والدائم

(١) بالمعنى التالي: «أن عملية أوسلو لم تخطط (لم توضع) كعملية ليس لها تاريخ هدف». (ملاحظة من المحرر).

ليس سهلاً. وهو يتطلب قيادة وتعاونا، وإخلاصاً لفكرة أن السلام هو هدف استراتيجي من أجل مصلحة الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي. ومن جهتي أريد أن أؤكد لك التزامي الشخصي بهذا الهدف، وببذل كل ما في استطاعتي لمساعدة الشعب الفلسطيني والشعب الاسرائيلي على تحقيق السلام والأمن اللذين حُرما منهما منذ زمن طويل. وبالعمل معك ومع شركائك الاسرائيليين، أعرف أننا قادرون على تحقيق هذا الهدف.

مع فائق الاحترام

بيل كلينتون

ملحق رقم ٦

## بيان للاتحاد الأوروبي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط
## برلين، ١٩٩٩/٣/٢٥

إن رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأوروبي يؤكّدون دعمهم لتسوية من خلال المفاوضات في منطقة الشرق الأوسط، تعكس مبادئ «الأرض في مقابل السلام»، وتضمن الأمن الجماعي والفردي للشعبين الاسرائيلي والفلسطيني على السواء. وفي هذا الإطار، يرحّب الاتحاد الأوروبي بقرار المجلس الوطني الفلسطيني والهيئات المتصلة به، الذي يؤكّد إلغاء الفقرات الداعية إلى تدمير اسرائيل من الميثاق الوطني الفلسطيني، كما يؤكد التزام الفلسطينيين الاعتراف باسرائيل والعيش معها في سلام. لكنّه يعرب عن قلقه حيال المأزق الراهن الذي تواجهه عملية السلام، ويدعو الطرفين إلى التطبيق الكامل والفوري لمذكّرة واي ريفر.

كذلك يدعو الاتحاد الأوروبي الطرفين إلى تأكيد التزامهما المبادئ الأساسية المعتمدة في إطار محادثات مدريد وأوسلو، والاتفاقات اللاحقة، طبقاً لقراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣). وهو يحثّ الطرفين على الموافقة على تمديد المرحلة الانتقالية التي نصّت عليها اتفاقات أوسلو.

ويدعو الاتحاد الأوروبي، بصورة خاصة، إلى استئناف مبكّر لمفاوضات الوضع النهائي وتسريعها في الأشهر المقبلة، والتوصّل إلى نتيجة سريعة بشأن تلك المفاوضات، بدل أن تمتدّ إلى أجل غير مسمّى. ويرى أنه يجب أن يكون من الممكن إنهاء هذه المفاوضات ضمن مهلة لا تتجاوز العام. كما يعرب عن استعداده للعمل من أجل تسهيل التوصل إلى نتائج مبكّرة لتلك المفاوضات.

ويحثّ الاتحاد الأوروبي كلا الطرفين على الامتناع من القيام بأية أعمال من شأنها أن تحكم مسبقاً على نتائج مفاوضات الوضع النهائي، أو تتعارض مع القوانين الدولية، بما في ذلك أنشطة الاستيطان كافة. كما يحث على مكافحة التحريض على الكراهية والعنف.

ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد الحقّ الدائم والمطلق للفلسطينيين في تقرير مصيرهم، بما في ذلك خيار إقامة دولتهم، وهو يتطلّع إلى تطبيق هذا الحق عاجلاً. ويناشد الطرفين أن يسعيا، بإخلاص، لتحقيق حل من خلال المفاوضات على أساس الاتفاقات القائمة، من دون الإساءة إلى ذلك الحق غير القابل لأي نقض. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية وقابلة للحياة وسلمية ذات سيادة، استناداً إلى الاتفاقات القائمة ومن خلال المفاوضات، ستكون الضمانة الفضلى لأمن اسرائيل، ولقبولها شريكاً مساوياً في المنطقة. ويعلن الاتحاد استعداده للنظر في الاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت الملائم، انسجاماً مع المبادئ الأساسية المشار إليها أعلاه.

ويدعو الاتحاد الأوروبي، أيضاً، إلى استئناف مبكّر للمفاوضات على المسارين السوري واللبناني في عملية السلام في الشرق الأوسط، بهدف تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ (١٩٦٧)، ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣) ورقم ٤٢٥ (١٩٧٨).

## ملحق رقم ٧

# بيان المجلس المركزي
## ١٩٩٩/٤/٢٩

عقد المجلس المركزي سلسلة من الاجتماعات في إطار دورته الاستثنائية التي بدأت يوم السابع والعشرين من شهر نيسان الجاري. وقد استمع المجلس إلى تقرير شامل قدمه السيد الرئيس ياسر عرفات، تناول فيه الوضع السياسي من مختلف جوانبه، والمهمات الرئيسة المطروحة على الساحة الفلسطينية، وفي مقدمتها استكمال بناء دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وتطرق السيد الرئيس إلى عملية السلام على المسار الفلسطيني والمسارات العربية الأخرى التي انطلقت في مؤتمر مدريد على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥، مؤكداً على أن الحكومة الاسرائيلية تتحمل مسؤولية الجمود الكامل الذي وصلت إليه هذه العملية من خلال تراجعها عن الالتزامات التي وقعت عليها، وانتهاجها سياسة عدوانية تستهدف الشعب الفلسطيني وأرضه وحقوقه ضاربة عرض الحائط بكل الاتفاقات والمواثيق والأعراف، ومتجاهلة الإجماع العالمي على حقوق الشعب الفلسطيني كأساس لعملية السلام وشرط رئيسي من شروط تقدمها ونجاحها، واستقرار الوضع في المنطقة.

وبعد الاستماع إلى تقارير القيادة السياسية حول الموقف السياسي، ناقش أعضاء المجلس وفي جو تسوده روح الديمقراطية والمسؤولية جميع الخيارات التي يتعين اعتمادها في هذه الظروف الهامة وظهر إجماع كامل على أن دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف هي حقيقة قائمة على أساس الحق الطبيعي

للشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وعلى أساس قرار الجمعية العامة ١٨١ لعام ١٩٤٧ وإعلان الاستقلال لعام ١٩٨٨، وأن الشعب الفلسطيني بتضحياته واستمرار صموده وناله هو صانع هذه الدولة في الأساس وهو صاحب قرارها، وأن منظمة التحرير الفلسطينية بمؤسساتها الوطنية والديمقراطية، هي المرجع الأعلى لهذا القرار الوطني، غير القابل للتفاوض أو النقض.

كما أجمع المجلس على أن السياسة الاسرائيلية الراهنة القائمة على الاستيطان والتوسع والتنكر لعملية السلام وتجميدها، وانتهاك الحقوق الوطنية والإنسانية للشعب الفلسطيني، لن تنال من تصميم شعبنا على بلوغ حقوقه ولن تثني القوى السياسية الفلسطينية للحفاظ على الأرض الفلسطينية والإنسان الفلسطيني والحق الفلسطيني، على أساس راسخ من الوحدة الوطنية والنضال العادل والمشروع لبلوغ الهدف الوطني الواحد، هدف إنهاء الاحتلال وتقرير المصير وقيام الدولة وحل قضية اللاجئين، على أساس قرار ١٩٤ وقرارات الشرعية الدولية.

وفي هذا المجال ثمّن أعضاء المجلس المركزي حضور الأخوة في حركتي حماس والجهاد اجتماعات المجلس، وتأكيدهم أن هذه المبادرة هي رسالة واضحة بأن شعبنا متحد في مواجهة الظروف الصعبة، وأن الرهان على فرقته هو رهان خاسر.

وأجمع المجلس على أن الشعب الفلسطيني لن يتراجع عن خيار السلام، كخيار استراتيجي أيدته دول العالم بأسرها ودعمته وأكّدت عليه كركيزة من ركائز الاستقرار الإقليمي والدولي.

وقد ثمن المجلس عالياً مواقف الدول العربية الشقيقة والاسلامية والافريقية ودول عدم الانحياز وروسيا والصين ودول أوروبية وأمريكية لاتينية أخرى، التي كانت السباقة في الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وثمن المجلس عالياً مواقف الاتحاد الأوروبي والنرويج واليابان وكندا التي دعمت عملية السلام وأعلنت اعترافها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره،

بما في ذلك إقامة دولته باعتباره حقاً مشروعاً غير مشروط وغير قابل للنقض والتي اقترنت كذلك بموقف متميز من قضية القدس والسيادة عليها.

واستقبل المجلس باهتمام كبير رسالة الرئيس بيل كلينتون التي أكد فيا التزام الولايات المتحدة الأمريكية بتحقيق أهداف عملية السلام، متمثلة بتطبيق قراري ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ودعمه لتطلعات الشعب الفلسطيني في العيش حراً على أرضه، وكذلك اعتبار الاستيطان عاملاً مدمراً لعملية السلام.

وأثنى المجلس على التحرك الواسع والجهد الدؤوب والفعال الذي بذله السيد الرئيس ياسر عرفات على الصعيد العربي والدولي، والذي أثمر تطوراً نوعياً في مواقف جميع دول العالم تجاه الدولة الفلسطينية ومزيداً من تثبيت شرعيتها الدولية وتطوير علاقاتها الراهنة والمستقبلية.

لقد أولى المجلس اهتماماً كبيراً لمرور السنوات الخمس المحددة في الاتفاق للمرحلة الانتقالية دون إنجاز متطلبات هذه المرحلة وفي مقدمتها الانسحاب الاسرائيلي من الأرض، ودون إنجاز الحل النهائي بين الطرفين وكان هناك إجماعاً إلى أن السبب في ذلك يعود أساساً لسياسات ومواقف الجانب الاسرائيلي الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن تجميده لعمليه السلام.

ولذلك فإن المجلس المركزي يطالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة وخاصة الدول الراعية والموقعة على الاتفاقيات بالعمل لإلزام اسرائيل على تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها وفقاً للاتفاقيات المبرمة بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية وبما يؤدي إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، وبقية قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وفي نهاية الجلسات التي عقدها المجلس على مدى ثلاثة أيام قرر المجلس ما يلي:

أولاً: اعتبار اجتماعات الدورة الحالية للمجلس مفتوحة على أن يعود إلى الانعقاد في جلسةِ عامة خلال شهر حزيران القادم.

**ثانياً:** المضي قدماً في اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة ومؤسساتها، وتكريس سيادتها، من خلال تشكيل عدد من لجان العمل بما في ذلك اللجنة الخاصة لوضع مشروع دستور الدولة وفي هذا الصدد يرحب المجلس باستجابة الأمين العام لجامعة الدول العربية د. عصمت عبد المجيد للطلب الفلسطيني لتشكيل لجنة عربية عليا برئاسته للمساعدة في صياغة مشروع الدستور.

**ثالثاً:** يكلف المجلس المركزي اللجنة التنفيذية بدراسة رسائل الدول الراعية والتعامل معها بما يحقق المصالح العُليا للشعب الفلسطيني.

**رابعاً:** يؤكد المجلس على الأهمية المركزية لمدينة القدس، وعلى أن جميع الإجراءات والترتيبات التي قامت وتقوم بها اسرائيل كقوة احتلال في القدس وغيرها، هي إجراءات لاغية وباطلة وغير شرعية ويجب التوقف عنها والتراجع عن نتائجها، وفي هذا المجال يؤكد المجلس على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ويقدر عالياً موقف الاتحاد الأوروبي الأخير حول القدس. ويثمن كذلك المواقف الثابتة للدول العربية والإسلامية وعدم الانحياز تجاه القدس.

**خامساً:** يدعو المجلس قوى شعبنا إلى التصدي بجميع الطاقات الوطنية لسياسة الاستيطان وسلب الأراضي وهدم البيوت والطرق الالتفافية وأعمال التهويد العنصرية الجارية في القدس وجميع الأراضي الفلسطينية، ويؤكد المجلس استناداً للقانون الدولي ولقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن عدم شرعية وبطلان هذه السياسات والممارسات العدوانية، ويكلف المجلس اللجنة التنفيذية باتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة هذا الخطر، وفي هذا السياق يرحب المجلس بعقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة في ٩٩/٧/١٥ ويدعوه إلى اتخاذ الإجراءات المقرة في الاتفاقية لإلزام اسرائيل بتنفيذها على الأرض الفلسطينية المحتلة.

**سادساً:** يحيي المجلس صمود أسرانا ومعتقلينا الأبطال في سجون الاحتلال، ويؤكد على التصميم على إطلاق سراحهم، وإنهاء معاناتهم.

**سابعاً:** يؤكد المجلس على ضرورة تعزيز مسيرة بناء الوطن وتكريس سلطة القانون والممارسة الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني.

إن المجلس المركزي يحيي صمود شعبنا العظيم، والتفافه حول قيادته الوطنية، ويدعو إلى مزيد من اليقظة والاستعداد في هذه اللحظات التاريخية من مسيرة شعبنا الكفاحية، ويؤكد بكل ثقة أن الفجر آت، والنصر آت.

## ملحق رقم ٨

# حول نتائج أعمال المجلس المركزي الفلسطيني
## ٩٩/٤/٢٩

إن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين انطلاقاً من موقعها المسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية ومن حرصها الدائم على مصالح وحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية تؤكد أن مشاركتها في أعمال المجلس المركزي الفلسطيني تعبر عن التزامها في الدفاع عن القضية الوطنية وصونها من الأخطار التي تتعرض لها.

وقد أكدت الجبهة في اجتماع المجلس المركزي موقفها بوضوح من الخيارات المطروحة على جدول أعماله وطالبت بلغة صريحة ضرورة التأكيد على انتهاء المرحلة الانتقالية في الرابع من أيار القادم والتقدم إلى الأمام بالإعلان عن بسط سيادة دولة فلسطين على أراضيها المحتلة بعدوان ١٩٦٧ وفي مقدمتها القدس العاصمة وبوقف العمل بجميع الالتزامات التي فرضتها الاتفاقيات على الشعب الفلسطيني والتي تتناقض مع حقه الكامل في ممارسة سيادته على أرضه، وبالتمسك بحقوق شعبنا اللاجئ في العودة وفقاً للقرار ١٩٤ وغيره من قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وقد أعلن وفد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في ختام مداولات المجلس صباح اليوم أن النقاش الذي جرى أكد قناعة الجبهة بصوابية هذا الموقف الذي يعكس جوهر المبادرة السياسية التي أطلقها المؤتمر الوطني الرابع للجبهة في أيار

١٩٩٨ وبضرورة الالتزام بموعد الرابع من أيار كموعد لانتهاء المرحلة الانتقالية وترتيباتها وإعلان سيادة الدولة على أراضيها وأن الجبهة ستواصل نضالها من أجل اتخاذ هذا القرار الحاسم داخل منظمة التحرير الفلسطينية وفي صفوف جماهير شعبنا، ولكن الجبهة ترى أن نتائج اجتماع المجلس المركزي تترك الباب مفتوحاً لمواصلة الحوار والتفكير المشترك بهدف تدارك الأخطار التي تنطوي عليها مواقف بعض الاتجاهات التي تدعو لتمديد رسمي للمرحلة الانتقالية استجابة للضغوط الأمريكية والاسرائيلية، كما تترك الباب مفتوحاً لمواصلة النضال مع جميع القوى الوطنية والديمقراطية والإسلامية من أجل الحيلولة دون تقديم تنازلات إضافية تحت ضغط الإدارة الأمريكية وحكومة اسرائيل ولمواصلة النضال من أجل الإمساك بزمام المبادرة واعتماد الخيار الوطني الحقيقي بإعلان بسط سيادة دولة فلسطين على أراضيها المحتلة بعدوان ١٩٦٧ ووقف العمل بالالتزامات التي تتعارض مع هذا الحق وإعادة بناء المفاوضات لترسو على مفاوضات بين دولتي فلسطين واسرائيل وعلى قاعدة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والأرض مقابل السلام وحق شعوب ودول المنطقة في العيش في أمن واستقرار بما فيها دولة فلسطين.

**الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين**

## ملحق رقم ٩

# مذكرة حول الخطوات المقترحة لتنفيذ قرارات المجلس المركزي في جلسته الأخيرة[1]

الأخ رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، رئيس دولة فلسطين المحترم
الأخ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني المحترم

في التاسع والعشرين من نيسان الماضي اتخذ المجلس المركزي قراراً نص على «المضي قدماً في اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة ومؤسساتها وتكريس سيادتها من خلال تشكيل عدد من لجان العمل بما في ذلك اللجنة الخاصة لوضع مشروع دستور الدولة». وفي ختام مداولات جلسته العامة أحال المجلس مهمة تنفيذ هذا القرار إلى هيئة مكونة من مكتب رئاسة المجلس الوطني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير كلفت بتسمية اللجان المفترض تشكيلها وتحديد وظائفها والتنسيق بينها استعداداً لتقديم حصيلة أعمالها إلى الجلسة العامة للمجلس التي تقرر أن تعقد خلال شهر حزيران القادم.

لقد مرت أسابيع عدة ثمينة منذ أن اتخذ هذا القرار دون أن تدعى الهيئة المكلفة بتنفيذه إلى الاجتماع، ودون أن يتم تشكيل اللجان التي نص عليها قرار المجلس أو بدء أعمالها. إن هذا التأخير يوحي بعدم الجدية في التعاطي مع قرار المجلس باعتباره قراراً باستكمال إعداد مقومات إعلان السيادة تمهيداً لاتخاذ القرار الحاسم بهذا الشأن في جلسة المجلس المقبلة في الشهر القادم.

(١) صدرت هذه المذكرة بتاريخ ٩٩/٥/٢٣.

لقد أبدت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ما يكفي من المرونة في التعاطي مع النصائح الدولية التي دعتها إلى إرجاء اتخاذ القرار النهائي بشأن الدولة إلى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية. ورغم أننا لم نكن نرى ضرورة لهذه المرونة، ودعونا بإلحاح إلى الالتزام بالرابع من أيار كموعد ملزم لإنهاء المرحلة الانتقالية وإعلان السيادة الوطنية على أرض دولة فلسطين حتى حدود الرابع من حزيران ٦٧، فها نحن الآن قد تجاوزنا استحقاق الانتخابات الإسرائيلية وآن الأوان لقرار حاسم يستثمر نتائجها التي نرى من الضرورة بمكان أن تتم قراءتها بدقة فائقة دون إغفال ما تتيحه من فرص ودون إغراق في الأوهام والرهانات العقيمة في آن.

لقد شكلت نتائج الانتخابات هزيمة قاسية لنهج التطرف اليميني وعكست ضيق صدر الناخب الاسرائيلي بسياسات التعنت والتنصل من استحقاقات السلام والتي بلغت ذروتها على أيدي حكومة نتنياهو. ولكن البديل الذي أفرزته الانتخابات لا يشكل ضماناً لانتهاج سياسة تقود إلى سلام متوازن يلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية لشعبنا. ومنذ اللحظات الأولى لانتخابه أعاد باراك تأكيد ميوله الصقرية وبدأ سلسلة من المناورات الهادفة إلى لجم الميل الذي عبر عنه الناخب الاسرائيلي وإلى أحداث توازن في المؤسسة الحاكمة يسمح له بانتهاج سياسة متشددة لا تعكس إرادة ناخبيه بقدر ما تترجم اللاءات التي تمسك بها بعد انتخابه (لا للانسحاب من القدس، لا لعودة اللاجئين، لا للعودة إلى حدود ٤ حزيران ٦٧، لا لتفكيك المستوطنات، لا للسيادة الفلسطينية الكاملة).

إن سياسة فلسطينية تقوم على الرهان على ما يمكن أن يقدمه باراك طوعاً لدفع مسيرة السلام هي سياسة عقيمة سوف تمكن باراك من ضمان النجاح لمناورته الهادفة للالتفاف على إرادة ناخبيه وتحييد المكاسب التي حققتها قوى السلام.

إن استثمار نافذة الفرص التي فتحتها نتائج الانتخابات الاسرائيلية يتطلب بالعكس سياسة جريئة للضغط على باراك وتضييق هامش المناورة المتاح له ووضعه على المحك في مواجهة أمر واقع فلسطيني يمثل اختباراً ملموساً أمام

ناخبيه لمدى جدية التزامه بالسلام.

إن هذا يطرح مجدداً، وبإلحاح، ضرورة المبادرة إلى اتخاذ قرار حاسم بإعلان سيادة دولة فلسطين على أرضها التي احتلت بعدوان ٦٧، ذلك القرار الذي باتت الشروط مؤاتية أكثر لنجاحه في ضوء نتائج الانتخابات الاسرائيلية بما كشفت عنه من ميل نحو السلام يمكن أن يطوق أية ردود فعل اسرائيلية عدوانية محتملة إذا ما تم استثماره فوراً دون السماح له بأن يتآكل بفعل مناورات باراك.

انطلاقاً من هذه القناعة الراسخة فإن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تدعو إلى المباشرة فوراً في تطبيق قرار المجلس المركزي، ابتداء بعقد اجتماع مكتب رئاسة المجلس واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير للبحث في تسمية لجان العمل التي أقرّها المجلس وتحديد وظائفها ومباشرة أعمالها بالسرعة الممكنة كي نتمكن من تقديم نتائج أبحاثها إلى الجلسة العامة للمجلس التي نقترح أن تعقد في موعد لا يتجاوز منتصف حزيران القادم. ونحن نرى أن ذلك يمكن أن يعزز الروح الإيجابية التي سادت أعمال المجلس بما يجعل منها منطلقاً لحوار وطني شامل وجاد تشارك فيه جميع قوى وفعاليات شعبنا وشخصياته الوطنية الوازنة.

ولغرض تسهيل عمل الهيئة فإن الجبهة تتقدم بالاقتراح التالي كأساس للنقاش بشأن هيكلية وطبيعة لجان العمل التي نراها ضرورية لدراسة الخطوات والإجراءات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة وتكريس سيادتها تنفيذاً لقرار المجلس المركزي:

**أولاً ـ اللجنة الخاصة لوضع مشروع الدستور:** رغم الأهمية السياسية الفائقة لتشكيل لجنة عربية برئاسة الأمين العام للجامعة لعربية للمساعدة في صياغة مشروع الدستور، فإن هذا لا يغني عن ضرورة تشكيل لجنة فلسطينية لوضع مسودة دستور الدولة، استناداً إلى وثيقة إعلان الاستقلال. ومن الأهمية بمكان أن تضم هذه اللجنة ممثلين على مستوى قيادي عال لجميع القوى الوطنية والإسلامية الفاعلة إلى جانب شخصيات وطنية وازنة (من الوطن والشتات) وخبراء قانونيين،

توخياً لأقصى درجة من التوافق الوطني على مبادئ مسودة الدستور ومضمونها.

**ثانياً ـ لجنة صياغة إعلان السيادة:** نقترح أن تتشكل هذه اللجنة من ممثلين قياديين عن جميع القوى الوطنية والإسلامية الفاعلة الراغبة بذلك، وشخصيات وازنة، وخبراء قانونيين، وأن تكون مهمتها إعداد مسودة الإعلان الذي سيصدر عن المجلس المركزي بإنهاء المرحلة الانتقالية، مع انتهاء الفترة الزمنية المحددة لها، ورفض التمديد لترتيباتها بأي شكل من الأشكال (دون إعفاء اسرائيل من تنفيذ الاستحقاقات المترتبة عليها والتي كان يفترض أن تطبق خلال فترة السنوات الخمس الانتقالية)، وأن يتضمن هذا الإعلان التأكيد على أن إعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٩٨٨/١١/١٥ بات ساري المفعول على أرض الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة حتى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وأن دولة فلسطين لها وحدها حق السيادة الكاملة على هذه الأرض، وأن جميع الالتزامات والترتيبات التي تتناقض مع حق السيادة تعتبر باطلة ولاغية.

**ثالثاً ـ لجنة صياغة قانون الجنسية:** نقترح أن تكون مهمتها صياغة مسودة قانون الجنسية لدولة فلسطين اشتقاقاً من وثيقة إعلان الاستقلال التي تؤكد كونها دولة للفلسطينيين أينما كانوا، مع التشديد على أن ذلك لا يعني انتقاصاً من حق اللاجئين من أبناء شعبنا في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرار الدولي رقم ١٩٤ .

**رابعاً ــ لجنة وضع قانون الانتخابات التشريعية:** ونقترح أن تتشكل من ممثلين للقوى والفعاليات الوطينة والإسلامية وشخصيات وطنية وخبراء قانونيين وأن تكون مهمتها وضع قانون ديمقراطي وعصري لانتخاب برلمان دولة فلسطين بما يضمن مشاركة جميع مواطني الدولة في الوطن والشتات في هذه الانتخابات وأن تجري على أساس مبدأ التمثيل النسبي بما يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الوضع الفلسطيني، ويضمن إعادة بناء الوحدة الوطنية للشعب بمشاركة كل قواه وتياراته الوطنية.

**خامساً - لجنة الإعداد لانتخابات هيئات الحكم المحلي:** في ضوء استمرار الوجود العسكري لقوات الاحتلال الاسرائيلي في معظم أراضي دولة فلسطين، ولحين جلائها، فإن الاستناد إلى إرادة الشعب الحرة المعبر عنها ديقراطياً سيبقى يشكل الركيزة الأساس لممارسة السيادة. ومن هنا الأهمية الفائقة لتشكيل لجنة عمل للإعداد لإجراء انتخابات هيئات الحكم المحلي (من مجالس بلدية وقروية) وللإشراف على هذه الانتخابات باعتبارها من أبرز الخطوات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة ومقومات سيادتها. ونقترح أن يضع المجلس المركزي سقفاً زمنياً لإنجاز هذه الانتخابات بحيث لا يتجاوز صيف هذا العام.

**سادساً - لجنة صوغ السياسة التفاوضية والإشراف عليها:** إن إعلان السيادة لا يعني، من الجانب الفلسطيني، نهاية العملية التفاوضية مع اسرائيل، بل يعني إرساءها على أسس جديدة. ونحن نقترح تشكيل لجنة من ممثلين على مستوى قيادي عال لجميع القوى الفاعلة الراغبة بذلك، وأعضاء من اللجنة التنفيذية والوفد المفاوض، تتولى المهمات التالية:

١- إعداد مسودة نداء يصدر عن المجلس المركزي يدعو حكومة اسرائيل إلى استئناف المفاوضات على أساس الاعتراف المتبادل بين دولتين سيدتين: فلسطين واسرائيل.

٢- وضع رؤية دولة فلسطين لأسس العملية التفاوضية بحيث تجري على قاعدة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وفي إطار صيغة دولية تضمن إشرافاً دولياً جماعياً على عملية السلام تشارك فيه الأمم المتحدة وسائر القوى الدولية الفاعلة إلى جانب الولايات المتحدة، واستعادة الترابط والتنسيق بين المسارات العربية المعنية بالحل.

٣- صوغ مسودة وثيقة إجماع وطني تحدد الحدود الدنيا التي لا يمكن إبرام اتفاق للحل الدائم دون ضمانها والتي نقترح أن تتضمن النقاط التالية:

أ - الانسحاب الاسرائيلي الكامل إلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ وذلك تطبيقاً للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ب - إبطال الضم الاسرائيلي للقدس العربية، عملاً بالقرار الدولي رقم ٤٧٨ (الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٨٠)، والاعتراف بها عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

ج - تفكيك المستوطنات ورحيل المستوطنين عملاً بالقرار الدولي رقم ٤٦٥ الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٨٠.

د - الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما يعني الاستقلال واستعادة السيادة الكاملة على أرضه الوطنية في الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس، وقطاع غزة.

هـ - التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة والتنفيذ الفوري للقرار ٢٣٧ الخاص بعودة النازحين.

**سابعاً - لجنة إعداد برنامج للصمود والاستقلال الاقتصادي والمالي:** ونقترح أن تتولى هذه اللجنة المهمات التالية:

أ - وضع خطة لتأمين مستلزمات الصمود من تموين وخدمات أساسية لمواجهة أية إجراءات اسرائيلية محتملة.

ب - وضع خطة للتحرر من أعباء اتفاق باريس المجحف والخطوات اللازمة لتوفير مقومات الاستقلال المالي والاقتصادي، بما في ذلك إصدار العملة الفلسطينية وتأمين تغطيتها وبلورة السياسات النقدية والمالية والجمركية والضريبية الملائمة لمصلحة الاقتصاد الوطني والقوانين اللازمة لتنفيذها.

ج - إعادة النظر في التوجهات الاقتصادية والمالية المعمول بها ووضع حد للفساد وإعداد موازنة تقشف تضمن وقف تبذير وإهدار المال العام وتوجيه الموارد المتاحة لتأمين مقومات الصمود الاقتصادي.

**ثامناً - لجنة إعداد خطة التحرك السياسي:** ونقترح أن تتولى مهمة إعداد خطة للتحرك على الصعيدين العربي والدولي لتوسيع نطاق الاعتراف الرسمي بدولة فلسطين، والاعتراف بحقها في السيادة على أرضها، وتأمين قبول دولة

فلسطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة.

**تاسعاً ـ لجنة التعبئة الشعبية:** ونقترح أن تتولى وضع خطة للتعبئة الشعبية الشاملة لجماهيرنا في الوطن والشتات للالتفاف حول الدولة الوليدة وإسنادها بتحرك جماهيري على أرض الوطن يهدف إلى مقاومة الاستيطان والدفاع عن عروبة القدس وإجبار الاحتلال ومستوطنيه على الرحيل والجلاء عن أراضي دولة فلسطين، واستنهاض دور جماهير شعبنا في الشتات، تأكيداً لوحدة شعبنا بكافة أماكن تواجده، لدعم إعلان الاستقلال وتأكيد التمسك بحق العودة وفقاً للقرار ١٩٤.

**عاشراً ـ لجنة الحوار والوحدة الوطنية:** نقترح أن تضم ممثلين قياديين عن جميع القوى الوطنية والإسلامية الفاعلة وشخصيات وطنية وازنة وأن تجري حواراً يهدف إلى بلورة القاعدة السياسية والتنظيمية لاستعادة الوحدة الوطنية في إطار م.ت.ف. بإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية وائتلافية شاملة تتسع لكافة ألوان الطيف السياسي الفلسطيني من خلال انتخابات حرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الوطن وحيثما أمكن في مواقع الشتات، وصوغ وثيقة شرف لإرساء العلاقة بين مختلف القوى السياسية الفلسطينية على أسس ديمقراطية وحضارية تستبعد اللجوء إلى القمع أو العنف كوسائل لحل الخلافات بين أبناء الشعب الواحد، وتحريم الاعتقال السياسي وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية.

الأخ رئيس الدولة، رئيس اللجنة التنفيذية
الأخ رئيس المجلس

إننا نأمل أن تسهم مقترحاتنا هذه في تسريع عملية تنفيذ قرار مجلسنا المركزي في جلسته الأخيرة لما فيه الخير لقضيتنا، وكلنا أمل أن تبادروا بالدعوة السريعة لاجتماع رئاسة المجلس واللجنة التنفيذية لهذا الغرض.

**مع التقدير والاحترام**

**المكتب السياسي**
**الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين**

# أية متغيّرات حملت الانتخابات الاسرائيلية وما هي انعكاساتها المحتملة؟

هشـام أبو غـوش



# (١)

بنتيجة الانتخابات الاسرائيلية (١٩٩٩/٥/١٧) لرئيس الحكومة والكنيست الخامسة عشرة[١] مقارنة بالانتخابات السابقة (١٩٩٦/٥/٣٠)، يتضح حجم التراجع الذي لحق باليمين الاسرائيلي بمقياسيّ هزيمة مرشحه لرئاسة الوزراء وانحسار التمثيل البرلماني لأحزاب اليمين، الصهيوني العلماني منها والديني الصهيوني، وما ترتب على هذا التراجع من إعادة إصطفاف للقوى والتوازنات السياسية في الكنيست:

* فمن جهة سقط نتنياهو مرشح اليمين لرئاسة الحكومة أمام باراك مرشح اليسار والوسط الصهيوني بفارق ١٢,١٦٪ من الأصوات. وحقق باراك ما بقي بيريس دونه في الانتخابات السابقة، حقق أغلبية في الوسط اليهودي (٥١,٥٪ مقابل ٤٨,٣٪ لنتنياهو) إلى جانب تأييد ٩٤,٣٪ من الناخبين الفلسطينيين العرب (مقابل ٥,٣ ٪ لنتنياهو) يمثلون ٩,١٦٪ من أصل الـ ٥٦,٠٨٪ التي نالها بالإجمالي باراك (مقابل ٤٣,٩٢٪ لنتنياهو).
* ومن جهة أخرى تقلص[٢] تمثيل أحزاب اليمين العلماني بما في ذلك تشكيلاته الأكثر تطرفاً من ٣٥ في الانتخابات السابقة إلى ٢٧ نائب، أي بخسارة ٨ نواب واختفاء حزبين من خارطة الكنيست: حزب كتلة مستوطني الجولان (الطريق الثالث بقيادة أفيغدور كهلاني) وحزب الترانسفير (تسوميت بزعامة رفائيل ايتان)، فحاز الأول على ٠,٧٪ والثاني على ٠,١٪ من الأصوات.

أما الاتحاد القومي فلا يتعدى كونه إعادة تأسيس لحزب موليدت (بزعامة رحبعام زئيفي) ومؤيدي بيني بيغن بعد مغادرته الليكود مع القسم الأكثر تطرفاً

---

(١) راجع الملحق رقم (١) حول توزيع مقاعد الكنيست الـ ١٥، والملحق رقم (٢) حول أعضاء الكنيست الـ ١٥ في الصفحتين ١٨٣ و١٨٥.

(٢) نتائج انتخابات ٩٦: الليكود ٢٢ + تسوميت ٥ + موليدت٢ + الطريق الثالث ٤+٢ من غيشر إنضما لاحقاً إلى الاتحاد القومي.
نتائج انتخابات ٩٩: الليكود ١٩ + اسرائيل بيتنا ٤ + الاتحاد القومي٤.

للمفدال، حزب المستوطنين، وعلى رأسهم حنان بورات (حزب تكوما، وسابقاً من مؤسسي حركة غوش إيمونيم) وتسفي هاندل.. وهذا ما ينقلنا إلى اليمين الديني الصهيوني وممثله المفدال (الحزب القومي الديني) الذي خسر ٤ مقاعد في الانتخابات الأخيرة فهبط تمثيله من ٩ إلى ٥ نواب، بعد أن شهد تحولاً داخلياً لجهة الحد نسبياً من تطرفه حيث بات يحتل المقاعد الأولى على قائمته قادة أقل تطرفاً من غلاة الاستيطان ودعاته الذين كانوا يتحكمون بتوجهات الحزب في الكنيست السابقة والذين انشقوا عن المفدال كما ذكرنا.

- أما على جبهة الأحزاب الدينية الأصولية (الحريدية) وهي بالأساس أحزاب سياسية قطاعية، فقد جذب حزب شاس لليهود المغاربة والشرقيين، وهو حزب معتدل فيما يتعلق بقضية المفاوضات والتسوية وسبق له تمرير اتفاقات أوسلو عندما كان شريكاً للعمل في الائتلاف الحكومي برئاسة رابين، جذب شاس أصواتاً هامة في الليكود في سياق حملة تعبئة واستنفار طائفي رفعت مقاعده من ١٠ إلى ١٧.

قائمة يهدوت هتوراه (المكونة من أغودات يسرائيل وديغل هتوراه) التي تمثل المتدينين الإشكناز كسبت مقعداً واحداً فارتفع تمثيلها من ٤ إلى ٥ نواب. وبالتالي ارتفع تمثيل الحزبين الدينيين والأصوليين (حريديم) من ١٤ إلى ٢٢ مقعداً، أي بزيادة ٨ مقاعد.

- بثمانية مقاعد أيضاً ازداد تمثيل أحزاب الوسط في الكنيست بمختلف تلاوينها، فقفزت من ١٠ إلى ١٨ نائباً [1]، وذلك رغم انتقال القسم المعتدل من غيشر (٣ نواب في الكنيست السابقة) إلى خانة حزب العمل ضمن قائمة اسرائيل واحدة، ومن تراجع حزب يسرائيل بعاليه (للمهاجرين الروس) الذي يقف على تخوم الوسط يميناً من ٧ إلى ٦ نواب بعد الانشقاق الذي أفضى إلى تأسيس «اسرائيل بيتنا» حزباً ثانياً للمهاجرين الروس (في بيته فعلاً ضمن معسكر اليمين) حاز على ٤ مقاعد، مما يرفع حجم التمثيل القطاعي الروسي من ٧ إلى ١٠ مقاعد بغض النظر عن الاصطفاف السياسي.

---

(١) نتائج انتخابات ٩٦: غيشر ٣ + يسرائيل بعاليه ٧ (يمين وسط).
نتائج انتخابات ٩٩: حزب الوسط (المركز) ٦ + شينوي ٦ + يسرائيل بعاليه ٦.

يعود تعزيز معسكر أحزاب الوسط إلى واقع دخول حزبيـن جديديـن إلـى الكنيست: شينوي، الأول، هو حزب قديم ـ جديد كـان ممثـلاً من خلال نـائبين ضمن قائمة ميرتس فـي الكنيست الـ ١٣ والـ ١٤، فأعـاد تقديم نفسـه حزبـاً مستقلاً (يمين وسط) في الانتخابات الأخيرة بعد انشقاق النائب ابراهام بوراز عن ميرتس عـام ٩٩، وتمكن من تعبئة قاعدة انتخابية سمحت له بفوز ٦ نواب من خلال رفـع رايـة برنـامج علماني «متشدد» كـرد علـى تنـامي ضغوط الأحزاب الدينيـة علـى مؤسسـات الدولـة وامتداد نفوذها إلى قطاعات واسعة في المجتمع الاسرائيلي[1]. أما حزب الوسط الثاني (حزب المركز) الذي تمكن من إيصال ٦ نواب إلى الكنيست، فهو حزب جديـد جذب إليه أصواتاً من الليكود بعد خروج قيـادات بـارزة مـن صفوفـه لتأسيس هـذا الحـزب الجديد، فالتقت معهم في هذا المسعى شخصيات قياديـة فـي حـزب العمـل أو محسـوبة عليه كمعسكر (نسيم زفيلي، أوري سافير، أمنون شاحاك، داليا رابين).

- لم تتجُ أحزاب اليسار الصهيوني[2] مـن منحـى التـراجع الـذي لحـق بـأحزاب اليمين وإن بمقدار أقل، فهبط منسوبها في الكنيست من ٤٣ الى ٣٨ نائباً، لكنهـا حافظت رغـم هـذا التـراجع علـى تقدمهـا علـى أحـزاب اليميـن العلمانيـة (١١ مقعداً) وعلى أحزاب اليمين العلمانية والقومية الدينية مجتمعة (٦ مقاعد).
- وأخيراً ارتفع تمثيل القوائم العربية[3] من ٩ (قائمتين) إلى ١٠ مقاعد (٣ قوائم).

---

(١) ١٦,٧٪ من الأصوات الإنتخابية عادت إلى حزبي شاس ويهدوت هتوراه، اي أكثر مـن الليكـود اليمني الصهيوني العلمـاني (١٤,١٪)، وحتـى أكثر مـن قائمـة اسرائيل واحدة إذا مـا ضمنـا أصوات المفدال (٤,٢٪) ذي الطابع القومي ـ الديني المتداخل إلى شاس ويهدوت هتوراه.

(٢) نتائج انتخابات ٩٦: العمل ٣٤ + ميرتس ٩.
نتائج انتخابات ٩٩: اسرائيل واحده (وعمادها حزب العمل)٢٦+ ميرتس ١٠ + شعب واحد ٢.

(٣) نتائج انتخابات ٩٦: (حداش + التجمع الوطني الديمقراطي) ٥ + القائمة العربية الموحدة ٤.
نتائج انتخابات ٩٩: حداش (بدون التجمع الوطنـي الديمقراطـي وهاشـم محـاميد) ٣ + القائمـة العربية الموحدة (التيار الاسلامي + الحزب العربي الديمقراطي + هاشم محـاميد) ٥ + التجمـع الوحدوي الوطني (عزمي بشارة + د . أحمد الطيبي)٢.

## (2)

إن هذه اللوحة تنطوي على إشكالية معروفة تواجه محاولة التصنيف السياسي للقوى السياسية في اسرائيل بين يمين ووسط ويسار انطلاقاً من المقاييس المتداولة: ١ـ الجانب الاجتماعي. ٢ـ العلاقة بالأحزاب الدينية والدين والدولة. ٣ـ الموقف من التسوية السياسية (عملية السلام).. حيث يقود تطبيق هذه المقاييس من أجل تحديد انتساب هذه القوى لأيٍ من هذه الاتجاهات (المعسكرات) إلى كشف تداخلات، لا يمكن تجاهلها، في المواقع والإصطفافات تبعاً للمقياس (المستوى) المطروح. رغم هذا التعقيد فإن المعطيات التي أوردناها حول نتائج الانتخابات واصطفاف مختلف الأحزاب والقوائم الانتخابية يسلط الضوء على استخلاص رئيسي يعقبه استدراك هام:

* صوّت الناخب الإسرائيلي بوضوح ضد التطرف، ضد اليمين الاستيطاني المتصلب، ضد سياسة التعنت والتهرّب من استحقاقات التسوية التي باتت تثُقل، لا بل تُلحق الضرر بعلاقات اسرائيل الدولية (بما في ذلك الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي التي عبرت جميعها بوضوح عن استيائها من جمود العملية التفاوضية محملة حكومة نتنياهو مسئولية ذلك)، وباتت تشكل عبئاً على مصالح هذا الناخب وتطلعاته اقتصادياً وأمنياً. وفي هذا السياق، وعلى الرغم من تركيزه في الحملة الانتخابية على القضايا الاجتماعية والداخلية، فقد اتسمت رسالة باراك إلى الناخب الاسرائيلي بوضوحها فيما يخص قضيتّي المفاوضات والتسوية حيث أبلغ (دون أن يدخل في مجال التحديد وآلياته) أنه سوف يتحرك سريعاً للتوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، وأنه سينجز الانسحاب من جنوب لبنان في غضون عام ربطاً باستئناف المفاوضات وتقدمها على المسار السوري.

إن موقف مرشحي منصب رئيس الحكومة حيال موضوع مفاوضات السلام كان بشكل عام هو الأكثر أهمية في تحديد وجهة تصويت الناخب من الموقف تجاه قضايا أخرى لا جدال في أهميتها كالوضع الاقتصادي وحكم القانون والعلاقة بين الدولة والمؤسسات الدينية وتجنيد طلاب المعاهد الدينية. علماً إن قانون الانتخابات

المزدوجة (ورقة لرئيس الحكومة وأخرى لعضوية الكنيست) يسهّل الجمع بين أولويتين (التسوية والمفاوضات من جهة، والقضايا الداخلية من جهة أخرى) دون تعارض ظاهر بينهما (التصويت لباراك من جهة، ولحزب آخر صاحب برنامج يفترق في القضايا الداخلية أو غيرها عن رؤية باراك بدرجة أو بأخرى). إن تصويت أكثرية مستوطني الجولان لصالح باراك (٥٨,٥٪ مقابل ٤١,٤٪ لنتنياهو) لهو مؤشر على هذا المزاج المتمحور حول مركزية عملية السلام وتحديداً إخراج المفاوضات من جمودها واستعادة ديناميتها نحو التسوية.

- على خلفية نظام التمثيل النسبي المعتمد في الانتخابات بعتبة حسم تبلغ ١,٥٪، أتى هذا التصويت متفاعلاً مع قانون الانتخابات المزدوجة ليعزز الميل نحو مزيد من التفتيت على قاعدة طوائفية /إثنية/ ثقافية متزايدة القسمات وضوحاً للمشهد السياسي في الكنيست أدى إلى توسيع تمثيل القوائم من ١١ إلى ١٥ قائمة تضم ٢٣ قوة (حزباً) سياسية، لكن ضمن اصطفاف سياسي واضح تؤكد محصلته منحى الابتعاد عن التطرف اليميني، فاحتلت الأحزاب الصهيونية الممتدة طيفاً من اليسار الصهيوني (إسرائيل واحدة +ميرتس١٠+شعب واحد ٢=٣٨) مروراً بالوسط (المركز ٦) وحتى يمين الوسط (شينوي ٦+ يسرائيل بعاليه ٦=١٢) ٥٦ مقعداً تصبح ٦٦ مقعداً بإضافة المقاعد العربية. هذا طبعاً دون احتساب المقاعد الـ١٧ لشاس المنفتح على الحلول السياسية في إطار التسوية الجارية.

- لكن، وهنا يأتي الاستدراك، إذا كان الناخب الاسرائيلي قد صوت ضد التطرف، فإنه لم يصوت بنفس الدرجة من الحسم لصالح خيار حكومي يدفع، بآلياته الداخلية المحض، مسيرة التسوية السياسية إلى مستوى بلوغ نتائج حاسمة. إن البديل الذي تمخضت عنه الانتخابات الاسرائيلية سواء فيما يتعلق برئيس الحكومة المنتخب (باراك) المعروف بميوله الصقرية المعلنة أو بتركيبة الكنيست الجديدة بتوازناتها الدقيقة واستدارتها التحالفية المحتملة (وهذا ما درجت أو عودتنا عليه تقاليد العمل السياسي في اسرائيل)، لا يوفر وحده وبشكل تلقائي وبمعزل عن مساحات الضغط الخارجية، لا يوفر ضماناً للتقدم نحو سلام متوازن يلبي الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني والحقوق العربية بشكل عام.

# (3)

حرص باراك فور انتخابه على تأكيد ـ من بين أمور أخرى ـ لاءاته المعروفة[1]. وهي لاءات وخطوط حمر تدير الظهر لجوهر الحقوق الوطنية الفلسطينية وتشكل جزءاً من مناورة متعددة الاتجاهات ترمي إلى إضعاف زخم الميل الذي عبر عنه الناخب الاسرائيلي لجهة الابتعاد عن التطرف اليميني، ومن أجل إحداث توازن في المؤسسة السياسية الحاكمة (الكنيست، الائتلاف الحكومي قيد الصياغة..) يرسي الأمور ويشد محصلة الخارطة السياسية نحو يمين الوسط.

تركيبة الكنيست الجديدة (الخامسة عشرة) تتيح لباراك، مبدئياً، تشكيل حكومة تضم ممثلين من اليسار وحتى يمين الوسط وتحظى بدعم الكتل العربية بحيث تستند إلى أكثرية ٦٦ نائب. كما أنها تسمح بخوض تشكيلات تحالفية أخرى تحمل خياراً سياسياً واضحا بدفع مسيرة التسوية السياسية إلى الأمام. غير أن باراك لم

---

(١) بعد إعلان فوزه ألقى رابين خطاباً قال فيه ما يلي:

أ ـ كرر التزامه بإخراج القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان في غضون عام.

ب ـ السعي لتحقيق الفصل بين الاسرائيليين والفلسطينيين مع الحفاظ على ما وصفه بخطوط حمراء أربعة:

١)ـ الإبقاء على القدس موحدة وبالسيادة الاسرائيلية.

٢)ـ عدم العودة إلى حدود ٦٤/٦/٤.

٣)ـ عدم السماح لأي جيش أجنبي بالمرابطة إلى الغرب من نهر الأردن (أي تفريغ أو تقييد الدولة الفلسطينية على مستوى مضمونها السيادي + الحدود الغربية أي منطقة الأغوار / نهر الأردن، والمعابر الحدودية تحت السيطرة العسكرية / الأمنية الاسرائيلية).

٤)ـ بقاء معظم المستوطنات في الضفة وغزة في تكتلات (كتل) استيطانية تحت سيادة اسرائيل.

ج ـ طرح أية تسوية دائمة مع الجانب الفلسطيني على استفتاء عام قبل أي تنفيذ لها.

د ـ سوريا: عمق الإنسحاب كعمق السلام، والتطبيع وجوهر الترتيبات الأمنية + طرح أية تسوية مع سوريا على استفتاء عام قبل تنفيذها.

ينطلق من هذه الاحتمالات كخيار أفضلية أولى، بل آثر الإفادة من الكنيست الحالية وما تتيحه من مجال للمناورة يميناً وما تستبطنه من خيارات متعددة من أجل أن يمارس سياساته المتشددة بصرف النظر عن تطلعات ناخبيه كما عبروا عنها في صندوق الاقتراع.

من هنا توجه باراك لأوسع ائتلاف حكومي (سياسي) ممكن، هذا التوجه الذي تحكمه اعتبارات عدة: أهمية الاستحقاقات المقبلة في ضوء استئناف المفاوضات على مختلف المسارات. عدم تكرار تجربة حكومة رابين ذات القاعدة النيابية الضامرة، فكانت مضطرة للاستعانة بالأصوات العربية التي شكلت ما سمي بالكتلة المانعة. محاولة تجاوز الخلاف في المجتمع الاسرائيلي الناجم عن عوامل تصب في نقطة عدم توفر الدرجة المطلوبة من التوافق الوطني (القومي) العام بين مختلف القوى (سياسية، طبقية، مجتمعية، طوائفية..) بخصوص قضايا محورية في مقدمتها مفهوم الأمن والسلام ومضمونه المحدد ربطاً بالتسوية، قضايا من نمط هوية اسرائيل وعلاقتها بمحيطها وتاريخها وعلاقة الدولة بالدين وبالمجتمع المدني[1]..

---

(١) ما يجري تناوله هنا لا يدور حول توفر الوفاق الوطني (القومي) العام بل حول مداه، درجته التي تسمح / تعطل/ أو تصعب اتخاذ القرارات التي تفرض نفسها وتقديم الحلول السياسية العملية للقضايا الكبيرة التي تواجه اسرائيل منذ تأسيسها، وبالتحديد قضيتي: السلام والأمن مع العرب وشروط التسوية مع الشعب الفلسطيني + العلاقة بين الدين والدولة، وبين الدين والقومية في الديانة اليهودية.. إن سخونة السجال واحتدام الصراع حول هاتين القضيتين لا يجري ضمن أجواء الاحتراب الأهلي الذي ينطوي على احتمال التدمير الذاتي أو تقويض مرتكزات الهيكل، بل ضمن التسليم بالمقومات القائمة للدولة والمجتمع وليس على قاعدة رفضها.

وبهذا المعنى فإن الحالة التي سادت اسرائيل قبيل اغتيال رابين (٩٥/١١/٤) وأدت إلى هذا الاغتيال ـ على عكس ما تم الترويج له في حينه ـ لم يكن مقدمة لحرب أهلية، وهي ليست حالة نمطية قابلة للتكرار بنفس السوية أو ما يتعداها، فللمجتمع الاسرائيلي آلياته المجربة في إدارة الصراع السياسي على خلفية صياغة متجددة لإطار وفاقي وطني عام.

وفي هذه المرحلة فإن هذا الوفاق يرتكز إلى: التسليم بوحدة الدين والأمة وبالعلاقة الاسرائيلية الخاصة بين الدين والدولة، هذا داخلياً. وخارجياً: التسوية من خلال المفاوضات مع ←

إن هذا التوجه نحو الائتلاف الحكومي الواسع يضع باراك أمام خيارين: حكومة موسعة تضم شاس، أو حكومة وحدة وطنية تضم الليكود. وبناء على هذا الخيار ستتحدد توجهات الحكومة وأولوياتها في السياسة الداخلية والخارجية:

- الحكومة الموسعة يترتب عليها إبطاء وتيرة البحث والبت بالملفات الداخلية الساخنة المتعلقة بقبول خدمة طلاب المدارس الدينية في الجيش (٥٠ ألف طالب) والتسليم بأولوية القوانين الوضعية والمحاكم المدنية على المحاكم الدينية وأحكام الشريعة اليهودية، وموازنات المعاهد الدينية، وعلاقة المؤسسات الدينية بالدولة عموماً.. لكن بالمقابل وفيما يتعلق بعملية التسوية السياسية وإدارة المفاوضات، فإن مشاركة شاس لن تعيق توجهات باراك في هذا المضمار.

- حكومة «وحدة وطنية» بمشاركة الليكود تؤدي إلى تأخير استئناف المفاوضات وإلى إثقال حركة تقدمها عموماً بحكم المعارضة المعلنة من قادة الليكود وشارون تحديداً للانسحاب من الجولان والمناطق الفلسطينية (انسحابات جزئية ومقابل ترتيبات أمنية يندرج فيها اقتطاع مساحات واسعة من الأرض الفلسطينية..). حكومة وحدة وطنية تعني موقفاً أكثر تصلباً في الملفات الخارجية ذات الصلة بالمفاوضات والعملية السياسية، لكنها تعني موقفاً أقل تشدداً في القضايا الداخلية.

---

← المحيط العربي، لكن من موقع رجحان لميزان القوى لصالح اسرائيل + التسليم بأوسلو إطاراً للتسوية مع الفلسطينيين (حكومة التحالف اليميني - الديني وقعت على إتفاقين في إطار عملية اوسلو: الخليل وواي ريفر).

أما الصراع الذي ما زال دائراً وعنوانه: عدم توفر الدرجة الكافية من الوفاق الوطني العام، فإنه يتناول كيفية ترجمة كل هذا، وبالنسبة لأوسلو تحديداً ما يلي: ماذا يترتب على هذا التسليم من إعتراف بالحقوق الفلسطينية في إطار التجاذب الاسرائيلي الداخلي بين حدين: الحل التوراتي (أرض اسرائيل) الذي يستبعد قرارات الشرعية الدولية مخلاً بشروط الحل المتوازن الذي بدونه لن يسود الاستقرار في المنطقة. وبالمقابل فالإنتقاص من كامل المشروع الصهيوني (المتخيل) يخل بالأساس العقيدي للكيان الصهيوني بما يترتب على ذلك من إنعكاسات على الكيان نفسه.

هذه المعادلة الصعبة: حكومة وحدة وطنية تثقل تقدم عملية التسوية التي تعتبر أولوية، وأولوية التسوية التي تملي تراجعاً في المواقف الإصلاحية في المجال الداخلي هي التي تفسر الفترة المديدة التي تستغرقها المشاورات مع مختلف الكتل النيابية[1].

(1) نالت الحكومة المشكلة الثقة في ٩٩/٧/٧، أي بعد انقضاء حوالي ٥٠ يوماً على الانتخابات، واستندت إلى ٧ كتل سياسية تضم ٧٤ نائباً. من اليسار: اسرائيل واحدة + ميرتس. من الوسط: حزب المركز. من يمين الوسط: يسرائيل بعاليه. حزبين دينيين أصوليين: شاس + يهدوت هتوراه. حزب المستوطنين: المفدال.

# (4)

في ظل هذا التكوين للكنيست وما ينطوي عليه من احتمالات للمناورة يميناً، فإن الرهان على ما يمكن أن يقدمه باراك طوعاً لدفع مسيرة التسوية هو رهان في غير مكانه. إن الكلام عن الانسحاب من لبنان في غضون عام، واستئناف المفاوضات مع سوريا، وتطبيق مذكرة واي ريفر والتقدم السريع نحو مفاوضات الوضع الدائم وصولاً إلى اتفاق حول الحل النهائي... هذا الكلام الذي يوحي بنمط من التعاطي الجدي مع مسيرة التسوية على خلاف ما عهدناه من مرحلة حكومة نتنياهو، هذا الكلام بدأت ظلال الشك تحيط به أو ببعض جوانبه ما أن انقشع غبار المعركة الانتخابية وبدأت رحلة العودة من الشعار الانتخابي الاستقطابي إلى الكلام السياسي المحدد. وفي هذا الإطار يلاحظ ما يلي:

**أولاً:** إن خطة باراك للانسحاب من لبنان كما طرحت جريدة «يديعوت أحرونوت» (٢٠/٥/٩٩) خطوطها الرئيسية[1] بعيدة الصلة عن تنفيذ القرار ٤٢٥

---

(١) إن الخطوط الرئيسية للخطة المذكورة (راجع ملحق رقم ٤ ص ١٨٩) تلحظ ما يلي:

أ - وقف عمليات المقاومة، أو وقفها لفترة محدودة بالحد الأدنى، إلى أن يتضح بأن المفاوضات تتقدم على المسار السوري.

ب - فقط عندما تدخل هذه المفاوضات مرحلة متقدمة، يبدأ البحث في انسحاب الجيش الاسرائيلي، على مراحل، إلى الحدود الدولية وإدخال الجيش اللبناني وقوة دولية إلى كل المناطق التي ينسحب منها الجيش الاسرائيلي وتقديم ضمانات أمنية شخصية لرجال جيش لبنان الجنوبي.

ج - وقبيل استكمال مفاوضات مع سوريا حول الجولان تبدأ عملية إعادة انتشار الجيش الاسرائيلي إلى الحدود الدولية، وبالمقابل تنتشر القوة الدولية في المنطقة، على أن تبقى هذه القوة إلى أن يبرم اتفاق كامل وموقع مع سوريا ولبنان.

د - وفقط حين يحرز الاتفاق مع سوريا، يكون الاتفاق العسكري الاسرائيلي ـ اللبناني أيضاً مضموناً من سوريا، تنقل القوة الدولية ما تسميه اسرائيل بالمنطقة الأمنية نهائياً إلى لبنان.

القاضي بالانسحاب إلى الحدود الدولية بدون قيد أو شرط، فضلاً عن القرار ٤٢٦ الذي يلحظ آلية استلام وتسليم للمناطق التي ينسحب منها جيش الاحتلال الاسرائيلي بواسطة الأمم المتحدة، وهي الآلية التي تحل الجيش اللبناني بديلاً لجيش الاحتلال دونما تأخير..

إن هذه الخطة، باختصار، التي تضع تطبيق القرار ٤٢٥ خلف ظهرها، ترمي إلى وقف المقاومة، ونشر قوة دولية (لا علاقة لها بالأمم المتحدة) تحمي الجيش الاسرائيلي المحتل إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق على المسار السوري. وبهذا المعنى فإن هذه الخطة التي تدعي التعامل مع كلا المسارين اللبناني والسوري، إنما ترمي إلى تخليص اسرائيل من ضغط المسار اللبناني بفعل دور المقاومة وإلى إضعاف المسار اللبناني بفكه عن المسار السوري، في سياق الانفراد بكل مسار على حدة. إن خطة باراك تؤدي من حيث الوظيفة والمضمون إلى عزل كل مسار عن الآخر من أجل الضغط على المسار السوري من جهة وعلى الوضع الداخلي في لبنان من جهة أخرى.

**ثانياً:** أما استئناف المفاوضات على المسار السوري، والأهم استئنافه انطلاقاً من النقطة التي توقفت عندها، فإن استعدادات باراك حتى اللحظة لا تتعدى حدود الإعلان عن ذلك على قاعدة التفاهمات التي كانت والقضايا التي اتفق عليها بدون إضافة أو تفسير.

وهذا الغموض والتعميم المتعمد إنما يرمي لاستئناف المفاوضات دون التزامات محددة وقاطعة من قبل الجانب الاسرائيلي، في إطار المناورات المعروفة على مطلب سوريا الواضح في إنجاز الانسحاب إلى حدود ٦٤/٦/٤. وهو مطلب يرفضه باراك تارة بالتلطي وراء الصيغة حمالة الأوجه، المعادلة المعروفة لرابين: «عمق الانسحاب كعمق السلام والتطبيع وجوهر الترتيبات الأمنية»، وتارة أخرى بالنص الصريح عندما يتكلم عن ضرورة بقاء اسرائيل في المنطقة الواقعة شمال وشرق بحيرة طبريا لمنع مشاطئة سوريا لهذه البحيرة. وثمة قول معروف عن باراك أثناء المفاوضات مع سوريا قبل انقطاعها: «باعتباري رئيساً لهيئة الأركان، لن أوصي بانسحاب من هضبة

الجولان، لكني سألتزم بأي قرار يتخذه الإطار السياسي».

إن السلام من منظور اسرائيل يشمل مطالب أمنية وتطبيعية تتجاوز المعمول به مع مصر والأردن، بما في ذلك المطالبة بإقامة نقاط مراقبة وإنذار مبكر على الأراضي السورية، الأمر الذي ترفضه سوريا بشكل واضح.

**ثالثاً:** أما بالنسبة لاتفاق واي ريفر الذي ينص بجانب منه على تنفيذ المزيد من إعادة الانتشار في الضفة الغربية، إما من خلال مفاوضات لهذا الغرض كما هو الحال بالنسبة للمرحلة الثالثة، أو بنقل مساحات محددة في غضون ١٢ أسبوعاً كما هو الحال بالنسبة للنبضتين الأولى والثانية[1]، هذه العملية التي جمدها نتنياهو في ٩٨/١٢/٢٠ بعد إنجاز إعادة الانتشار شمالي الضفة الغربية[2]، فإن باراك يحاول تأجيل إعادة الانتشار (وبالتحديد النبضة الثالثة التي لم يقع التفاوض بشأنها بعد) إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق حول التسوية الدائمة، فهو يريد ـ بحسب تعبيره ـ رؤية مجمل الخارطة، خارطة التسوية الدائمة قبل أن يوافق على الانسحاب.

وفي هذا السياق نعيد التذكير بموقف قديم لباراك من مسألة إعادة الانتشار، فقد امتنع عن التصويت على اتفاق أوسلو ٢ عندما كان وزيراً للداخلية في حكومة رابين باعتبار إعادة الانتشار قبل التوصل إلى اتفاق حول الوضع الدائم، يؤدي إلى تنازل اسرائيل عن أوراق مساومة هامة في التسوية الدائمة. وفي هذه القضية المحورية بالتحديد كان باراك على الدوام أقرب إلى مواقف اليمين من زاوية الدعوة إلى دمج التزامات المرحلة الانتقالية ضمن مفاوضات الوضع الدائم، ما يؤدي إلى مبادلة جزء من هذه الالتزامات بتنازلات فلسطينية في قضايا الحل الدائم.

---

(١) ١ ٪ من منطقة ج إلى منطقة أ ، ١٢ ٪ من ج إلى ب (منها ٣ ٪ محمية طبيعية) و١٤،٢ من ب إلى أ ، بحيث ترسو بختام عملية إعادة الإنتشار هذه مساحة المنطقة أ على ١٨،٢ ٪، و ب على ٢١،٨ ٪ ، و ج على ٦٠ ٪.

(٢) حيث تم نقل ١،٨ ٪ من ج و ٥ ٪ من ب إلى المنطقة أ ، فاضحت المساحات كما يلي: أ = ٩،٨ ٪، ب = ١٩ ٪، ج = ٧١،٢ ٪، من مساحة الضفة الغربية مستقطعاً منها مساحة القدس.

إن عدم تطرق ورقة «اسرائيل واحدة» حول «خطوط أساس الحكومة»، في إطار التأكيد على احترام تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع السلطة الفلسطينية، إلى الالتزام نصاً بتنفيذ واي ريفر[1]، إلى جانب مداراته للقوى المعارضة لواي ريفر والمخاطبة في الوقت نفسه للمشاركة في الحكومة (على غرار يهدوت هتوراه والمفدال..)، يرمي إلى إبقاء الباب مفتوحاً أمام التملص من جوانب رئيسية من هذا الاتفاق الذي ترك عناوينا كثيرة للتفاوض، فالالتزام بالتنفيذ يطول القضايا المنصوص عليها بشكل محدد وليس تلك المحالة إلى التفاوض (النبضة الثالثة بشكل خاص إلى جانب قضايا أخرى من نمط: المرفأ، المعابر...).

ويبقى الأهم: إن خلو خطوط الأساس من أي ذكر لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس للتسوية مع الفلسطينيين يؤكد استمرار نفس النهج الذي تكرس منذ اتفاق إعلان المبادئ: الأراضي الفلسطينية المحتلة هي أراضٍ متنازع عليها، والهدف من المفاوضات ليس الانسحاب منها لممارسة حق تقرير المصير عليها، بل الاتفاق على نطاق الكيان الفلسطيني الذي يؤطر الفصل بين الاسرائيليين والفلسطينيين تبعاً لجغرافية انتشار الكتل الاستيطانية الرئيسية وحدود القدس الكبرى والاعتبارات الأمنية الاسرائيلية والمواقع التاريخية (الدينية) .

(١) «ستحترم الحكومة وستنفذ الاتفاقات التي وقعت عليها اسرائيل مع السلطة الفلسطينية وستصر على أن تقوم السلطة الفلسطينية أيضاً باحترام هذه الاتفاقات وتنفيذها». إن هذا الإصرار يرد في سياق وبغرض التأكيد على ما يسمى بالتبادلية.

# (5)

ما تقدم يقود إلى السؤال التالي: هل باراك هو صيغة أخرى، ربما معدلة لنتنياهو؟ هل نقف بعد الانتخابات الاسرائيلية أمام استبدال لشخص وأسلوب أم لبرنامج واتجاه عمل؟

وجوابنا هو: نحن أمام تغيير مهم في المؤسسة الحاكمة الاسرائيلية، أي في الكنيست والائتلاف الحكومي المتوقع (تكويناً وبرنامجاً وأولويات في هذا البرنامج). هذا ما يعكسه اصطفاف القوى وتوازنها في الكنيست على خلفية وبسبب من تنامي الإدراك لدى الرأي العام الاسرائيلي بالمنسوب الضحل لثلاث سنوات من حكم اليمين الايديولوجي، سنوات اتسمت بالجمود التفاوضي واستحكام العزلة الخارجية، وتراجع في الاقتصاد، والخلل في أولويات الاستثمار، وفي احتدام الصراع بين الأصولية اليهودية والعلمانية الصهيونية، وفي علاقة الدولة بالمجتمع، وفي مفهوم دولة القانون الخ... .

وفي هذا الإطار، فإن عنوان المفاوضات ومسار التسوية هو العنوان الأهم من بين القضايا المطروحة، لما يمثله أولاً من حيث محتواه، ونظراً لتأثر وارتباط عناوين رئيسية عدة بالعملية التفاوضية ومسار التسوية: العلاقات الخارجية والإقليمية، الواقع الأمني والاستراتيجي، الوضع الاقتصادي، أولويات الصرف (في المستوطنات أم في مدن التطوير في الجليل والنقب، المخصصات الاجتماعية في الموازنة، حصة المؤسسات المرتبطة بالأحزاب الدينية في مجالات التعليم والشؤون الاجتماعية...).

إجابات نتنياهو على هذه القضايا وبالذات المفاوضات ومسار التسوية كانت قاطعة وفجة: تجميد المسار التفاوضي مع سوريا ورهن الحل الإقليمي بضمان المصالح الاستراتيجية الأمنية والمائية في الجولان. السعي إلى فصل المسارين اللبناني والسوري، والتمهيد لانسحاب أحادي الجانب من لبنان للتخلص من النزف

الدموي للاحتلال وللتملص من ضغط المسارين المتلازمين. إطلاق يد الاستيطان وإدارة الظهر حتى لاستحقاقات أوسلو.

لقد انحكمت علاقة نتنياهو بالمفاوضات بمبدأ التعطيل والإملاء لفرض الأمر الواقع السياسي ـ الاستيطاني ـ التوسعي تحت شعار خفض توقعات العرب والفلسطينيين وفرض التبادلية كأساس ومقدمة لتنفيذ أي اتفاق مهما كان جزئيا تاركاً لنفسه حق تعيين معايير هذه التبادلية الخ... وكل هذا ضمن منظور وسعي دائب لفرض الاستسلام بموازين القوى العسكرية المحض وبقوة الأمر الواقع مستثمراً ضعف القيادة الفلسطينية ورفضها لتجميع عناصر القوة الفلسطينية والعربية وزجها في الصراع الدائر، ومستفيداً من محدودية الضغط الخارجي السياسي والمادي، هذا الضغط المشتت بين التحيز الأميركي وتواضع الدور الأوروبي والعجز العربي.

أما باراك الذي ينطلق من أرضية التفوق العسكري لفرض السلام (!) (أو كما ورد في مسودة خطوط أساس الحكومة المقدمة من «اسرائيل واحدة»: إن صنع السلام يستند إلى جبروت الجيش الاسرائيلي والقوة الشاملة لاسرائيل، وعلى قدرة اسرائيل الردعية...)، فهو لن يتخلى بالتأكيد عن خط خفض التوقعات لدى العرب والفلسطينيين وسيتمسك بتطبيق مبدأ التبادلية...

لكن كل هذا على قاعدة التعاطي الجدي مع المفاوضات لدفعها إلى الأمام وليس التعطيل المتعمد لها. الأمر الذي يترتب عليه القبول بمساحة معينة تستوعب حداً أدنى من مطالب الطرف الآخر[1] دونما تراجع ـ في المسار الفلسطيني على سبيل المثال ـ عن الخطوط الحمراء المعلنة في خطاب النصر.

---

(١) في محاضرة ألقاها باراك في معهد دايان ورد ما يلي على لسانه: «أنا مستعد للموت في سبيل ما هو ضروري وحيوي. أنا مستعد للنضال من أجل ما هو مهم. ولكن في المواضيع غير الحيوية التي من ناحيتها ترتقي إلى مستوى المرغوب فقط، يجب أن ندرس إلى أي درجة هذه المواضيع حيوية للجانب الآخر، إذا كانت بالنسبة لنا مرغوبة فقط وفي الجانب الثاني حيوية فيجب أن نعرف كيف نتنازل.

لقد بات معروفاً أن باراك سيفتتح عهده بزيارة واشنطن نظراً لأولوية إعادة بث الحرارة في العلاقات الثنائية، وليعطي الدليل للإدارة الأميركية على التزامه الحقيقي[1] بالعملية السياسية قبل أن يقدم على خطوات محددة فيما يتعلق بالمفاوضات على المسارين السوري والفلسطيني. وسيمركز باراك هذه العملية بيده من خلال إقامة «إدارة سلام تخضع مباشرة له وتقوم على ثلاثة أطقم معنية بالمسارات الثنائية الثلاثة بمشاركة ممثلين عن وزارة الخارجية والمستويات الأمنية، بينما ستقتصر المسؤولية المباشرة لوزارة الخارجية على المفاوضات متعددة الطرف في إطار اللجان الخمس المعروفة (اللاجئين، المياه، البيئة، الأمن والتسليح..)» التي جمدت عملياً بعد مجيء نتنياهو.

- إن سياسة باراك ستقود في المسار الفلسطيني إلى انفراجات محدودة ومؤقتة في مجرى عملية التسوية. لكن سرعان ما سيتجدد المأزق عندما يُكتشف بالملموس أن قرار عدم بناء مستوطنات جديدة يقابله قرار عدم تجفيف المستوطنات القائمة، وإن إعادة النظر في الهجمة الاستيطانية على التلال ونتائجها (٤٢ موقع استيطاني جديد) التي أطلقها شارون بعد كانون أول ٩٨ سيكون جزئياً وسيقابله السماح بما سمي النمو الطبيعي للمستوطنات. وسيعود المأزق إلى البروز عندما يستحق تنفيذ باقي التزامات واي ريفر: إعادة الانتشار (النبضة الثالثة)، الإفراج عن المعتقلين، الممرين الآمنين، المرفأ... وسيزداد استفحالاً عند بدء التفاوض على قضايا الوضع الدائم حيث الخطوط الحمر المعلنة.

- إن معطيات التسوية، من منظور اسرائيلي، على المسارين اللبناني والسوري أقل صعوبة وتعقيداً لما هو قائم على المسار الفلسطيني وتحديداً فيما يتعلق

(١) من أجل التأكيد على جدية باراك في التعاطي مع المفاوضات ومسار التسوية وإحراز تقدم ملموس على مختلف المسارات ليس تفصيلاً التذكير بأن الانتخابات الاسرائيلية القادمة ـ وسقفها العام ٢٠٠٣ ـ ستتخلى عن أسلوب الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة، الأمر الذي يعيد باراك إلى أحكام المؤسسة الحزبية ومحور تفكيرها ـ أي حزب العمل ـ للتسوية في الموضوع الفلسطيني هو الحل الإقليمي الوسط انطلاقاً من مشروع ألون.

بالجانب الترابي، فهناك تسليم بالانسحاب من الشريط الحدودي في لبنان. أما المطامع الإقليمية على المسار السوري فتبقى محدودة وخاضعة لأولوية الاعتبارات الاستراتيجية /الأمنية/ المائية.. غير أن هذا لا يترتب عليه ابتداءً، أكثر من وضع المفاوضات على سكة الاستئناف ومن ثم التقدم قبل أن تنتصب الصعوبات الحقيقية التي سبق التطرق إليها.

وبشكل عام فإن درجة المرونة المتفاوتة التي يمكن أن يبديها (أو يتعمدها) باراك على كل من المسارات الثلاثة سوف يشكل مدخلاً لاستخدام تكتيك الفصل بين المسارات العربية واللعب على تناقضاتها وتوظيف التقدم في أي مسار للضغط على المسار الآخر وليس العكس.

وهكذا، فإن الانفراج الذي ستشهده على الأرجح العملية التفاوضية في البداية سيكون نسبياً ومحدوداً ومتفاوتاً من مسار إلى آخر قبل أن يقود هذه العملية إلى التعثر، لكنه تعثر على طريق التقدم المحدود نحو التسوية دون بلوغ أهدافها وليس تعثراً على طريق النكوص عن هذه التسوية والمراوحة في المكان، كما كان الحال في فترة حكومة نتنياهو.

غير أن هذا الانفراج قبل بروز عوامل التعثر وتقدمها إلى الواجهة سيكون كافياً لحكومة باراك كي تعمل على تحسين صورتها على الصعيدين العربي والدولي، بمحاولة استئناف مسيرة التطبيع مع الدول العربية، وفك طوق العزلة التي باتت تعاني منه اسرائيل دولياً بسبب تعنت نتنياهو، وسوف توظف الحكومة الاسرائيلية أية مكاسب تحرزها على هذا الصعيد لمزيد من الضغط على مسارات التفاوض العربية لابتزاز المزيد من التنازلات منها.

# (6)

- في ضوء الواقع الجديد، وما أشير إليه من احتمالات، أية سياسة فلسطينية تصبح مطلوبة؟ والجواب هو: سياسة جريئة للضغط على باراك وتضييق هامش المناورة المتاح أمامه ووضعه على المحك في مواجهة أمر واقع فلسطيني يقوم على استعادة عناصر القوة الفلسطينية بركائزها الثلاث: ١) حركة جماهيرية متصاعدة الفعل والتأثير ضد الاستيطان والاحتلال وفي سبيل حق العودة. ٢) وحدة وطنية بين مختلف جميع مكونات الحركة الفلسطينية. ٣) موقف سياسي واضح، رسمي ومعلن بانتهاء المرحلة الانتقالية وإنهائها وإعلان سيادة دولة فلسطين على أراضيها.

- إن الشروط باتت مؤاتية أكثر لنجاح هذا الخيار في ضوء نتائج الانتخابات الاسرائيلية وما كشفت عنه من ميل نحو الابتعاد عن سياسات التطرف، وهو ما يمكن أن يستثمر لتطويق أي ردود فعل اسرائيلية محتملة ولكن بشرط التحرك فوراً قبل أن تستهلكه - أي هذا الميل - مناورات باراك. وهذا يتطلب، بدوره، الإقدام فوراً على الخطوات الأربع التالية باعتبارها خطوات مترابطة ومتكاملة:

١- العمل على تطبيق قرار المجلس المركزي في جلسته الأخيرة (٢٧ إلى ٩٩/٤/٢٩) بشأن المضي قدماً في اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة المستقلة ومؤسساتها وتكريس سيادتها.

٢- دعوة المجلس المركزي لاستئناف جلساته فوراً بهدف اتخاذ قرار إنهاء المرحلة الانتقالية وانتهائها وإعلان سيادة دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ٦٧ بما فيها القدس، وإبطال كافة الالتزامات والترتيبات التي تتناقض مع حق السيادة.

٣- الشروع فوراً في إجراءات عملية لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني من خلال الشروع بالحوار الوطني والتقدم به بهدف استعادة الوحدة الوطنية على قاعدة البرنامج المشترك.

٤- المبادرة إلى التحرك لتوحيد الموقف العربي بهدف تحسين العلاقات مع جميع عواصم الطوق والعواصم العربية نحو إرساء العلاقات الفلسطينية ـ العربية على قواعد سليمة. وشرط نجاح وثبات هذا إعادة بناء الائتلاف الوطني في منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قواسم مشتركة تنتقل إلى سلام الشرعية الدولية وتقديم ورقة فلسطينية موحدة بهذا الخصوص.

• إن هذه الخطوات من شأنها أن تقود إلى التمهيد لاستعادة الترابط والتنسيق بين مسارات التفاوض العربية، وفرملة أية اندفاعات عربية نحو استئناف التطبيع مع حكومة باراك بهدف الضغط عليه للتقدم خطوات ملموسة نحو السلام.

• ولكن مراكز القرار في السلطة الفلسطينية تميل، كما هو معروف، نحو سياسة أخرى: سياسة تقوم على التردد والرهان على معادلة أوسلو والدور الأمريكي واستعدادات باراك وانتظار ما يمكن أن يقدمه من خلال تطبيق الاتفاقات الموقعة. إن مواجهة هذا الميل، وما يمكن أن يقود إليه من نتائج مدمرة، يتطلب تصعيد الضغط السياسي والجماهيري المسلط على السلطة للعمل على دفعها للاستجابة لهذه الخطوات التي يتطلبها بإلحاح الوضع المستجد.

١٩٩٩/٦/٦

# الملاحق

## ملحق رقم ١

# توزيع مقاعد الكنيست الخامسة عشرة على مختلف القوائم (٩٩/٥/٢٠)

| اسم القائمة | مكونات القائمة | عدد المقاعد | الأصوات (٪) |
|---|---|---|---|
| ١ ـ إسرائيل واحدة | العمل (٢٣) + غيشر (٢) + ميماد (١) | ٢٦ | ٢٠,٢ |
| ٢ ـ الليكود | - | ١٩ | ١٤,١ |
| ٣ ـ شاس | - | ١٧ | ١٣ |
| ٤ ـ ميرتس | - | ١٠ | ٧,٦ |
| ٥ ـ يسرائيل بعلياه[1] | - | ٦ | ٥,١ |
| ٦ ـ شينوي[2] | - | ٦ | ٥ |
| ٧ ـ حزب الوسط[3] | - | ٦ | ٥ |

(١) غادرها نائبان بعد تشكيل الحكومة في ٩٩/٧/٧ فانخفض تمثيل يسرائيل بعلياه من ٦ إلى ٤ نواب.

(٢) شينوي كان ممثلاً في الكنيست ١٣ و ١٤ بعضوين: ابراهام بوراز وأمنون روبنشتاين في قائمة حزب ميرتس وانشق عنها ابراهام بوراز وحده عام ٩٩.

(٣) تشكل حزب الوسط (المركز) من قادة بارزين في الليكود (اسحق مردخاي، روني ميلو، دان ميريدور)، التقوا مع شخصيات بارزة في حزب العمل أو محسوبة عليه كمعسكر (تسيم زفيلي، أوري سافير، أمنون شاحاك، داليا رابين).

| ٨ ـ المفدال | - | ٥ | ٤,٢ |
|---|---|---|---|
| ٩ ـ يهدوت هتوراه | أغودات يسرائيل + ديغل هتوراه | ٥ | ٣,٧ |
| ١٠ـ القائمة العربية الموحدة [١] | الحزب الديمقراطي+ الحركة الاسلامية + حزب الوحدة الوطنية | ٥ | ٣,٤ |
| ١١ ـ الاتحاد القومي[٢] | موليدت + حيروت + تكوما | ٤ | ٣ |
| ١٢ ـ إسرائيل بيتنا[٣] | - | ٤ | ٢,٦ |
| ١٣ـ الجبهة الديمقراطية (حداش) | - | ٣ | ٢,٦ |
| ١٤ـ التجمع الوحدوي الوطني[٤] | التجمع الوطني الديمقراطي + الحركة العربية للتغيير | ٢ | ١,٩ |
| ١٥ـ شعب واحد[٥] | - | ٢ | ١,٩ |
| المجموع | | ١٢٠ | ٪٩٣,٣ |

(١) بقيادة عبد الوهاب دراوشة وعبد المالك الدهامشة وهاشم محاميد.
(٢) بقيادة رحبعام زئيفي وبيني بيغن وحنان بورات. علماً أن بيغن انشق عن الليكود.
(٣) تشكل من نائبين انشقا عن يسرائيل بعلياه تحالفا مع ليبرمان (المدير السابق لمكتب رئيس الوزراء نتنياهو) وبقيادته.
(٤) التجمع الوطني الديمقراطي بقيادة عزمي بشارة. الحركة العربية للتغيير بقيادة د. أحمد طيبي.
(٥) رئيس هذه القائمة عمير بيرتس سكرتير الهستدروت، انشق عن حزب العمل عام ٩٩ ومعه حاييم كاتس.

## ملحق رقم ٢

# أعضاء الكنيست الخامسة عشرة
# (كما في ٢٠ أيار / مايو ١٩٩٩)

**I - إسرائيل واحدة (٢٦ مقعداً)**

١ - ايهود باراك
٢ - شمعون بيرس
٣ - دافيد ليفي
٤ - شلومو بن - عامي
٥ - يوسي بيلين
٦ - متان فلنائي
٧ - أبراهام بورغ
٨ - رعنان كوهين
٩ - عوزي برعام
١٠ - داليا ايتسيك
١١ - بنيامين بن - اليعيزر
١٢ - حاييم رامون
١٣ - ايلي غولد شميت
١٤ - ابراهام شوحاط
١٥ - يائيل دايان
١٦ - عوفر بينس - باز
١٧ - ميخائيل ميلكيئور
١٨ - مكسيم ليفي
١٩ - افرايم سنيه
٢٠ - نواف مصالحه
٢١ - ابراهام يحزقئيل
٢٢ - سوفا لاندفر
٢٣ - صالح طريف
٢٤ - شالوم سمحون
٢٥ - يوسي كاتس
٢٦ - شيري وايزمن

---

**II - الليكود (١٩ مقعداً)**

١ - بنيامين نتنياهو
٢ - سيلفان شالوم
٣ - موشيه كتساف
٤ - ليمور ليفنات
٥ - مئير شطريت
٦ - جدعون عزرا
٧ - ناعومي بلومنتال
٨ - اريئيل شارون
٩ - عوزي لنداو
١٠ - رؤوفين ريفلين

١١ - داني نافيه
١٢ - تساحي هنغبي
١٣ - يسرائيل كاتس
١٤ - ميخائيل ايتان
١٥ - يهوشع متسا
١٦ - موشيه ارينز
١٧ - ابراهام هيرشسون
١٨ - تسيبي ليفني
١٩ - أيوب القرا

**III - شاس (١٧ مقعداً)**

١ - ارييه غمليئيل
٢ - الياهو سويسا
٣ - الياهو يشاي
٤ - شلومو بنيزري
٥ - يتسحاق كوهين
٦ - أمنون كوهين
٧ - نسيم دهان
٨ - دافيد أزولاي
٩ - دافيد تال
١٠ - يتسحاق فاكنين
١١ - رحاميم ملّول
١٢ - مشولام نهاري
١٣ - يتسحاق سبان
١٤ - نسيم زئيف
١٥ - يعيش يئير بيرتس
١٦ - عوفر حوغي
١٧ - يتسحاق غاغولا

**IV - ميرتس - إسرائيل الديمقراطية (١٠ مقاعد)**

١ - يوسي سريد
٢ - ران كوهين
٣ - حاييم أورون
٤ - امنون روبنشاتين
٥ - عنات مؤور
٦ - زهافا غال - اون
٧ - أفاشالوم فيلان
٨ - ايلان غِلاؤون
٩ - ناعومي حزان
١٠ - حسنية جبارة

**V - يسرائيل بَعَلياه (٦ مقاعد)**

١ - ناتان شرانسكي
٢ - يولي ايدلشتاين
٣ - رومان برونفمان
٤ - مارينا سولودكين
٥ - غينادي ريغر
٦ - الكسندر تسينكر

**VI - شينوي (٦ مقاعد)**

١ - يوسف لبيد
٢ - ابراهام بوراز
٣ - يهوديت نؤوت
٤ - يوسف باريتسكي
٥ - اليعيزر زنديبرغ
٦ - فكتور بريلوفسكي

**VII - حزب الوسط (٦ مقاعد)**

١ - يتسحاق مردخاي
٢ - امنون ليبكين - شاحك
٣ - دان ميريدور
٤ - روني ميلو
٥ - أوري سافير
٦ - داليا رابين - فيلوسوف

**VIII- الحزب الديني القومي (٥مقاعد)**

١ - يتسحاق ليفي
٢ - حاييم دروكمان
٣ - شاؤول يهالوم
٤ - يغآل بيبي
٥ - زفولون أورليف

**IX - يهدوت هتوراه (٤ مقاعد)**

١ - مئير بورروش
٢ - ابراهام رافيتس
٣ - يعقوب ليتسمان
٤ - موشيه غفني

**X - القائمة العربية الموحدة (٥مقاعد)**

١- عبد المالك دهامشه
٢ - طلب الصانع
٣- هاشم محاميد
٤ - توفيق الخطيب
٥ - محمد كنعان

**IX - حزب الوحدة القومية (٤مقاعد)**

١ - رحبعام زئيفي
٢ - حنان بورات
٣ - ميخائيل كلاينر
٤ - بنيامين ألون

**XII - اسرائيل بيتنا (٤ مقاعد)**

١ - افيغدور ليبرمان
٢ - يوري ستيرن
٣ - ميخائيل نودلمان
٤- اليعيزر كوهين

**XIII - الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة - حداش (٣ مقاعد)**

١ - محمد بركة
٢ - عصام مخّول
٣ - تمار غوزانسكي

**XIV - التجمع الوحدوي الوطني (مقعدان)**

١ - عزمي بشارة
٢ - أحمد الطيبي

**XV - شعب واحد (مقعدان)**

١ - عمير بيرتس
٢ - حاييم كاتس

## ملحق رقم ٣

# الكتل المشاركة في الحكومة الائتلافية الموسعة (٧/٧/ ١٩٩٩)[1]

| | عدد المقاعد في الكنيست | عدد الوزراء |
|---|---|---|
| ١ ـ اسرائيل واحدة | ٢٦ | ١١ |
| ٢ ـ شاس | ١٧ | ٤ |
| ٣ ـ ميرتس | ١٠ | ٣ |
| ٤ ـ يسرائيل بعلياه[2] | ٦ | ١ |
| ٥ ـ حزب الوسط (المركز) | ٦ | ٢ |
| ٦ ـ المفدال | ٥ | ١ |
| ٧ ـ يهدوت هتوراه[3] | ٤ | ـ |
| | ٧٤ | ٢٢ + ١ = ٢٣ |

(١) تشكلت في ٧/٧/ ٩٩ من ١٨ وزيراً ثم توسعت في ٩٩/٨/٥ إلى ٢٣ وزيراً بإضافة خمسة وزراء منهم وزير بتعيين شخصي من باراك.

(٢) بين تشكيل الوزارة وتوسيعها غادر كتلة يسرائيل بعلياه وزيران فتراجعت مقاعدها من ٦ إلى ٤ مقاعد.

(٣) يهدوت هتوراه جزء من الائتلاف دون مشاركة في الوزارة.

## ملحق رقم ٤

# خطة من خمس مراحل [١]
# خطة باراك للسلام مع سوريا ولبنان

يخطط رئيس الوزراء المنتخب ايهود باراك لانسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان في إطار خطة شاملة تتضمن مراحل عدة، وتكشف هنا للمرة الأولى.

وفي الوقت الذي لم تستكمل فيه كل التفاصيل ولا يستبعد ادخال تعديلات، فإنه يمكن مع ذلك تحديد المبادئ الأساسية:

**المرحلة الأولى**

ستصدر الحكومة الإسرائيلية اعلاناً يمهد الطريق لاستئناف مفاوضات السلام مع السوريين. وسيتضمن الإعلان على الأقل استجابة جزئية للشروط التي وضعها (الرئيس حافظ الأسد) لاستئناف المفاوضات.

ويقول السوريون ان رئيس الوزراء (الراحل) يتسحاق رابين وافق على انسحاب كامل من مرتفعات الجولان، وانه في أعقاب ذلك جرت مفاوضات في واي بلانتيشن في شباط (فبراير) عام ١٩٩٦ تم التوصل فيها إلى اتفاق على «٨٠ في المئة من القضايا». وهكذا، يطالب الرئيس السوري بأن تعلن إسرائيل استعدادها لاستئناف المفاوضات «من النقطة التي توقفت عندها».

وتقول إسرائيل ان رابين لم يوافق على انسحاب كامل من مرتفعات الجولان، بل بالأحرى أبلغ الاميركيين في محادثات خاصة انه سيكون مستعداً لمناقشة انسحاب إلى الحدود الدولية على مرتفعات الجولان، شرط أن توافق سوريا على رزمة شاملة

(١) «يديعوت احرونوت»، ١٩٩٩/٥/٢٠.

من الترتيبات الأمنية التي كانت تطالب بها الدولة العبرية. وتقول إسرائيل أيضاً أنه في الوقت الذي تحقق فيه بعض التقدم في مجرى مفاوضات واي، فإنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاقات في ما يتعلق بالترتيبات الأمنية أو قضايا مهمة أخرى. لذا رفضت حكومة (بنيامين) نتنياهو أن تعلن استعدادها استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها، حسب التفسير السوري.

ولمح مساعدون مقربون من باراك أنه سيكون مستعداً للإدلاء بتصريح ما وفق الصياغة التالية: «إسرائيل مستعدة لمعاودة المفاوضات مع سوريا من النقطة التي توقفت عندها، بالاستناد إلى ما تحقق من تفاهم والقضايا التي كان جرى الاتفاق في شأنها فعلاً بشكل رسمي»، من دون إضافة أي شيء آخر ومن دون أي تفسير. وسيسمح هذا التصريح المبهم للأسد أن يعتبره بمثابة إنجاز، إذ سيحصل على تعهد، وهو ما سيقوله الاميركيون بشكل صريح، بأن إسرائيل مستعدة لأن تبحث مع سوريا مطالبها الإقليمية القصوى بالنسبة إلى الجولان.

وسيكون للولايات المتحدة وأوروبا (خصوصاً فرنسا وألمانيا) دور مهم في هذه المرحلة، وذلك بممارسة ضغوط واعطاء حوافز للأسد كي يقبل هذه الصيغة التي تمثل حلاً وسطاً، للعودة إلى مائدة المفاوضات.

**المرحلة الثانية**

تستأنف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، مع ادراج المشكلة في لبنان ضمن القضايا على جدول الأعمال. وحال استئناف المفاوضات، ستقترح الولايات المتحدة، وربما الأوروبيون أيضاً، ان تقدم سوريا على «خطوة للتعبير عن حسن النية» وتضمن أن يوقف حزب الله هجماته ضد إسرائيل في منطقة الحزام الأمني، على الأقل لفترة محددة بأشهر عدة، إلى أن يتضح فيما إذ كان هناك تقدم في المفاوضات.

**المرحلة الثالثة**

حالما تنتقل المفاوضات مع سوريا إلى مستوى اكثر تقدماً، تجتمع لجنة عسكرية إسرائيلية ــ سورية ــ لبنانية، يحضرها أيضاً ممثلون أميركيون وأوروبيون. وستبحث اللجنة انسحاباً على مراحل للقوات الإسرائيلية إلى الحدود

الدولية، ودخول الجيش اللبناني وقوة دولية لحفظ السلام إلى أي منطقة يخليها الجيش الإسرائيلي، واعطاء ضمانات في شأن السلامة الشخصية لكل جنود جيش لبنان الجنوبي الذين سيبقون في جنوب لبنان وعائلاتهم. وفي المقابل، ستساعد إسرائيل على إعادة توطين كل أولئك الجنود في جيش لبنان الجنوبي الذين يريدون أن يغادروا المنطقة وعلى إعادة تأهيلهم اقتصادياً.

**المرحلة الرابعة**

عند الاقتراب من نهاية المفاوضات مع سوريا في شأن مرتفعات الجولان، يبدأ الجيش الإسرائيلي بإعادة الانتشار على طول الحدود الدولية مع لبنان، فيما ستنتشر قوة حفظ السلام الدولية في المنطقة (التي سيتم الجلاء عنها). ويتقرر أن تبقى هذه القوة هناك إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق موقع بشكل نهائي مع سوريا ولبنان. وسيغير الجيش الإسرائيلي طابع نشاطه لضمان سلامة البلدات والكيبوتسات الشمالية وسيحتفظ بحريته في القيام بعمليات في عمق الأراضي اللبنانية.

**المرحلة الخامسة**

حالما يتم التوصل إلى اتفاق مع سوريا، سيجري التوصل إلى ترتيب عسكري - أمني مع لبنان، وتكون سوريا بمثابة الضامن. وفي إطار هذا الترتيب، ستتعهد الحكومتان السورية واللبنانية بالحيلولة دون شن أعمال عدائية ضد إسرائيل من أراضي لبنان. وستقوم القوة المتعددة الجنسيات بنقل السيطرة على الأراضي في جنوب لبنان إلى الجيش اللبناني كمرحلة أخيرة.

وإذا بدأت حكومة باراك بتنفيذ هذه الخطة فوراً، يتوقع أن يستغرق انجازها وقتاً طويلاً، حتى إذا لم تكن هناك أي قلاقل من الجانب الفلسطيني. ولهذا السبب تشير التقديرات إلى أن إنجاز الخطة سيستغرق سنة على الأقل.

وبالإضافة إلى «العنصر السوري» في حل مشكلة لبنان، ينوي باراك أيضاً أن يقترح خطوات عملية من شأنها تشجيع اللبنانيين، بما في ذلك حزب الله وأمل، فضلاً عن جيش لبنان الجنوبي، على الموافقة على الترتيبات. وستتضمن هذه الخطوات،

التي يسميها باراك «الجزر والعصي»، التهديد بتوجيه ضربات عسكرية قوية إذا تعرضت البلدات والكيبوتسات شمال إسرائيل إلى الإزعاج مجدداً بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من الحزام الأمني، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من الحوافز الاقتصادية، بمساعدة المجتمع الدولي، شرط الحفاظ على السلام والهدوء.

ويعارض باراك بقوة انسحاباً إسرائيلياً من طرف واحد من جنوب لبنان طالما لا يوجد اتفاق على منع الأعمال الإرهابية ضد التجمعات السكنية في الجليل من الحدود اللبنانية. في المقابل، تستند خطة باراك على تقويمات لعملاء للاستخبارات الإسرائيلية ومسؤولين رفيعي المستوى من واشنطن وباريس على السواء، ويبدو أن هؤلاء مقتنعون بأن الأسد سيوافق على تهدئة الأمور في لبنان، موقتاً على الأقل، إذا تم العثور على صيغة تتيح استئناف المفاوضات الإسرائيلية - السورية للتوصل إلى ترتيبات الوضع النهائي على مرتفعات الجولان (...).

ويعتقد باراك أن خطته لن تملك أي فرصة للنجاح إلا إذا ساهم الاميركيون والأوروبيون بكل قوة وتصميم ودعموا الاقتراح الإسرائيلي عبر الوساطة والضغوط الدبلوماسية وتوفير الحوافز التي ستشجع سورية على التعامل مع الاقتراح الإسرائيلي بمنظور إيجابي.

وتشير مراسلتنا نحاما دويك إلى أن باراك شكل فريقاً أمنياً - دبلوماسياً قبل نحو شهر لتفحص الجوانب الأمنية والعواقب الدبلوماسية لسحب الجيش الإسرائيلي من لبنان في غضون سنة. ولم يقدم هذا الفريق، الذي سيباشر أعماله بعد تشكيل الحكومة، توصياته النهائية حتى الآن.

## ملحق رقم ٥

# خطوط الاساس لحكومة باراك
# (مقتطفات)

### عـــام

١ ـ ١: إن الأهداف الرئيسية للحكومة هي: الأمن القومي والشخصي من خلال الكفاح الذي لا يكل ضد الإرهاب؛ انهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي من خلال تحقيق سلام حقيقي؛ منع الحروب وسفك الدماء؛ الحرب على البطالة وتشجيع نمو مستقر يخلق فرص العمل؛ تقليص الفجوات الاجتماعية؛ تشجيع الهجرة واستيعاب المهاجرين عبر الاندماج والشراكة؛ ايجاد ظروف معيشية وبيئة توفر الإحساس بوجود هدف وأمل، وتشجع على الهجرة إلى إسرائيل؛ تحصين الديمقراطية، وسلطة القانون، والتراث اليهودي، وحقوق الإنسان، مع احترام المحاكم؛ الوعد بفرص متساوية للجميع؛ جعل التعليم في رأس أولوياتها، وضمان التعليم للجيل الناشئ منذ حضانة الأطفال حتى الجامعة؛ ومكافحة العنف وحوادث الطرق.

١ ـ ٢: ستعمل الحكومة الإسرائيلية من أجل إنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي بالوسائل السلمية، ومن خلال التمسك، بثبات، بأمن إسرائيل القومي وسلامتها ونموها. وستسعى الحكومة لتحقيق سلام يقوم على أساس الاحترام المتبادل ويضمن أمن الدولة وسائر مصالحها الحيوية ويوفر الأمن الشخصي لمواطنيها جميعاً.

١ ـ ٣: ستعمل الحكومة من أجل الوحدة الوطنية ـ مع تأليف القلوب بين جميع مواطني إسرائيل، والتشجيع على التسامح والاعتدال واحترام الآخرين ـ ومن أجل رأب الصدوع في صفوف الأمة، بما يبعث الأمل بمستقبل افضل لجميع

مواطني الدولة، عرباً ويهوداً، علمانيين ومتدينيين.

١ ـ ٤: ستعمل الحكومة من أجل ضمان أن تظل إسرائيل دولة يهودية، ديمقراطية وصهيونية مع وجود حقوق متساوية لجميع مواطنيها، وتقوم بالتشجيع على الهجرة.

[.....]

**السلام والأمن وعلاقات إسرائيل الخارجية**

٢ ـ ١: تنظر الحكومة إلى السلام بصفته قيمة حقيقية للحياة في إسرائيل، تستمد جذورها من رؤيا الأنبياء، كما وجدت لها تعبيراً في إعلان الاستقلال وفي التطلع الدائم للشعب الإسرائيلي إلى السلام والأمن. وتعتقد الحكومة أن في الإمكان إنهاء دورة سفك الدماء في المنطقة. ويرتكز صنع السلام على قوة الجيش الإسرائيلي والقوة العامة لإسرائيل، والقدرات الردعية للدولة، والرغبة في إحلال الاستقرار في الشرق الأوسط ـ الأمر الذي سيسمح بتوجيه الموارد نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢ ـ ٢: إن السلام هو أحد مكونات المفهوم الأمني القومي وعلاقات إسرائيل الخارجية. وسترتكز الترتيبات ومعاهدات السلام التي ستكون إسرائيل شريكاً فيها على الحفاظ على أمن إسرائيل ومصالحها القومية، بالاستناد إلى الدعم الواسع الذي يقدمه الشعب في إسرائيل.

٢ ـ ٣: ستطور الحكومة منعة الجيش الإسرائيلي باعتباره قوة إسرائيل الدفاعية والردعية.

٢ ـ ٤: ستشن الحكومة حرباً شاملة على المنظمات الارهابية وعلى الذين يبادرون إلى الإرهاب وينفذونه، وستضمن الأمن الشخصي لسكان إسرائيل جميعاً.

٢ ـ ٥: ستعمل الحكومة، كجزء من سياستها الرامية إلى احلال السلام في الشرق الأوسط وتوطيده، على تطوير آليات للتعاون السياسي والاقتصادي والعلمي والثقافي بين شعوب المنطقة.

٢ ـ ٦: ستعمل الحكومة على تسريع المفاوضات مع الفلسطينيين، على

أساس العملية [السلمية] القائمة، بهدف إنهاء الصراع من خلال تسوية دائمة تضمن أمن إسرائيل ومصالحها الحيوية. وسيتم عرض التسوية الدائمة للمصادقة عليها في استفتاء عام.

٢ ـ ٧: ستحترم الحكومة الاتفاقات التي وقعتها إسرائيل مع الفلسطينيين وستنفذها، مع الإصرار، في الوقت نفسه، على أن تقوم السلطة الفلسطينية أيضاً باحترام هذه الاتفاقات وتنفيذها.

٢ ـ ٨: ستستأنف الحكومة المفاوضات مع سوريا بهدف ابرام معاهدة سلام معها ـ سلام كامل يعزز أمن إسرائيل ويقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، وعلى وجود علاقات طبيعية بين دولتين جارتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام. وستعرض معاهدة السلام مع سوريا للمصادقة عليها في استفتاء عام.

٢ ـ ٩: ستعمل الحكومة من أجل اخراج الجيش الإسرائيلي من لبنان، مع ضمان رفاه سكان الشمال وأمنهم، والتطلع إلى ابرام معاهدة سلام مع لبنان.

٢ ـ ١٠: تعتبر الحكومة مصر والأردن والسلطة الفلسطينية شركاء مهمين في الجهد المبذول لاحلال السلام في منطقتنا، وستقيم حواراً سياسياً مستمراً مع كل منها. وستعمل الحكومة أيضاً من أجل دعم التفاهم والصداقة، وكذلك من أجل تطوير الاقتصاد والتجارة السياحية بين الشعب الإسرائيلي والشعوب المصرية والأردنية والفلسطينية.

٢ ـ ١١: ستقيم الحكومة حواراً مستمراً مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بمواقفها من التسوية الدائمة. وسيتناول الحوار أيضاً المساعدات السياسية والاقتصادية والدفاعية الاميركية لإسرائيل. وستعمل الحكومة على تعميق الصداقة المميزة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وعلى استمرار التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وتطويره.

٢ ـ ١٢: ستعمل الحكومة على تقوية وتعزيز العلاقات بالاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وستعمل الحكومة أيضاً على تقوية العلاقات بروسيا ودول

رابطة الدول المستقلة والصين، وكذلك بالأسرة الدولية بكاملها.

٢ ـ ١٣: ستبذل الحكومة قصارى جهودها من أجل الإفراج عن أسرى الحرب والجنود المفقودين، واعادتهم إلى إسرائيل.

**القـدس**

٣ ـ ١: ان القدس الكبرى، عاصمة إسرائيل الأبدية، ستبقى موحدة وكاملة تحت سيادة إسرائيل.

٣ ـ ٢: سيضمن لأبناء كل الأديان الوصول بحرية إلى الأماكن المقدسة، وحرية العبادة.

٣ ـ ٣: ستعمل الحكومة من أجل تطوير القدس وازدهارها، واستمرار البناء فيها ـ لما فيه رفاه جميع سكانها.

**الاستيطان**

[......]

٤ ـ ٢: إلى أن يتم تحديد وضع المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة وغزة، في إطار التسوية الدائمة، لن تبنى مستوطنات جديدة ولن يلحق أي ضرر بالمستوطنات القائمة.

٤ ـ ٣: ستعمل الحكومة على ضمان أمن السكان اليهود في يهودا والسامرة وغزة، وتقديم الخدمات الحكومية والبلدية الاعتيادية ـ بما يتساوى مع الخدمات المقدمة إلى سكان جميع المستوطنات الأخرى في إسرائيل. وستلبي الحكومة حاجات التنمية المتواصلة للمستوطنات القائمة. وستطبق المعايير الاجتماعية ـ الاقتصادية بالتساوي على جميع المستوطنات في أي مكان.

[.......]

**الاقتصاد والمجتمع**

٧ ـ ٧: ستشجع الحكومة على خصخصة المشاريع التي تملكها الدولة، من خلال الحوار مع المستخدمين، ومن خلال منح المستخدمين، قدر الإمكان، فرصة

الحصول على اسهم في المشاريع التي تباع. وفي كل اقتراح بيع، سيجرى حوار مع نقابات المستخدمين في المشروع أو المعمل أو الشركة، في محاولة لاحترام الاتفاق الجماعي الذي تم توقيعه مع المستخدمين.

[......]

## الهجرة واستيعاب المهاجرين

٨ ـ ١: ستسعى الحكومة للتشجيع على الهجرة واستيعاب المهاجرين. ولن يتحقق اندماج المهاجرين في المجتمع الإسرائيلي إلا عبر الحوار والتعاون مع المهاجرين أنفسهم [.....].

## الدين

١٠ ـ ١: تدرك الحكومة الحاجة إلى وضع حل ملائم للعلاقة بين الدين والدولة، عبر الحوار وتأسيس ميثاق بين القطاعات الدينية والعلمانية ـ يقوم على أساس الإجماع والتسامح المتبادل والتأليف بين قلوب جميع أجزاء الأمة.

١٠ ـ ٢: ستعمل الحكومة على سن تشريع في الكنيست، طبقاً لقرارات محكمة العدل العليا، وعبر حوار مسبق وجهود من أجل التوصل إلى تفاهم مع كل الأطراف المعنية، فيما يتعلق بالتجنيد العسكري والإعفاء من الخدمة العسكرية الممنوح لطلبة المدارس الدينية.

[.....]

## مكانة العرب الإسرائيليين

١٢ ـ ١: ستعمل الحكومة على ايجاد حقوق كاملة ومتساوية لجميع العرب والبدو والدروز والشركس وسواهم من مواطني إسرائيل. وستعمل من أجل المساواة في التعليم والتشغيل والإسكان والبنية التحتية، ومن أجل تصحيح التفاوتات السابقة فيما يتعلق بتخصيص الموارد وتيسُّر الخدمات العامة.

١٢ ـ ٢: ستعمل الحكومة على تحسين وضع السلطات (المحلية) العربية وايجاد فرص عمل من خلال تصنيع المناطق العربية والدرزية، وكذلك ردم

الفجوات، بالتدريج، بين مختلف القطاعات السكانية في إسرائيل فيما يتعلق بالبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

[.....]

١٢ ـ ٥: ستقدم الحكومة ترتيبات لتوطين البدو بالنقب، تقوم على أساس حل متكامل لتوطينهم وترتيب لحل مشكلة الأرض.

١٢ ـ ٦: ستعمل الحكومة على ايجاد فرص عمل للقطاع العربي على أعلى مستويات الحكومة والخدمة المدنية. وستخصص الحكومة فرص عمل إضافية من أجل دمج الأكاديميين العرب في الحكومة والمؤسسات العامة.

١٢ ـ ٧: ستعمل الحكومة على وضع حلول للمشكلات المزمنة مثل مشكلة الاعتراف بالقرى العربية غير المعترف بها، ومشكلة تخصيص الأراضي للاستعمال العام، ومشكلات البدو في النقب [....] ـ طبقاً للمبادئ التي أقرتها اللجان الوزارية للحكومات السابقة.

[......] ■

## ملحق رقم ٦

# كلمة رئيس الحكومة الإسرائيلية، ايهود باراك أمام الكنيست لنيل الثقة بحكومته القدس ١٩٩٩/٧/٦ (مقتطفات)

[.....]

انه لمن دواعي اعتزازي أن أقدم للشعب ولهذا المجلس حكومة جديدة، واسعة وجيدة وممثلة [لجميع شرائح الشعب]، ومدعومة من الأكثرية العظمى من أعضاء الكنيست ومن مواطني الدولة. وليس سدى أنني استنفذت كامل المهلة الزمنية التي يحددها القانون لتأليف الحكومة. ولم أسلك طريقاً سهلة. قد ألزمتني العبر المستخلصة من التاريخ اليهودي وعمق الصدوع الاجتماعية والسياسية في إسرائيل اليوم، بأن أختار الطريق الطويلة والتي تتطلب الصبر من أجل تحقيق الهدف الذي وضعته لنفسي: تأليف حكومة تؤدي مهماتها خلال فترة تتخذ فيها قرارات قومية صعبة، من خلال الإجماع والتوازن بين معظم فئات الشعب [....]

[.....]

إن الخطوط الأساسية للحكومة والاتفاقات الائتلافية موجودة أمامكم. كل شيء واضح وجلي تماماً. وليس هناك أية أشياء مخفية، ولا وجود لاتفاقات سرية، ولا تفاهمات جرت «تحت الطاولة». وكما رأيتم، ليس ثمة أية التزامات مالية أو امتيازات لقطاعات أو مجموعات معينة.

[.....]

[.....] نحن نعلم أن انتصار الصهيونية لن يكون كاملاً إلى حين تحقيق سلام

حقيقي، وأمن كامل، وعلاقات صداقة وثقة وتعاون مع جيراننا جميعاً لذلك سيكون الهدف الأسمى للحكومة جلب السلام والأمن لإسرائيل، مع الحفاظ على مصالح إسرائيل الحيوية. إن الاختراق التاريخي العظيم نحو السلام حدث قبل ٢٠ عاماً بفضل الرؤيا والشجاعة اللتين تحلى بهما زعيمان عظيمان: مناحم بيغن وأنور السادات رحمهما الله.

[.....]

وكانت حكومة بنيامين نتنياهو قد استهلت عهدها فعلاً ببروتوكول الخليل، لكنها لم تكن قادرة على تطبيق اتفاقات واي التي وقعتها.

ومن واجبنا الآن أن نكمل المهمة، وأن نقيم سلاماً شاملاً في الشرق الأوسط الذي شهد الكثير من الحروب. إن من واجبنا تجاه أنفسنا وتجاه أبنائنا أن نتخذ خطوات حاسمة من أجل تقوية إسرائيل عبر إنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وهذه الحكومة مصممة على بذل كل الجهود وسلوك كل الطرق والقيام بكل شيء ضروري من أجل أمن إسرائيل وتحقيق السلام والحيلولة دون نشوب حرب.

لدينا واجب تاريخي يقضي بالاستفادة من «نافذة الفرص» التي انفتحت أمامنا لنحقق لإسرائيل الأمن والسلام في المدى البعيد. ونحن نعرف أنه لا يمكن إقامة سلام شامل ودائم إلا إذا كان يستند، في آن واحد، إلى أربعة أعمدة هي: مصر والأردن وسوريا ولبنان، ككتلة واحدة بمعنى ما، والفلسطينيون طبعاً. وما دام السلام لم يقم على هذه الأعمدة الأربعة جميعها، فإنه سيظل غير كامل وغير دائم. وعلى الدول العربية أن تعلم أن إسرائيل القوية والواثقة من نفسها هي فقط يمكنها جلب السلام.

ومن هنا أدعو اليوم كل زعماء المنطقة إلى مد أيديهم في اتجاه يدنا الممدودة، والى إقامة «سلام الشجعان»، في منطقة شهدت الكثير من الحروب والدماء والمعاناة. وأريد أن أقول لجيراننا الفلسطينيين: إن الصراع المرير بيننا جلب الكثير من المعاناة لشعبينا. والآن، ليس هناك من سبب لتصفية حسابات

تتعلق بأخطاء تاريخية. ربما كان من الممكن أن تسلك الأمور وجهة أخرى، لكننا لا نستطيع تغيير الماضي؛ كل ما يمكننا عمله هو جعل المستقبل أفضل. وأنا لا أدرك معاناة شعبي فحسب، بل أعترف أيضاً بمعاناة الشعب الفلسطيني. وطموحي ورغبتي هما في إنهاء العنف والمعاناة، والعمل مع القيادة الفلسطينية المنتخبة، وعلى رأسها الرئيس ياسر عرفات، من منطلق الشراكة والاحترام، من أجل التوصل معاً إلى تسوية عادلة ومتفق عليها، تحقق التعايش في حرية وازدهار وحسن جوار على هذه الأرض المحبوبة التي سيعيش عليها الشعبان دائماً.

وأقول للرئيس السوري حافظ الأسد إن الحكومة الإسرائيلية الجديدة مصممة على دفع المفاوضات، في أقرب وقت ممكن، من أجل التوصل إلى معاهدة سلام وأمن ثنائية كاملة، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

[....]

إنني أنوي وضع حد لوجود الجيش الإسرائيلي في لبنان خلال عام واحد، وأن ينتشر الجيش الإسرائيلي، بموجب اتفاق، على امتداد الحدود، وإعادة أبنائنا إلى ديارهم، مع اتخاذ التدابير الضرورية لضمان رفاه وأمن السكان على الحدود الشمالية، وكذلك مستقبل اللبنانيين العاملين في مجالي الأمن والمساعدة المدنية، الذين عملوا إلى جانبنا، طوال هذه الأعوام، من أجل سكان المنطقة.

[.....]

هاتان المهمتان ـ التوصل إلى تسوية دائمة مع الفلسطينيين، وتحقيق السلام مع سوريا ولبنان ـ تنطويان، في نظري، على القدر نفسه من الحيوية والأهمية. ولا تتقدم إحداهما على الأخرى، أو تسبقها، في سلم الأولويات.

وهدف الحكومة هو العمل، في الوقت نفسه، من أجل تقريب السلام على كل الجبهات، ولكن من دون التراخي بشأن حاجات إسرائيل الأمنية ومصالحها الأكثر حيوية، وفي المقام الأول منها، القدس الموحدة تحت سيادتنا، عاصمة إسرائيل الأبدية.

لن تردعنا الصعوبات. وأنا أعرف جيداً أن في انتظارنا مفاوضات صعبة ومفعمة بالأزمات، وفترات من المدّ والجزر، قبل أن نصل إلى الهدف المنشود.

وأستطيع فقط أن أعد بأنه إذا كشف الطرف الآخر على الدرجة نفسها من التصميم والإرادة الطيبة للتوصل إلى اتفاق كما هو الحال في جانبنا، فإنه لن توجد قوة في العالم تستطيع منعنا من تحقيق السلام هنا.

وفي هذا السياق، فإنني أعلق أهمية عظيمة على دعم شريكينا في معاهدات السلام: مصر والأردن. وأنا أعتقد أن في إمكان الرئيس حسني مبارك والملك عبد الله القيام بدور حيوي في إيجاد الديناميات وأجواء الثقة التي نحن في أمسّ حاجة إليها من أجل التقدم نحو السلام. وفي إمكانهما أيضاً دعم التربية على السلام بين أبناء مصر والأردن والفلسطينيين. وفي المستقبل سوريا ولبنان أيضاً ـ التربية على السلام، التي هي شرط لأي سلام بعيد المدى ودائم. وأعتقد أن في إمكان الملك المغربي الحسن أيضاً أن يساهم في ذلك. وكذلك الأمر بالنسبة إلى بلاد أخرى كانت فتحت في الماضي قنوات اتصال مع إسرائيل، من أجل التعاون على صعيد العملية السلمية في مجالات شتى. وأنا أتطلع إلى مواصلة هذه الاتصالات بثبات لإيجاد مناخ إقليمي مريح يمكن أن يساعد المفاوضات.

ومن نافل القول إن المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة هي شرط أساسي لأي تقدم نحو حل الصراع في المنطقة. إن الصداقة مع أميركا، بقيادة الرئيس كلينتون، وما أبدته من سخاء ودعم كثيف للعملية السلمية في الشرق الأوسط يشكلان عنصراً حيوياً في فرصة تحقيق هدفنا. وسأتوجه إلى الولايات المتحدة قريباً، تلبية لدعوة من الرئيس كلينتون، الصديق المخلص لإسرائيل، من أجل تدارس مجمل القضايا التي تواجهنا، وفي المقام الأول منها استئناف العملية السلمية على جميع المسارات، وتعزيز قوة إسرائيل وأمنها.

**سيدي الرئيس، أعضاء الكنيست،**

تكمن ضمانة الاتفاقات السلمية وتطبيقها في قوة الجيش الإسرائيلي، ولذلك سنسعى جاهدين لتقوية الجيش الإسرائيلي، و [ضمان] نوعية قادته وجنوده،

وإمداده بأفضل أنظمة التربية والتكنولوجيا، وتدريبه ولياقته، وقدرته على أن يظل دائماً مستعداً للردع والرد على الأخطار البعيدة والقريبة، وعلى كل أنواع التهديدات، سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية. لكن الأمن لا توفره الدبابات والطائرات وزوارق الصواريخ فحسب. إن الأمن يوفره الأفراد، في الدرجة الأولى. فهم الذين يصوغون متانة المجتمع والقوة القومية لإسرائيل. لذلك، وإضافة إلى دفع الأمن والسلام والسياسة الخارجية، وبما لا يقل أهمية وإلحاحاً من ذلك، فإن الحكومة ملزمة بمواجهة تحديات المجتمع والاقتصاد وحاجات المواطن.

[.....]

إن هذه الحكومة التي أطلب إليكم منحها ثقتكم هي حكومة تتجه نحو السلام والأمن والتعليم والصحة والرفاه، نحو المساواة المدنية الكاملة والعدالة الاجتماعية، نحو اقتصاد حر ومزدهر ونمو واجتثاث البطالة والفقر، نحو الهجرة وتقوية الروابط بين إسرائيل والمهجر، نحو تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون.

[.....]

إن هذه الحكومة لن تدير ظهرها لأية مجموعة أو فئة أو قطاع أو تيار أيديولوجي في المجتمع الإسرائيلي. وهي ستكون حكومة حوار متواصل وانفتاح وانتباه. حكومة ستتطلع إلى تحقيق «إجماع قومي جديد»، لكنها لن تتملص من اتخاذ القرارات أو تفرض على نفسها الشلل والجمود. وأنا أعلم وأدرك بالضبط الاتجاه الذي يجب أن تسلكه الحكومة والغاية التي يجب أن تصل إليها، وأنا أعتزم قيادة هذه المسيرة حتى خط النهاية.

أخيراً، وكما تعهدت، إذا تطلب الأمر اتخاذ قرارات تاريخية حاسمة، وعندما يتطلب ذلك، فإن الجمهور بكامله سيُدعى إلى اتخاذ قرار في استفتاء عام بحسب إرادته ذات السيادة.

[......] ■

# لقاء القاهرة والبيان المشترك
## ٢٢، ٢٣/٨/١٩٩٩

صالح زيدان

# (1)

إنعقدت في القاهرة يومي ٢٢و٢٣/ ٨/٩٩ إجتماعات الحوار بين وفدي حركة فتح والجبهة الديمقراطية[١] تتويجاً لأعمال تحضيرية على إمتداد أسابيع عديدة استهدفت الإتفاق على الأساس السياسي للحوار بحيث تأتي نتائجه بموقف سياسي متماسك يؤسس لحوار وطني شامل على أبواب استحقاق مفاوضات الوضع النهائي.

لقاء الحوار في القاهرة جاء في سياق منسجم مع السياسة العامة للجبهة التي دعت في أكثر من محطة سياسية، إلى حوار جاد ومسؤول يؤسس لاستراتيجية نضالية وتفاوضية جديدة تضع الشعب الفلسطيني على طريق التحرر من قيود إتفاقيات أوسلو وتثبت أقدامه على طريق الخلاص من الإحتلال وإستعادة الحقوق الوطنية. هذا يعني أن هذا اللقاء الحواري لم يأت كما يزعم البعض في سياق التكيّف مع متغيّرات إقليمية بعد صعود باراك وائتلاف «إسرائيل واحدة» إلى السلطة في إسرائيل، أي في سياق احتمال إنطلاق عملية التفاوض على المسارين السوري واللبناني وإنعكاسات ذلك على الوضع الفلسطيني بشكل عام وسياسات عدد من القوى الفلسطينية المعارضة بشكل خاص. إن هذا الزعم يفتقر إلى الدقة والمصداقية لاعتبارات كثيرة من أهمها:

**أولاً:** تقدمت الجبهة الديمقراطية في وقت مبكر بمبادرة للحوار الوطني الشامل بعنوان: «استعادة عناصر الإجماع الوطني حول القضايا الراهنة ومفاوضات الوضع الدائم» (٢١/٢/٩٧)، ألحقتها بمذكرة[٢] (١٥/٥/٩٧) موجهة إلى القوى والشخصيات الوطنية المدعوة للمشاركة في الحوار الوطني الشامل، وأبدت في كل من المبادرة والمذكرة الإستعداد لحوار وطني مع حركة فتح يؤسس

(١) الوفد الأول برئاسة الرئيس ياسر عرفات والثاني برئاسة الأمين العام نايف حواتمة.

(٢) راجع كتاب «القبضة المثقوبة» الصادر عن دار التقدم العربي (كانون ثاني /يناير ٩٩)، الصفحة ٢٢١ بالنسبة للمبادرة والصفحة ٢٢٩ بالنسبة للمذكرة.

لحوار وطني شامل، ولم يتقدم الحوار الوطني في حينه لأن حركة فتح والسلطة الفلسطينية، أو بتعبير أدق لأن مركز القرار في حركة فتح والسلطة غلّب الإعتبارات السياسية التكتيكية في الحوار على إعتبارات المصلحة الوطنية العليا.

واصلت الجبهة الديمقراطية سياستها الوحدوية الوطنية، بالرغم من الإستخدام التكتيكي للحوار في سياسة مركز القرار في حركة فتح والسلطة، وفي هذا الإطار طورت مبادرتها السابقة وأطلقت عبر مؤتمرها الوطني الرابع في أيار/مايو ١٩٩٨ مبادرة سياسية وطنية[1] جديدة دعت فيها، إلى عقد دورة للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بهدف الإتفاق على استراتيجية نضالية وتفاوضية على أبواب إنتهاء المدة الزمنية المفترضة (بحسب إتفاق أوسلو) للمرحلة الإنتقالية في ٩٩/٥/٤ تنطلق من إعلان بسط سيادة دولة فلسطين على أراضيها المحتلة بعدوان ٦٧.

**ثانياً**: عندما دعت حركة فتح والسلطة الفلسطينية في إطار تنفيذ إستحقاقات مذكرة واي ريفر إلى إجتماع موسع في غزة (٩٨/١٢/١٤) بمشاركة أعضاء المجلس الوطني ومجلس الوزراء الخ... بحضور الرئيس الأميركي كلينتون من أجل المصادقة على قرار بإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، بادرت الجبهة الديمقراطية مع قوى وشخصيات أخرى للدعوة إلى عقد مؤتمرات وطنية شعبية في غزة (١٢/١١) ورام الله (١٢/١٢) وفي الشتات (دمشق، ١٢/١٤) للرد على سياسة التنازلات بموقف وطني يقوم على أوسع القواسم السياسية المشتركة وعلى حماية منظمة التحرير الفلسطينية. وعندما لاحظت الجبهة إتجاهاً لدى عدد من القوى والشخصيات في مؤتمر الشتات للإعلان عن مؤسسات بديلة أو موازية لمنظمة التحرير الفلسطينية أكدت رفضها لذلك وتشديدها على ضرورة العمل من أجل إستعادة وحدة م. ت. ف. بعيداً عن الإتجاهات الإنقسامية المغامرة.

---

(١) راجع نص المبادرة في كتاب «الدولة الفلسطينية والسيادة الوطنية» صادر عن دار التقدم العربي (أيار/مايو)، ص ١١٥.

**ثالثاً:** على أرضية مبادرة إعلان السيادة / الدولة (أيار/ مايو ٩٩) إستمرت الجبهة الديمقراطية في الدعوة لحوار وطني شامل وأبدت استعدادها لحوار مباشر مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية للبحث في إستحقاق إنتهاء الفترة الزمنية للمرحلة الإنتقالية. وكان يمكن لهذا الحوار أن يبدأ في شهر ٩٩/٣ لولا الإنهماك سياسياً وميدانياً في التصدي للإعتداءات بالسلاح والتهديدات التي تعرضت لها الجبهة في عدد من مخيمات الشتات (التي أوقعت شهيداً وعدداً من الجرحى) وتطويق ذيولها وذيول سياسة التحريض والتهييج التي مورست على نطاق واسع بعد لقاء وايزمن/حواتمة أثناء تشييع العاهل الأردني الملك حسين (٩٩/٢/٨).

**رابعاً:** رغم كل التوترات التي سببتها تلك الإعتداءات أبرزت الجبهة الديمقراطية في سياستها الدعوة إلى عقد دورة للمجلس المركزي لمنظمة التحرير للبحث في استحقاق ٩٩/٥/٤، وأسهمت بفعالية في توحيد الموقف السياسي لفصائل م. ت. ف. خاصة في الضفة الغربية عشية إنعقاد المجلس، وفي هذا الإطار تقدمت في ثلاث محطات (٢٥/٤و٢٧/٤و٢٣/٥/٩٩) أي قبل وأثناء إنعقاد المجلس المركزي وبعده بثلاث مذكرات، جميعها دعت إلى المباشرة فوراً بحوار وطني جاد وشامل لجميع القوى والشخصيات الوطنية والإسلامية الفاعلة بهدف إستعادة الوحدة الوطنية.

هذه المواقف المتواترة، المعلنة في الدعوة إلى الحوار الوطني بغرض إستعادة الوحدة الوطنية ليست قضية طارئة أو مستجدة على السياسة العامة للجبهة الديمقراطية، بل هي مكّون رئيسي ثابت لهذه السياسة، يواكبها فتتمحور حوله، وذلك بمعزل عن التطورات السياسية الجارية في المحيطين العربي والإقليمي، فلا يُكسب مجيء باراك بدلاً من نتنياهو راهنية إضافية لهذه الدعوة، كما لا يضفي عليها إلحاحية ذات شأن واقع إنتقال جمود المسارات التفاوضية إلى مقدمات تنبئ بقرب استئنافها.

إن هذه السياسة تنطلق باستمرار من واقع أن السمة الاساس للحركة الفلسطينية باعتبارها مازالت تقف (ولفترة طويلة على الأرجح) أمام مهام التحرر الوطني (وإن تداخلت مع مهام النضال الإجتماعي)، تملي عليها التمسك بثبات بالوحدة الوطنية والنضال من أجل التعبير عنها مؤسسياً من خلال م. ت. ف.،

فالإنقسام القائم بين سلطة ومعارضة لا يلغي هذا الواقع وان طبعه بخصائص معينة تجعل السلطة تنسى أنها أسوة بالمعارضة، إنما ترزح تحت الإحتلال فتنزلق إلى تجاوز موجبات الوحدة الوطينة، لا بل تنزع أحياناً إلى إختراقها، كما يجعل بعض أطراف المعارضة تتجاهل المساحات الوطنية المشتركة التي يخلقها موضوعياً واقع الإحتلال وإقتلاع الشعب الذي يُنيخ بثقله على الجميع، سلطة ومعارضة، فتستبعد هذه الأطراف وأحياناً تجزم بعدم إمكانية التوصل إلى قاسم وطني مشترك.

من هنا، فإن الدعوة للحوار الوطني حتى تكتسي مصداقيتها لا يجب التعاطي معها كقضية طارئة أو عابرة، تطلق ثم يلفها النسيان فيتم استحضارها بعد حين، أو تطلق مع مجموعة من التحفظات والإستدراكات على خلفية أن المتسفيد منها ستكون السلطة الفلسطينية.. إن التمسك بثبات بهذه الدعوة إلى الحوار الوطني هو الذي يراكم الوعي لدى أوسع الأوساط السياسية والإجتماعية بضرورة السعي الجاد للتسريع بشروط إنعقاده، وتوفير شروط نجاحه عندما ينعقد، وحماية النتائج التي يتوصل إليها في كل الأحوال.

## (2)

لم تتسرع الجبهة الدخول في حوار مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية، ولم تكن ترغب في حوار من أجل الحوار أو في حوار لم تستكمل شروط نجاحه، ولهذا فقد أعلنت عن ضرورة الإعداد لهذا الحوار حتى يتوج بموقف سياسي مشترك لا يكتفقي بالتأكيد على الثوابت والمبادئ وحسب بل وعلى ما هو محدد وملموس في السياسة وحركة الصراع التي تجري مع سلطات الإحتلال وعلى المستوى الإقليمي وانعكاس ذلك على الوضع الفلسطيني من مختلف جوانبه.

لم يكن الحوار التحضيري للقاءات القاهرة سهلاً. ربما كان سهلاً الوصول إلى صيغة بيان مشترك يؤكد على حق العودة وتقرير المصير والإستقلال وعلى ضرورة

إعادة ترتيب أوضاع البيت الفلسطيني من الداخل وتفعيل دور مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وغير ذلك من العناوين التي لا يخلو منها أي بيان يصدر عن إجتماعات حركة فتح أو السلطة. غير أن الحوار التحضيري للقاء القاهرة لم يسلك هذا الطريق السهل، الذي لا يقدم جديداً للوضع الفلسطيني والتطورات السياسية المتسارعة ولا يضع ضابطاً (بالمعنى النسبي طبعاً) على محاولات إستخدام الحوار الوطني ثنائياً كان أم شاملاً استخداماً تكتيكياً يلحق الضرر أساساً بالمصالح الوطنية وبمصداقية أطراف الحوار ذاتها. من هنا كان إصرار الجبهة على ضرورة الإعداد الجيد للقاء بالإتفاق على ما هو جوهري بأبعاده السياسية الملموسة في الوضع الفلسطيني والتطورات السياسية على مسار المفاوضات الفلسطينية. وحتى يوم إنعقاد لقاء القاهرة لم يكن قد تم الإتفاق على الصيغة النهائية لمسودة البيان المشترك لخلاف في المواقف حول عدد من القضايا الجوهرية فضلاً عن قضايا أخرى أقل أهمية، فقد بقي عالقاً دون إتفاق في مسودة البيان المشترك القضايا الجوهرية التالية، حيث تم التوصل في اللقاء إلى حلول وسط بشأنها:

**أولاً:** تشكيل هيئة قيادية في م. ت. ف. تتولى قيادة وإدارة مفاوضات الوضع النهائي، حيث استبعد وفد فتح في الحوارات التحضيرية الصيغة المقترحة في الجبهة باعتبار أن اللجنة التنفيذية للمنظمة هي التي تتولى هذه المهمة. من مواقع التجربة العملية لم تكن اللجنة التنفيذية حتى في مفاوضات واشنطن التي كان د. عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني فيها تتولى قيادة وإدارة المفاوضات بقدر ما كانت مرجعية لذلك الوفد. وعندما أدار الفريق المتنفذ في م. ت. ف. مفاوضات أوسلو غاب تماماً دور اللجنة التنفيذية. ولم يكن الهدف من إقتراح تشكيل هيئة قيادية في إطار م. ت. ف. تتولى قيادة وإدارة مفاوضات الوضع النهائي إستبعاد اللجنة التنفيذية بقدر ما كان الهدف وضع حد لسياسة التفرد والإنفراد التي يمارس مركز القرار في حركة فتح وفي السلطة الفلسطينية وتوفير الفرص لمشاركة جميع القوى الفاعلة في قيادة وإدارة المفاوضات والإحتفاظ في الوقت نفسه بدور هيئات ومؤسسات المنظمة كمرجعية لها. وقد تم في حوار القاهرة حسم الخلاف حول هذه المسألة الرئيسية بالنص الوارد في

البيان المشترك والذي يدعو اللجنة التنفيذية لإيجاد الصيغة المناسبة التي تكفل مشاركة جميع القوى الفاعلة في قيادة وإدارة مفاوضات الوضع الدائم لجهة وقف سياسة الإنفراد والتفرد التي مورست حتى الآن.

**ثانياً:** تباينت المواقف من مسألة استفتاء الشعب الفلسطيني على أي إتفاق يتم التوصل إليه في مفاوضات الوضع النهائي. فقد عارض وفد فتح النص على ذلك في البيان المشترك بينما دافع وفد الجبهة في الأعمال التحضيرية عن موقفه باعتبار مسألة الإستفتاء سلاحاً بيد م. ت. ف. والشعب الفلسطيني في وجه الضغوط وسياسة الإبتزاز التي تمارسها كل من حكومة إسرائيل والإدارة الأمريكية فضلاً عن أن الإستفتاء حق وطني وحق من حقوق ممارسة السيادة.

في موقفه المعارض للإستفتاء كان وفد فتح يركز على الصعوبات العملية لممارسته، غير أن التعامل مع الإستفتاء من زاوية صعوبة ممارسته ينبغي ألا يشكل قيداً على حق ممارسته، وقد أمكن التوصل، إلى حل وسط حول هذه المسألة الخلافية فجاء البيان المشترك يدعو اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني لدراسة إمكانية إستفتاء الشعب الفلسطيني على إتفاق الوضع النهائي وبحث الآليات المناسبة لذلك. ولهذا الحل الوسط قيمة كبيرة وحقيقية خاصة في ضوء تجارب استدعاء هيئات ومؤسسات المنظمة للمصادقة على إتفاقيات تم التوقيع عليها أو في ضوء تجربة تعديل وإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني.

**ثالثاً:** تباينت المواقف كذلك في مسألة تفعيل مؤسسات م. ت. ف. ففي مواجهة الموقف المدافع عن تفعيل هذه المؤسسات على أسس ديمقراطية جبهوية، باعتبار منظمة التحرير جبهة وطنية متحدة تتسع لجميع القوى الفاعلة في الساحة الفلسطينية، كان وفد فتح يكتفي بالدعوة إلى تفعيل هذه المؤسسات على أسس ديمقراطية وحسب. وقد جرى حسم هذا التباين بالتأكيد على تفعيل مؤسسات المنظمة على أسس ديمقراطية وائتلافية تتسع لجميع القوى الفاعلة للتأكيد على الصفة السياسية الائتلافية للمنظمة.

رابعاً: بهدف تبديد أية أوهام أو إساءة فهم يمكن أن تترتب على الحوار أشار البيان المشترك بنص صريح إلى إستمرار الخلافات إزاء اتفاقيات أوسلو، إلا أنه أمام خطورة تحديات مفاوضات الوضع النهائي والحاجة الوطنية لتلاحم جميع القوى الوطنية والإسلامية الفاعلة لمواجهة استحقاقاتها فقد تم إقرار طرفي الحوار بوجود الخلافات وتم في الوقت نفسه الإتفاق بينهما على توجيه النداء إلى جميع القوى السياسية والإجتماعية والفعاليات الشعبية في الوطن والشتات للمشاركة في حوار وطني شامل لبلورة الموقف الفلسطيني في مفاوضات الوضع النهائي وتدعيمه على أسس واضحة تستند إلى قرارات الشرعية الدولية وحددتها بوضوح، كما حددت بوضوح أيضاً هدف هذه المفاوضات بالنسبة للجانب الفلسطيني وهو الإنسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود الرابع من حزيران عام ٦٧ وإبطال الضم الإسرائيلي للقدس والانسحاب الإسرائيلي التام منها وعودتها إلى السيادة الفلسطينية عاصمة لدولة فلسطين وإنهاء البنية الاستيطانية، باعتبار الاستيطان عملاً غير شرعي ويمثل جوهر بنية الاحتلال، هذا إلى جانب التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وبخاصة القرار ١٩٤، الذي يكفل لهم حق العودة.

ولم يغفل البيان المشترك، الذي يؤسس لتوجه جاد ومسؤول نحو حوار وطني شامل، حق الشعب الفلسطيني في السيادة على أرضه حين أكد على ضرورة تعجيل الخطوات التحضيرية الهادفة إلى إعلان دولة فلسطين سيادتها على أراضيها حتى حدود ٦٧/٦/٤ تجسيداً لإعلان الإستقلال (عام ٨٨) باعتبار ذلك حقاً فلسطينياً غير خاضع للتفاوض أو النقض.

## (3)

بعد سنوات من القطيعة التي سببتها إتفاقيات أوسلو، وعلى أبواب مفاوضات الوضع الدائم، يأتي هذا اللقاء الحواري الذي استضافته القاهرة (بالمدلول السياسي الهام الذي ينطوي عليه إختيار المكان) ليرسم إطاراً لتوجه سياسي مشترك يقوم على

توحيد أسس وثوابت السياسة الفلسطينية في مفاوضات الوضع الدائم، وكذلك على توجه إلى جميع القوى الوطنية والإسلامية للمشاركة في حوار وطني شامل يؤسس لاتفاق على استراتيجية نضالية وتفاوضية لمواجهة استحقاقات المرحلة القادمة ويؤسس لاتفاق على إعادة ترتيب أوضاع م. ت. ف. والبيت الفلسطيني على قاعدة المشاركة بعيداً عن سياسة الإنفراد والتفرد.

إن هذا إنجاز حقيقي، غير أنه لا يتحقق ولن يتحقق بشكل تلقائي، بل هو بحاجة إلى عمل دؤوب في صفوف الشعب ومع القوى والشخصيات الوطنية والإسلامية لتثبيت واحترام ما تم الإتفاق عليه.

إن أوساطاً فلسطينية واسعة على مختلف المستويات تتساءل، من موقع الحرص الوطني من جهة وتدني الثقة بمصداقية السلطة من جهة أخرى، عن ماهية الضمانات لالتزام مركز القرار في السلطة وفتح بما تم التوافق عليه وإعلانه في القاهرة؟ والجواب هو: الضمانة هي أن تتحول المواقف الواضحة والملموسة التي تضمنها بيان القاهرة إلى عناصر إجماع وطني تلتقي عليها كل قوى شعبنا من خلال الحوار الوطني الشامل. والأهم في المدى المباشر في سياق هذا التوجه ومن خلاله: أن تتحول العناصر السياسية المشار إليها إلى موقف إجماع شعبي تلتف حولها جماهير الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات وتسندها بحركة جماهيرية ضاغطة على مركز القرار في فتح والسلطة بمنع الخروج عنها وكبح الميل للعودة إلى نهج التدهور والتآكل المتواصل في الموقف التفاوضي، هذا النهج الذي يمكن أن تكون نتائجه أكثر سلبية بمرات على المصلحة الوطنية الفلسطينية عما كان عليه الحال في مفاوضات المرحلة الإنتقالية، ومن هنا الأهمية الحاسمة لبناء سياج شعبي يحمي ثوابت بيان القاهرة المشترك من الإنهيار والسقوط ضحية ميول الإنفراد والنزوع إلى التفريط وتقديم التنازلات.

١٩٩٩/٨/٢٦

## ملحق

# بيان القاهرة ٢٣/٨/٩٩

بحضور الأخ الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والأخ أبو الأديب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، عقد وفد قيادي من حركة فتح سلسلة اجتماعات في القاهرة مع وفد قيادي من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين برئاسة الرفيق نايف حواتمة الأمين العام للجبهة.

وفي أجواء ودية ومسؤولة تدارس الوفدان التطورات المفصلية التي تشهدها القضية الوطنية الفلسطينية في ضوء انتهاء الفترة الزمنية المحددة للمرحلة الانتقالية وفق الاتفاقات ونتائج الانتخابات الإسرائيلية، واقتراب استحقاق المفاوضات حول الوضع النهائي وتم الاتفاق على إعلان مايلي:

١- يؤكد الطرفان على ضرورة تعجيل الخطوات التحضيرية الهادفة إلى إعلان دولة فلسطين سيادتها على الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، حتى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، تجسيداً لإعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥/ ١١/١٩٨٨، باعتبار ذلك حقاً فلسطينياً غير خاضع للتفاوض أو النقض وضرورة تنفيذ قرار المجلس المركزي بهذا الشأن وتفعيل لجانه واستئناف جلساته.

٢- يرى الوفدان أن خطورة التحديات المصيرية التي تبرزها مرحلة المفاوضات حول الوضع النهائي تتطلب تلاحم جميع القوى الوطنية والإسلامية الفاعلة

لمواجهة استحقاقاتها بصف موحد، بصرف النظر عن الخلافات إزاء اتفاقيات أوسلو.

إن القضايا التي تتناولها مفاوضات الوضع النهائي تشكل جوهر القضية الوطنية الفلسطينية وفي ضوئها سيتقرر مستقبل شعبنا في فترة زمنية طويلة قادمة، وهي لذلك قضايا تتطلب درجة عالية من التوافق الوطني والمشاركة الجماعية. ومن هذا المنطلق توجه المجتمعون بالنداء إلى جميع قوى شعبنا السياسية والاجتماعية والفعاليات الشعبية في الوطن والشتات للمشاركة في حوار وطني شامل لبلورة الموقف الفلسطيني في مفاوضات الوضع النهائي وتدعيمه وذلك على الأسس الآتية:

**أولاً:**

١- الاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية بما يضمن تطبيق تلك القرارات بما فيها ٢٤٢و٣٣٨، والأرض مقابل السلام وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وبما يكفل تحقيق مايلي:

أ - الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

ب - إبطال الضم الإسرائيلي للقدس العربية عملاً بقرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢و ٢٥٢ لعام ١٩٦٧ والقرار ٤٧٨ لعام ١٩٨٠ وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي التام منها وعودتها إلى السيادة الفلسطينية عاصمة لدولة فلسطين.

ج - إنهاء البنية الاستيطانية باعتبار الاستيطان عملاً غير شرعي ومناقضاً لقرارات الشرعية الدولية وبخاصة قرار مجلس الأمن ٤٦٥ لعام ١٩٨٠.

د - التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وبخاصة ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة.

٢- ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره بحرية بما يجسّد دولته المستقلة واستعادة سيادتها الكاملة غير المنقوصة على أرضه في الضفة

الفلسطينية بما فيها القدس وقطاع غزه.

**ثانياً:** تتولى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الإشراف على المفاوضات حول الوضع النهائي باعتبار المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ويدعو الطرفان اللجنة التنفيذية لإيجاد الصيغة المناسبة التي تكفل مشاركة جميع القوى الفاعلة في ذلك.

**ثالثاً:** دعوة اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني لدراسة إمكانية استفتاء الشعب الفلسطيني على اتفاق الوضع النهائي وبحث الآليات المناسبة لذلك.

**رابعاً:** يتفق الطرفان على ضرورة تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية وإئتلافية تتسع لجميع القوى الفاعلة تكريساً لدور المنظمة كممثل شرعي ووحيد لشعبنا الفلسطيني في جميع أماكن تواجده.

**خامساً:** أكد الطرفان على أهمية تكريس الديمقراطية لبناء المجتمع الفلسطيني وتعزيز لحمته باحترام الحريات العامة والتعددية السياسية واستقلال القضاء وسيادة القانون وتفعيل حركة شعبنا في الشتات دفاعاً عن حقهم في العودة إلى ديارهم ورفض مخططات التوطين والتهجير ورعاية مصالحه المباشرة.

**سادساً:** أتفق الطرفان على تشكيل لجنة ثنائية لمتابعة ما تم الاتفاق عليه. وتوجه المجتمعون بتحية الفخر والاعتزاز إلى أبطالنا الأسرى في سجون الاحتلال مؤكدين أن النضال من أجل الإفراج الفوري عنهم دون تمييز ودون قيد أو شرط سيبقى على رأس سلم أولويات العمل الوطني.

وفي الختام حيّا المجتمعون جمهورية مصر العربية الشقيقة وعبروا عن تقديرهم لدورها في دعم القضية العادلة لشعبنا الفلسطيني ونضاله من أجل حقوقه الوطنية وتوجهوا بالشكر إلى سيادة الرئيس محمد حسني مبارك لاستضافته هذا اللقاء.

**القاهرة**

**٢٣/ ١٩٩٩/٨**

# اللاجئون..
# استحقاقات جديدة

رمزي رياح

# (1)

# اللاجئون .. قضية راهنة

مع وصول زعيم حزب العمل الإسرائيلي ايهود باراك إلى رئاسة الحكومة أثيرت قضية اللاجئين الفلسطينيين لأكثر من مرة، منها:

- عندما أطلق باراك لاءاته الشهيرة مفتتحاً بها عهده الحكومي متجاهلاً عبرها قضية اللاجئين[1] في إشارة واضحة منه لرغبة حكومته في تهميش هذه القضية على طاولة المفاوضات إلى جانب قضايا القدس والمستوطنات والمياه، وباقي ملفات الحل النهائي[2].
- عندما انزلق الرئيس الأميركي بيل كلينتون أثناء المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس المصري حسني مبارك في رده على سؤال حول مصير اللاجئين الفلسطينيين ربطاً بالموقف من اللاجئين الألبان في إقليم كوسوفو فصرح بأنه «يأمل أن يصبح الشعب الفلسطيني حراً، ويشعر بأنه حر في العيش حيث يشاء»[3]. الأمر الذي فسرته الدوائر الإسرائيلية تأييداً لحق اللاجئين في العودة[4]، مما استدعى رداً على لسان المتحدث باسم باراك أكد فيه رفض بلاده مثل هذا الموقف داعياً الإدارة الاميركية إلى تصحيحه وإزالة ما أحدثه من سوء

---

(١) في أول خطاب يلقيه باراك بعد اعلان فوزه أكد أن لا عودة إلى حدود العام ١٩٦٧، وأن لا تقسيم للقدس، ولا تفكيك للمستوطنات ولا لوجود جيش أجنبي غربي نهر الأردن سوى الجيش الاسرائيلي، وهو ما وصف بـ «لاءات باراك الأربع». أما «لا» الخامسة التي لم يتطرق إليها فاعتبرت «لا لعودة اللاجئين» [السفير - بيروت ١٩٩٩/٥/١٩٠].

(٢) قضايا ست ستتناولها مفاوضات الحل النهائي هي، كما أوردتها وكالة الصحافة الفرنسية:
• الدولة الفلسطينية وسلطاتها • حدود الكيان الصهيوني • وضع القدس • مصير اللاجئين
• مستقبل المستوطنات الاسرائيلية • الموارد المائية [المستقبل - بيروت ٩٩/٩/٦].

(٣) «الاهرام» القاهرية - ١٩٩٩/٧/٣.

(٤) «الحياة» اللندنية - ١٩٩٩/٧/٤.

فهم والتباس[1]. وقد سارع البيت الأبيض إلى التأكيد على أن موقف الولايات المتحدة من هذه القضية لم يتغير وان حلها يبقى رهناً بما يتوصل إليه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي من اتفاق في مفاوضات الحل النهائي[2].

- عندما صرح ايهود باراك في زيارته الأولى لواشنطن في ١٩ تموز (يوليو) ١٩٩٩ ان حل قضية اللاجئين الفلسطينيين يكون بتوطينهم حيث هم يقيمون حالياً[3]، رافضاً في السياق الاعتراف بحقهم في العودة إلى ديارهم التي منها طردوا في العام ١٩٤٨.

الموقفان الاميركي والإسرائيلي يحملان في طياتهما إشارة واضحة إلى أن قضية اللاجئين باتت واحدة من القضايا الموضوعة على طاولة المفاوضات[4]، وأنها، كما أكد العديد من الخلاصات، من أبرز قضايا الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي[5] لما فيها من تعقيدات، من جهة، ولصعوبة تجاوزها من جهة ثانية.

إثارة هذه القضية مع مجيء حكومة باراك إلى السلطة لا تعني ان القضية كانت مركونة على رف الاهتمامات خلال السنوات الخمس من عمر المرحلة الانتقالية من اتفاق أوسلو[6]. إذ شهدت هذه القضية تطورات أسهمت في التمديد للمفاوضات النهائية واستباق نتائجها، كما شكل بعضها عوامل محددة سلفاً لهذه

---

(١) المصدر السابق.

(٢) «الحياة» اللندنية - ١٩٩٩/٧/٥.

(٣) صحف يوم ١٩٩٩/٧/٢١.

(٤) لا يقتصر الأمر على تصريحات كلينتون وباراك بل حملت المواقف السياسية الدولية والعربية مؤشرات مماثلة لعلّ أبرزها الضجة القائمة في لبنان حول خطر توطين الفلسطينيين.

(٥) يعترف الاسرائيليون أنفسهم بأن قضية اللاجئين تعتبر القضية الاكثر تعقيداً من قضايا الصراع مع العرب، ويؤكدون أنه بدون وضع حل لهذه القضية لا يمكن اغلاق ملف هذا الصراع. راجع بهذا الصدد الباحث الاسرائيلي شلومو غازيت بعنوان «مشكلة اللاجئين قضايا الحل الدائم» دراسة رقم ٢ - مركز يافي للدراسات/ جامعة تل أبيب.

(٦) بقيت قضية اللاجئين واحدة من القضايا المثارة بشدة وبقي التخوف من خطر تصفيتها ماثلاً في اهتمام أصحابها. ولعلّ تحرك اللاجئين في ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٩٧ ضد قرار تقليصات خدمات وكالة الغوث كان من أهم علامات هذا الاهتمام ومؤشراته.

النتائج[1] .

* ففي لجنة العمل الخاصة باللاجئين، والتابعة للمفاوضات متعددة الطرف، نجح الجانب الإسرائيلي وبدعم أميركي في استبعاد القرار ١٩٤ الذي يكفل للاجئين حقهم في العودة. فاستبعدت بذلك الحقوق السياسية للاجئين وحصرت أعمال اللجنة ومناقشاتها في جانبها «الإنساني» أي في قضايا تأهيل أوضاع اللاجئين وتنميتها[2] . وهو منحى سياسي من الطراز الأول لاستبعاده حق العودة وإرسائه بدلاً من ذلك أسساً تقود في نهاية المطاف إلى توطين اللاجئين في أماكن أقامتهم ودمجهم في المجتمع المحلي المضيف[3] .

* في السياق ذاته ومع توقيع اتفاق أوسلو لجأت وكالة الغوث إلى تقليص خدماتها وإعادة النظر بجانب منها وبتعريفاتها ومحدداتها بما في ذلك تحميل اللاجئين أنفسهم جزءاً من التكاليف المالية للخدمات[4] . من جهة أخرى تبنت وكالة الغوث برنامجاً جديداً أطلق عليه «برنامج تطبيق السلام» رصدت له الدول المانحة «موازنات سخية»[5] استهدف إنشاء مشاريع البنية التحتية في المخيمات في مناطق عمل السلطة الفلسطينية في إطار مشاريع التأهيل

---

(١) من هذه التطورات الفقرة الثامنة في معاهدة وادي عربة التي أشارت إلى التوطين كحل لقضية اللاجئين.

(٢) راجع وقائع جلسة أعمال اللجنة بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٢ كما وردت على لسان رئيس الوفد الفلسطيني الدكتور محمد الحلاج وكما نشرتها «الحرية» في عددها الرقم ٤٧٩ (١٥٥٤)تاريخ ١٩٩٢/١١/٢٩ نقلاً عن صحيفة «القدس» المقدسية (٩٢/١١/١٧).

(٣) يؤكد الحلاج أن جدول أعمال لجنة اللاجئين تضمن موضوع لمّ شمل العائلات الفلسطينية النازحة من الضفة والقطاع بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وتخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين وجمع المعلومات والاحصاءات حول أوضاعهم الصحية ووسائل أخرى تتعلق بتنمية الموارد البشرية والتدريب المهني وايجاد فرص العمل. وهي ذات العناوين التي اقترحتها اسرائيل عند تناول مسألة اللاجئين - راجع المصدر السابق.

(٤) راجع كتاب المفوض العام للاونروا بيتر هانسن إلى مدراء مناطق عمل الاونروا بتاريخ ١٩٩٧/٨/٢١ بشأن تقليص خدماتها وأسباب ذلك ومعانيه.

(٥) راجع تقرير المفوض العام للاونروا المقدم إلى الجمعية العامة للامم المتحدة عن الفترة من ١ تموز (يوليو) - ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٩٧. ص٣٢ - ٣٣ - الفقرات ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ .

والتنمية وتحت سقف لجنة العمل التابعة لـ «المتعددة» وبهدف الترويج لاتفاق أوسلو تحت شعار «السلام ازدهار والنزاع ندرة وعوز»[1].

- في إطار تقليصها لخدماتها اعتمدت وكالة الغوث ما أسمته المواءمة بين خدماتها وخدمات الدول المضيفة[2]. وأوضح تطبيقها في مناطق السلطة الفلسطينية بشكل خاص انها استهدفت خلق التماثل بين هيكلها وهيكل السلطة في المجالات ذات الصلة بما في ذلك الدمج بين هذا وذاك في المستويات العليا [التعليم - الصحة ـ الإغاثة الاجتماعية] وبما يمكن الوكالة من تسليم خدماتها للسلطة بشكل سلس عندما يصبح الظرف السياسي مناسباً[3].
- شكلت اللجنة الرباعية الخاصة باللاجئين مؤشراً واضحاً لما هو عليه الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين وحق العودة. فقد فشلت اللجنة بتعطيل من الجانب الإسرائيلي من تحقيق خطوات ملموسة. إذ مازالت حتى الآن تبحث عن تعريف للنازح بينما يعطل الجانب الإسرائيلي خطط السماح لاعداد من النازحين بالعودة إلى الضفة والقطاع ضمن برنامج لمّ الشمل أو يماطل في تطبيقها.
- بموازاة هذه التطورات نشطت لجنة العمل التابعة للمتعددة في عقد الندوات وورشات العمل والاشراف على إنجاز الدراسات والأبحاث واعمال المسح الاجتماعي لأوضاع اللاجئين كإجراءات مسبقة وتمهيدية للمفاوضات اللاحقة، الثنائية والمتعددة، بهدف نشر أجواء ومفاهيم والترويج لاقتراحات ومشاريع حلول تقدم شروحات «جديدة» للقوانين الدولية وللقرار ١٩٤ تصب في خدمة التوطين، متسلحة في هذا السياق بذرائع شتى من بينها سقوط القرار ١٩٤

---

(١) المصدر السابق.

(٢) راجع نص الخطة كما ورد في تقرير قدمه المفوض العام للاونروا إلى اجتماع عقدته المنظمة الدولية في عمان مع ممثلي الدول المانحة والمضيفة (٨ ـ ٩ أيار (مايو) ١٩٩٦) .

(٣) للمزيد من التفاصيل راجع «مواءمة خدمات الوكالة مع خدمات الدول المضيفة ـ الخلفية السياسية والمخاطر المحتملة» معتصم حمادة ـ «الحرية» العدد ٦٦٤ (١٧٣٩) تاريخ ١٩٩٦/١١/٢٤

بالتقادم وعدم انطباق مبدأ تقرير المصير على الشعب الفلسطيني لافتقاده للكيانية السياسية والسيادة الوطنية وتعارض حق العودة مع المنحى العام للعملية السلمية في المنطقة ومع مصالح أحد طرفي هذه العملية(١). كما خلصت معظم هذه الدراسات الموضوعة في هذا السياق إلى الترويج لمشاريع التوطين عبر الدعوة إلى ما يسمى بتخليص الفلسطينيين من ذهنية اللجوء وتوفير شروط اندماجهم في المجتمع المحلي(٢). ويمكن اعتبار مثل هذه الأنشطة بمثابة الإطار النظري الذي تتدرج في سياقه التطورات التي شهدتها وكالة الغوث وخدماتها والهياكل التفاوضية التي أقامها مؤتمر مدريد.

- تلتقي هذه التوجهات مع السياسة الإسرائيلية وموقفها من قضية اللاجئين. ففي مراجعة شاملة لمواقف الأحزاب والقوى والشخصيات الصهيونية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار نلاحظ إجماعاً على رفض الاعتراف بحق اللاجئين بالعودة، بذرائع مختلفة أهمها الحفاظ على النقاء اليهودي للدولة الصهيونية ولقطع الطريق على دولة ثنائية القومية، إلى جانب ذرائع إضافية كضيق مساحة الدولة وهي المرشحة لاستقبال المزيد من المهاجرين اليهود(٣) .

- كما تلتقي هذه التوجهات مع السياسة الرسمية الاميركية التي تبنت منذ التوقيع على اتفاق أوسلو الدعوة إلى تجميد العمل بقرارات الشرعية الدولية ذات

---

(١) من هذه الورش مؤتمر اكسفورد عن اللاجئين في لبنان الذي نظمه يوم ٢٨/٩/٩٦ في جامعة اكسفورد «قسم الشرق الاوسط - مركز برنامج اللاجئين في كلية سان انطوني» في الجامعة. [للمزيد من التفاصيل راجع ما جاء عن المؤتمر في «الحرية» اعداد ٦٦١/٦٦٢/٦٦٣/ ابتداء من تاريخ ٢٠/١١/١٩٩٦]. حملت هذه الأفكار والاقتراحات دراسة شلومو غازيت/ مصدر سبق ذكره.

(٢) راجع في هذا الصدد:

Donna Arzt: Every bodys Problem? Refugees into Citizens: Palestinians aud the End of the Arab - Israeli Conflict (New York: council on foreign relations books, 1997).

(٣) راجع البرامج الإنتخابية للأحزاب الاسرائيلية في الإنتخابات الأخيرة (أيار/ مايو ٩٩) كما وردت في مجلة «الدراسات الفلسطينية» العدد ٣٩، ص(١٧٤ إلى ١٦٩). كذلك راجع شلومو غازيت - مصدر سبق ذكره.

الصلة بالقضية الفلسطينية، بذريعة أنها تستبق نتائج مفاوضات الحل النهائي التي يفترض بها وحدها البت بمصير قضايا النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. وبما خص قضية اللاجئين كفت الولايات المتحدة عن تقديم اقتراحها بتجديد العمل بالقرار ١٩٤. كما أخذت تمتنع عن التصويت عليه، مفسحة في الوقت نفسه لعدد غير قليل من الدول لتحذو حذوها وهو الأمر الذي وفر الفرصة لإسرائيل لتجاهر هي الأخرى بعدائها للقرار وتصوت ضده كل عام[1] .

- من جهة أخرى نلاحظ أن الموقف التفاوضي الفلسطيني اتسم بالغموض والتشتت والتبعثر والقدرة على ابداء استعداد متقدم للمساومة على حقوق اللاجئين على أمل تحقيق مكاسب في ملفات تفاوضية بديلة [2] . فصيغة مدريد في مسارها الفلسطيني، المنفرد والمتعدد، واتفاق أوسلو في وقت لاحق، أكدا مخاطر السياسة الفلسطينية التفاوضية التي رضيت باستبعاد قضية اللاجئين إلى مفاوضات الحل النهائي وتبهيتها. وكانت قوى المعارضة وأوساط اللاجئين صادقة في تقديراتها لخطورة مثل هذه السياسة. إذ أكدت الوقائع أن التعاطي الفلسطيني الرسمي مع هذه القضية يفتقد إلى استراتيجية واضحة ولا يتعدى تعامله معها كونها ورقة تفاوضية تكتيكية رغم تلطيه خلف خطاب سياسي فيه الكثير من الديماغوجية والشعبوية[3] .
- بالمقابل اتسمت الحركة الشعبية للاجئين بعدم الاستقرار وتفاوتت نشاطاتها بين

---

(١) من المعروف أن شروط الامم المتحدة على اسرائيل لقبولها عضواً في المنظمة الدولية قبولها القرار ١٩٤. للمزيد من التفاصيل راجع علي فيصل ـ كتاب «اللاجئون ووكالة الغوث» ـ منشورات شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر ـ بيروت (١٩٩٦).

(٢) من الامثلة الفاقعة على مثل هذه السياسة قبول محمود عباس رئيس الوفد الفلسطيني إلى حفل افتتاح مفاوضات الحل الدائم في ١٩٩٦/٥/٤ اسقاط القرار ١٩٤ من خطابه نزولاً عند طلب حكومة شمعون بيريس التي كانت تخوض معركة انتخابية قاسية ضد الليكود انتهت بهزيمة بيريس ووصول بنيامين نتنياهو إلى الحكم.

(٣) رغم أن قيادة السلطة الفلسطينية تعلن بين فترة وأخرى تمسكها بحق اللاجئين في العودة الا أنها تبقي موقفها غامضاً حيث لا يبدو واضحاً ما هو المقصود بالعودة. هل إلى مناطق ٤٨ أم مناطق السلطة نفسها؟

صعود وفعالية ملموسة وبين انحدار وهبوط. وتتأثر الحركة الشعبية في هذا السياق بافتقادها إلى الأطر والمرجعية الموحدة فضلاً عن كونها تأثرت إلى حد بعيد بحال الانقسام الذي ولد على يد اتفاقات أوسلو وملحقاتها، وان كانت نجحت في بعض المنعطفات في تجاوز هذا الانقسام بحثاً عن القاسم المشترك لها متمثلاً في التمسك بحق العودة ورفض المشاريع البديلة، فالاختلاف والانقسام السياسي بتأثير اتفاق أوسلو فضلاً عن سياسة الفريق الفلسطيني المفاوض، وأداء السلطة الفلسطينية، كلها شكلت عوامل أسهمت في شل مؤسسات م.ت.ف. واتحاداتها كأطر موحدة للحركة الشعبية الفلسطينية ومن بينها حركة اللاجئين، كما تأثرت هذه الحركة بتدخلات القوى السياسية وضغوطها وطروحاتها وشعاراتها المتباينة[1].

* السلطة من جانبها تعاملت مع الحركة الشعبية للاجئين باعتبارها ورقة تكتيكية تهدف من خلالها إلى تأكيد نفوذها وتأييد الشارع الفلسطيني لمواقفها. كما حرصت السلطة على لجم ومصادرة هذه الحركة ومحاصرتها كي لا تفقد السيطرة عليها، وحتى لا تصبح حركة مستقلة، تستمد مشروعيتها وقراراتها من رؤيتها لمصالح اللاجئين، خوفاً من أن يصب ذلك في خدمة الخط الوطني المعارض ويصطدم في نهاية المطاف بسياسة السلطة. برز هذا الأمر واضحاً في تدخل السلطة في مؤتمر الفارعة للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية في نهاية العام ١٩٩٥ [2]. كما برز بشكل أكثر فجاجة في هيمنة السلطة على مؤتمرات اللاجئين في قطاع غزة صيف عام ١٩٩٦ فحولتها من مؤتمرات «لدعم قضية اللاجئين وحق العودة» إلى مؤتمرات «تدعم المخيمات»[3]. وكان واضحاً أن السلطة هدفت من هذا إلى مصادرة حركة اللاجئين، وإفراغها من مضمونها، والامساك بها، خاصة بعدما أعطت هذه الحركة أكثر من مؤشر عن

(١) للمزيد من التفاصيل «راجع الدولة المستقلة والسيادة الوطنية» ـ مصدر سبق ذكره. ص٥٥ ـ ٦٤.
(٢) راجع التقرير التفصيلي عن المؤتمر. «الحرية» العدد ٦٢١ (١٦٩٦)، تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٧.
(٣) راجع التقرير التفصيلي عن مؤتمرات اللاجئين في غزة. الحرية العدد ٦٥٨ (١٧٣٣). تاريخ ١٩٩٦/٩/٢٩.

احتمالات نهوضها في الداخل والخارج على السواء، وفي منحى يندفع نحو التحرر من هيمنة فريق أوسلو ويتعارض مع سياساته التفاوضية. إلى ذلك تنافست الدوائر المختلفة في مؤسسات السلطة وم.ت.ف، على الإمساك بورقة اللاجئين والمخيمات في الضفة والقطاع، لتعزيز نفوذها وصلاحياتها، ودخلت فيما بينها في صراعات غير مبدئية انعكست سلباً على أوضاع اللاجئين وقضيتهم، وأدخلت اللجان الشعبية في المخيمات في متاهات الصراع الجانبية على حساب انشغالها بأمور المخيمات وتحسين أوضاعها. حتى أن الأجهزة الأمنية نفسها شرعت لنفسها التدخل في بنى الحركة الشعبية للاجئين ولأهداف لا تمت بصلة إلى قضيتهم ولا تخدم مصالحهم ولا تستجيب لهمومهم. وهي كلها أمور تعبر عن ضعف جدية مؤسسات السلطة و م.ت.ف في التعاطي مع قضايا اللاجئين وحقوقهم، خاصة وان ظروفهم المعيشية، في ظل السلطة في حالة تدهور. فرغم كل الادعاءات، ورغم كل هذا التنافس على النفوذ في صفوف اللاجئين، فإن ما تقدمه السلطة من خدمات للمخيمات يكاد لا يذكر متذرعة بأن وكالة الغوث وحدها هي الجهة المعنية بذلك[1].

- أما على ضفة المعارضة فإن الموقف في قضية اللاجئين وحركتهم الشعبية جرى التعبير عنه بسياستين متناقضتين، كل منهما تشكل امتداداً طبيعياً للسياسة العامة لكل من إتجاهي المعارضة:

•• إتجاه المعارضة الشعاراتية، ويكتفي بطرح التحرير حلاً جذرياً لكافة جوانب القضية الوطنية الفلسطينية، ويعتبر أن تناول قضية اللاجئين، كملف قائم بذاته، يشكل الوجه الآخر لسياسة فريق أوسلو واستكمالاً وتغطية لها. لذا اتسمت مواقف هذا التيار بالعداء الشديد لفكرة قيام حركة جماهيرية مستقلة للاجئين بذريعة أن في قيام مثل هذه الحركة تجزئة وتفتيتاً للقضية الوطنية. وتخفي مثل هذه النزعة بيروقراطية معادية للحركة الشعبية المستقلة أياً كان

(١) للمزيد من التفاصيل راجع تقرير لجنة اللاجئين التابعة للمجلس التشريعي الفلسطيني. حزيران (يونيو) ١٩٩٧.

شكلها وأياً كانت تعابيرها.

** الإتجاه الثاني وهو التيار الغالب تنتمي إليه قوى المعارضة الواقعية، كما ينتمي إليه الصف الواسع من الشخصيات والفعاليات السياسية، ويمكن وصفه بأنه التيار المعبر عن هموم اللاجئين ومصالحهم. أسهم هذا التيار في تسليط الضوء على قضية اللاجئين وحقوقهم، عبر مساهمته في الدراسات والأبحاث وتشكيل لجان الدفاع عن حق العودة ومتابعة هموم اللاجئين اليومية وتنظيم التحركات الشعبية في الميدانين السياسي في الدفاع عن حق العودة وتحسين شروط اقامة اللاجئين في الدول المضيفة، أو الاجتماعي في مواجهة سياسة تقليص خدمات الوكالة. ويمكن القول، ان هذا التيار ساهم بشكل بارز في صون موقع قضية اللاجئين كواحدة من القضايا الوطنية الرئيسية على جدول أعمال الحركة السياسية الفلسطينية.

* في كل الأحوال، وبالرغم من افتقادها إلى المرجعية الموحدة، ومن حالة التمزق والانقسام التي تعيشها الحالة الفلسطينية تحت وقع سياسات فريق أوسلو وتنازلاته، فإن الحركة الشعبية للاجئين الفلسطينيين حققت خطوات أثبتت أنها تستطيع في مناسبات وظروف سياسية أن تلعب دور الموحد للوضع الفلسطيني، بتياراته المختلفة، بغض النظر عن خلافاتها السياسية، وتستطيع أن تشكل الرافعة للحركة السياسية الفلسطينية في بعض معاركها. ولعل معركة التصدي للتقليص النوعي لخدمات الوكالة، ولسياسة إعادة النظر بدورها ووظائفها، نهاية آب (أغسطس) ١٩٩٧ شكلت نموذجاً لما يمكن أن تكون عليه قضية اللاجئين وحركتهم السياسية.

# (2)

# اللاجئون . . البعد العربي

لا تشكل الحالة السياسية الفلسطينية بمكوناتها الحزبية والرسمية العامل الوحيد في التأثير على قضية اللاجئين، وحقوقهم، والتدخل فيها وفرض مؤثرات قد يكون لها انعكاساتها مستقبلاً على حقوق اللاجئين ومصيرهم النهائي.

فانتشار اللاجئين في عدد من الدول العربية يمكن هذه الدول، أو بعضها، للدخول على خط القضية الفلسطينية[١]. كما يشكل فرصة في الوقت نفسه ليتخذ هذا البلد المضيف أو ذاك من الإجراءات والقوانين ذات الصلة بالوجود الفلسطيني على أرضه مما يعكس نفسه، سلباً أو ايجاباً، على الدور السياسي لهذا التجمع الفلسطيني أو ذاك، تفعيله أو تهميشه. ويكتسب مثل هذا الأمر أهمية إضافية على ضوء طبيعة العلاقة السياسية بين البلد المضيف والجانب الفلسطيني المفاوض[٢].

مثل هذا الانتشار المفروض على اللاجئين الفلسطينيين يعكس نفسه بالضرورة على طاولة المفاوضات في مرحلتها النهائية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وتثبت الوقائع أن قضية اللاجئين ليست من اختصاص المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي وحده، بل هي أيضاً من اختصاص لجنة اللاجئين التابعة للمفاوضات المتعددة. وبالتالي لن يكون الجانب الفلسطيني الطرف الوحيد المعني بالبت بالمصير النهائي للاجئين. بل من المتوقع وشبه المؤكد أن تتقدم الدول

---

(١) من بينها ما يردده المسؤولون الأردنيون على سبيل المثال أنهم معنيون بمصير اللاجئين الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الاردنية ـ راجع في هذا السياق حديث رئيس وزراء الاردن عبد الرؤوف الروابدة: «الفلسطينيون في الاردن هم مواطنون اردنيون يتمتعون بكامل حقوق المواطنة ولذا نحن مسؤولون لضمان هذه الحقوق». [الدستور ١٩٩٩/١/١].

(٢) يشكل لبنان نموذجاً في هذا المجال انطلاقاً من طبيعة الاجراءات المتخذة بشأن الوجود الفلسطيني على أرضه ومن ضمنها رفضه الاعتراف بالحقوق المدنية والاجتماعية للاجئين ومن بينها حق العمل.

العربية المضيفة على أنها هي الأخرى معنية بالوجود الشعبي الفلسطيني اللاجئ على أرضها. وهي تملك من الحجج والأسباب ما يمكنها من أن تقدم نفسها طرفاً رئيسياً في المفاوضات على مصير اللاجئين ومستقبلهم [1].

مثل هذا الأمر ينطبق على الأردن، الذي يقيم على أرضه، حسب معظم التقديرات حوالي مليوني لاجئ، وقد لحظت معاهدة وادي عربة، في واحدة من بنودها (المادة الثامنة)، دوراً للأردن في حل هذه القضية. كما يشهد وضع اللاجئين فيه تغيرات وتحولات بالإجراءات والتدابير التي تسير بخطوات حثيثة في تنفيذ المنحى العام الذي التزمت به السياسة الرسمية من خلال وادي عربة والتي نصت على حل قضية اللاجئين بالتأهيل والتوطين. ويتحرك الموقف الأردني لتوفير الإمكانات والوسائل لتنفيذ «حزمة الأمان الاجتماعي» التي تتمركز في مناطق سكن اللاجئين. ويبلغ حجم الاستثمارات المقدرة للقيام بهذه المشاريع، من أعمال البنية الأساسية والقطاع الخدمي البيئي والخدمات الأساسية ما قيمته ٤٣١ مليون دينار أي ما يعادل ٦١٦ مليون دولار، يوفر البنك الدولي منها حوالي ١٣١ مليون دولار وتوفر المؤسسات الدولية ودول مانحة أخرى ما تبقى من الأموال المطلوبة. ويشير حجم الاستثمارات المرصودة والجهات المشاركة في التمويل، ربطاً بالتوقيت السياسي، ان هذا المشروع يمثل الارهاصات الأولى لسياسة ذات منحى توطيني [2].

ويشمل المشروع عدة إجراءات أخرى من بينها تمليك القاطنين وحداتهم السكنية وتوفير بدل سكني لأولئك الذين ستهدم منازلهم لاقامة البنية الأساسية، وهو ما يغير في المكانة القانونية للاجئ بتحويله إلى مالك للأرض وصاحب مصلحة في الإقامة الدائمة في منطقة لجوئه. وتعزيزاً لهذه المصلحة يتضمن المشروع

(١) في زيارتها الأخيرة إلى لبنان في ١٩٩٩/٩/٥ ورداً على شكوى رئيس الوزراء الدكتور سليم الحص من أن بلاده تتخوف من توطين اللاجئين على أرضها قالت وزيرة الخارجية الأميركية بأن مثل هذه القضية يستطيع لبنان أن يطرحها للنقاش والتفاوض في اجتماعات لجنة اللاجئين في المفاوضات متعددة الاطراف [السفير اللبنانية ١٩٩٩/٩/٦].

(٢) من الوثائق الخاصة بلجنة «الدفاع عن حق العودة» في الاردن.

إقامة مشاريع صغيرة توفر سبل الكسب الدائم للاجئين، تربطهم بالسوق المحلية مما يجعلهم أكثر ميلاً للبقاء في أماكن تواجدهم ارتباطاً بمصالحهم الاقتصادية التي لن يستطيعوا توفير بديل منظور لها. كما يتضمن المشروع استعادة الكلفة، وهو أمر يمتد لسنوات طويلة يدفع فيها القاطنون أقساطاً شهرية على مدى سنوات لتغطية نفقات اقامة المشاريع الإنشائية والبنية الأساسية والمشاريع الاقتصادية، وهو ما يشكل ارتباطاً مالياً، والتزامات قانونية للاجئين بدفع ما عليهم من مساهمات لتغطية الكلفة. وهو أمر يصب هو الآخر في اتجاه التوطين [1] .

وتشير كل ملامح المشروع الأردني، فيما يتعلق بالمخيمات ومناطق سكن اللاجئين الفلسطينيين إلى الانتقال يوضع القاطنين من حالة المؤقت إلى حالة الدائم، ومن صفة اللجوء إلى صفة المواطنة، كخطوات عملية على طريق تفتيت قضايا اللاجئين وتبهيت حق العودة. وهو يشكل تطبيقاً لنظرية دونا ارتز الداعية إلى «تخليص اللاجئ والدولة المضيفة من عقلية اللجوء» أي الانخراط في مشاريع التأهيل والتوطين ودمج اللاجئين في المجتمع المحلي [2] .

يترافق هذا المشروع مع إجراءات سياسية تصب في الاتجاه ذاته، كالعمل على تهميش دور لجنة فلسطين في مجلس النواب بحصر دورها في المراجعات الإدارية لقضايا اللاجئين في الدوائر المختلفة، دون أن يكون لها دور في مساءلة السلطة التنفيذية على سياستها تجاه قضية اللاجئين وحقوقهم.

كما تحكم الحكومة السيطرة على موضوع اللاجئين وابقائه ضمن مخططات الموقف الرسمي بمتابعة ومراقبة أعمال دائرة الشؤون الفلسطينية ومنحها الدور المهيمن على أوضاع المخيمات بعد أن انتقلت من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ.

في كل الأحوال تزايدت المؤشرات حول موقع الأردن في مفاوضات الحل النهائي ربطاً بقضية اللاجئين، من بينها على سبيل المثال الإجراءات المتخذة نهاية

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩ بحق قيادة حركة حماس المقيمة في الأردن، واعتقال ممثليها واحالتهم إلى المحاكمة بتهمة امتلاك أسلحة غير مرخصة والانتماء إلى حزب سياسي غير مشروع. وقد فسرت مثل هذه الإجراءات انها تشكل انعطافة في سياسة الأردن، تهدف إلى إزالة العقبات التي توفر له فرصة المشاركة في مفاوضات الحل النهائي إلى جانب السلطة الفلسطينية من موقع الشريك المباشر لا من موقع المنافس.

وفي لبنان، لم يعد من شك، في أن الوجود الشعبي الفلسطيني، إلى جانب كونه جزءاً من المسألة الإقليمية المتعلقة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، هو في الوقت نفسه واحد من العوامل السياسية المؤثرة حتى في العلاقات البينية للقوى السياسية المحلية.

فاتفاق الطائف حمل اجماعاً لبنانياً على رفض توطين اللاجئين كواحد من أسس المصالحة الوطنية اللبنانية [١] . ومشروع قانون الجنسية اللبنانية وإجراءات التجنيس التي سبقته وقفت مطولاً وبشكل استثنائي أمام «الشق الفلسطيني» باعتباره واحداً من قضايا الخلاف الكبرى بين التيارات السياسية والطوائف اللبنانية [٢].

وكإشارة يجدر التوقف أمامها ذلك التطور في الخطاب السياسي اللبناني الرسمي، حيث اعترفت الدولة على لسان المرجع الأول فيها أن تطبيق القرار ٤٢٥ والانسحاب الإسرائيلي الكامل من لبنان لا يشكلان إجراءاً «كافياً لاقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط» [٣] . فإلى جانب الربط بين الانسحاب من جنوب لبنان والجولان دعا إلى البت بمصير اللاجئين الفلسطينيين

---

(١) الدكتور سليم الحص في المؤتمر الصحفي المشترك مع وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت في بيروت في ٩٩/٩/٥ [المستقبل ـ ٩٩/٩/٦].

(٢) غسان الحبال ـ «عنوان التوطين يطرح ضرورة حوار جدي وبرنامج عملي» ـ جريدة المستقبل البيروتية في ٩٩/٩/٩.

(٣) كلمة الرئيس إميل لحود في مؤتمر القمة الفرنكفونية في اوتاوا / كندا في ٩٤/٩/٣ [المستقبل ٩٩/٩/٤].

على أرض لبنان، رافضاً باسم اللبنانيين والفلسطينيين معاً التوطين مشدداً على أنه «يشكل عائقاً أساسياً أمام السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط»[١]. كما رأى في التوطين قنبلة موقوتة تهدد السلام والأمن الإقليمي[٢] مع التأكيد على «حقهم في العودة»[٣]. وفي السياق، وانطلاقاً من ذلك فإن لبنان يعتبر نفسه هو الآخر، وبشكل من الأشكال معنياً ببحث قضية اللاجئين ليبحث في السياق مصير حوالي ٤٠٠ ألف لاجئ تؤكد المصادر اللبنانية أنه مقيمون على أرضه[٤].

ربطاً بذلك تسلط السلطات اللبنانية الأضواء على الوجود الشعبي الفلسطيني من زواياه المختلفة، بما يخدم سياساتها المحلية وتحالفاتها الإقليمية وتكتيكاتها التفاوضية. فهي من جهة تسلط الضوء على المخيمات باعتبارها جزراً أمنية وملجأ للجريمة والفساد والهاربين من العدالة[٥]، مما يشكل ذريعة لها لفرض إجراءات أمنية صارمة على مخيمات صيدا والجنوب تحد خلالها من حرية حركة الفلسطينيين وبما يطال المستوى الاجتماعي للحياة في المخيمات ويمنع عليها التزود حتى بالمواد الضرورية تحت ذرائع أمنية مفتعلة غير مقنعة لاحد[٦]، الأمر الذي يتسبب بدفع أقسام واسعة من السكان، الشباب خاصة، إلى الهجرة شمالاً أو حتى إلى خارج البلاد بحثاً عن شروط حياة أفضل وهرباً من حالة البطالة وأجواء التشدد القاسية المفروضة عليهم[٧].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) هذا ما اكده الرئيس الحص في مؤتمره الصحفي المشترك مع أولبرايت. مصدر سبق ذكره.

(٥) شكلت حادثة الاعتداء على قصر العدل في صيدا ومقتل القضاة الأربعة مناسبة عبرت فيها أوساط سياسية، عن نظرتها هذه إلى المخيمات مستبقة التحقيقات الأمنية والقضائية، مشكلة غطاء سياسياً للمزيد من اجراءات الحصار حول هذه المخيمات.

(٦) من هذه المواد على سبيل المثال كل ماله علاقة بترميم البنية التحتية من مواد بناء وتمديدات المياه والكهرباء الخ.. وصولاً إلى أثاث المنازل وغيرها ـ راجع بهذا الصدد الملفات التي أنجزتها صحف «الديار» و«اللواء» و«نداء الوطن» اللبنانية حول المخيمات طوال العام ١٩٩٩.

(٧) المصدر السابق.

وإذا ما استثنينا قرار إلغاء العمل بالتأشيرة لحاملي الوثائق اللبنانية[١]، نلاحظ أن سياسة الحكومة بما خص الوجود الشعبي الفلسطيني لازالت على ما هي عليه في حرمانهم من حقوقهم المدنية والاجتماعية بما في ذلك حق العمل على الأرض اللبنانية بذرائع مختلفة تستغل كلها في تغذية جوقة متنافرة الأصوات لمواجهة خطر التوطين.

ومع أن أصواتاً سياسية وازنة وذات تأثير ملموس في الحياة السياسية اللبنانية قد تنبهت إلى ضرورة التعامل مع خطر التوطين بالموضوعية الكافية، مع التمييز الكافي بين المصدر الحقيقي للخطر وبين الفلسطينيين، ضحايا التوطين الحقيقيين [٢]، بما في ذلك ابراز وحدة الموقفين اللبناني والفلسطيني في رفض التوطين، والتأكيد على ان حق العودة هو الرد على التوطين والبديل له [٣]، إلا أن هذا الإعلان السياسي المتقدم لم يلغِ وجود أصوات ترى في الوجود الشعبي الفلسطيني في لبنان نفسه الخطر الحقيقي على لبنان، كما ترى أن مجابهة التوطين تستوجب الخلاص من هذا الوجود، عبر إعادة توزيعه على دول أخرى [٤]. من هنا على سبيل المثال ترشح أوساط سياسية إقليمية ودولية العراق ليكون مكان الإقامة الجديد للاجئين في لبنان في ظل التسوية النهائية القادمة. وفي كل الأحوال، تلتقي الممارسات اليومية للسلطات اللبنانية، مع مثل هذه الدعوات، حين تنتج تهجيراً صامتاً لآلاف اللاجئين الفلسطينيين بحثاً عن اقامة بديلة بشروط أقل اجحافاً [٥].

أما في سوريا فقد شهدت سياسة دمشق بعض التطورات اللافتة النظر في

---

(١) القرار ٤٧٨ المتخذ في العام ١٩٩٥ في عهد حكومة الحريري.

(٢) التقى في ذلك خطباء الجمعة في بيروت [اللواء ٩٩/٩/١١] مع مذكرة بهذا الصدد صادرة عن الرابطة المارونية [البيان الاماراتية ٩٩/١٠/٢].

(٣) خطاب الرئيس لحود في القمة الفرانكفونية في كندا - مصدر سبق ذكره

(٤) يعبر عن هذه الاصوات بشكل فاقع رئيس حزب الوطنيين الأحرار - داني شمعون ويشكل الصحفي اللبناني جبران تويني عبر افتتاحياته المعروفة في ملحق «نهار الشباب» الاسبوعي المنظر السياسي لها.

(٥) ملفات صحف «الديار» و«اللواء» و«نداء الوطن» - مصدر سبق ذكره.

التعاطي مع قضية اللاجئين. إذ أفرجت عن مشاريع وبرنامج تطبيق السلام وسمحت بتطبيق ما هو مخطط منها لمخيمات اللاجئين (الشمال، دنون، درعا، السيدة، سبينة، الوسط، جرمانا، الشيح..)[1]. كما سمحت لوفود دول الاتحاد الأوروبي العاملة في لجنة عمل اللاجئين في المتعددة بزيارة المخيمات على غرار زياراتها لمخيمات لبنان. وهي بذلك تقدم نفسها مرجعاً للاجئين الفلسطينيين المقيمين على أرضها. ويأخذ الأمر بعداً إضافياً في ظل تلازم المسارين اللبناني والسوري، الذي يفترض أن مصير اللاجئين في لبنان وسوريا سيطرح في ملف واحد، وان كانت النتائج التي سيتمخض عنها ستكون مختلفة، باختلاف ظروف البلدين. فإذا كان لبنان يصر على ترحيل القسم الأكبر من اللاجئين على أرضه فإن الوضع في سوريا لا يتعارض مع فكرة توطين اللاجئين على أرضها. في هذا السياق يلحظ أن تسهيل تنقل اللاجئين بين لبنان وسوريا، إلى جانب كونه يخلق انفراجات في صفوف اللاجئين، ويقرب بينهم وبين الدول المضيفة فإنه في الوقت نفسه، يعتبر اجراء من أهدافه اجتذاب الأضواء نحو وجود شعبي فلسطيني أهمل من قبل الدوائر الإقليمية والدولية على مدى نصف قرن مضى.

أما مصر، وان كنا لا نلحظ أية إشارة لتغيير ما في سياستها من قضية اللاجئين، فإن سياستها ما زالت ثابتة في تأكيدها ضرورة حل هذه القضية، لانه بدون ذلك ـ والكلام للدبلوماسية المصرية ـ سيبقى كل حل ناقصاً [2]. وفي كل الأحوال، يجب ألا نسقط من اعتبارنا أن تمسك مصر بورقة حوالي مئة ألف لاجئ فلسطيني يقيمون على أرضها ـ إلى جانب كونها معبراً عربياً اضطرارياً إلى غزة ـ لتعزيز دورها في الحل الإقليمي النهائي للصراع العربي ـ الإسرائيلي في ظل التجاذب الذي بدأ يهيمن على أطراف هذا الحل، بأفق احتلال الموقع المتقدم في الترتيبات التي ستنشأ عنه.

---

(١) راجع تقرير المفوض العام للاونروا المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للعام ١٩٩٨.

(٢) راجع تصريح لوزير الخارجية المصري عمر وموسى نقلته «الحرية» في عددها ٧٨ (١٨٨٥) تاريخ ٣/١٠/١٩٩٩.

# (3)

# حق العودة قابل للتحقيق

بات من المؤكد أن المفاوضات ومع مجيء حكومة باراك دخلت مرحلة الحل النهائي، وان السقف الزمني لهذه المفاوضات كما بلورته الرؤية الاميركية الإسرائيلية في قمة واشنطن بين رئيس الولايات المتحدة ورئيس حكومة إسرائيل [١] وكما بلورته اتفاقية شرم الشيخ هو أيلول (سبتمبر) العام ٢٠٠٠ [٢] . وهو سقف على صلة كما يبدو بمعركة الانتخابات الاميركية الرئاسية القادمة، وبالدور الاميركي في المنطقة وانعكاساته على مصالح الولايات المتحدة الدولية، خاصة وأن واشنطن، كما يبدو، تتحرك لاستغلال انتصارها في البلقان لتحقيق خطوات إلى الأمام في الشرق الأوسط تفتح الأفق لسياسة توسيع الأطلسي جنوباً وتضمن استقراراً في المنطقة يخدم مصالح أميركا النفطية والاستراتيجية [٣] . كما يخدم هذا السقف رؤية باراك لاخراج جيشه من جنوب لبنان في تموز (يوليو) العام ٢٠٠٠.

هنا نلاحظ أن مجيء حكومة باراك لم يفتح الباب لاستئناف المفاوضات فحسب، بل قوبل مجيئها بحالة عربية فلسطينية بالغت في تفاؤلها وكأنها ترى في هذه الحكومة الفرصة الأخيرة لإنجاز ما تبقى من ملفات نهائية تضع حداً لحالة الصراع والنزاع معاً.

وهو أمر عكس نفسه في مواقف هذه الأطراف في تصريحاتها حول المفاوضات ومستقبلها، وفي التطورات التي شهدها الوضع الفلسطيني إن على

---

(١) راجع البيان المشترك لزيارة باراك إلى واشنطن (٩٩/٧/٢١) كما جاء في مجلة «الدراسات الفلسطينية» العدد ٣٩ (صيف ١٩٩٩).

(٢) راجع النص الكامل لاتفاق شرم الشيخ. «الحرية» العدد ٧٧٩ (١٨٥٣) تاريخ ١٩٩٩/٩/١٢.

(٣) للمزيد من التفاصيل راجع الفصل الخاص بالحلف الاطلسي كما جاء في التقرير السنوي لعام ١٩٨٨ الصادر عن مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية.

ضفة السلطة والجانب المفاوض، أو على ضفة المعارضة التي دخلت بعض أطرافها، بفعل العامل الإقليمي حالة من انعدام الوزن وهي تبحث لنفسها عن موقع في الخارطة السياسية المقبلة على التشكل على ضوء المفاوضات وفي ظل تداعياتها.

فالقضايا التي ستتناولها مفاوضات الحل النهائي تشكل جوهر القضية الفلسطينية والمحاور الرئيسية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وعلى ضوء نتائج هذه المفاوضات ستقرر مستقبل الشعب الفلسطيني لفترة زمنية طويلة نسبياً ومن بينها بطبيعة الحال قضية اللاجئين. ويمكن، بالإستناد إلى الثمار المرة للمرحلة الانتقالية، ولقراءة مدققة لمذكرة شرم الشيخ الخاصة بتطبيق اتفاق واي بلانتيشن القول أن الجانب الفلسطيني يدخل هذه المفاوضات بشروط مجحفة ومعادلة مختلة لصالح الجانب الاسرائيلي. كما يمكن رؤية مستقبل قضية اللاجئين بالإنطلاق من اعتبارين:

- الاعتبار الاول القول أن موقف اسرائيل يرفض العودة من حيث المبدأ، وانه موقف نهائي غير قابل للتراجع، خاصة إذا ما استند إلى الزعم الاسرائيلي أن العودة ستمس بطابع الدولة الاسرائيلية التي ستواجه مشكلة وجودها كدولة يهودية ديمقراطية وبالتالي فان أحداً لن يستطيع زحزحة الموقف الاسرائيلي وثني أصحابه عنه.
- الاعتبار الثاني هو التقدير بأن دولاً عربية مضيفة — أو معنية بالعملية التفاوضية - لا ترى غضاضة في استيعاب اللاجئين المقيمين على أرضها، أو اعداد منهم، رضوخاً منها لضغوط دولية أو في ظل مقايضة تفاوضية.

خطورة هذين الاعتبارين انهما يقودان إلى معادلة ملخصها انه عندما يلتقي رفض العودة اسرائيلياً مع التسليم بالتوطين عربياً فان الاوساط الفلسطينية (لاسيما السلطة) لا تملك سوى أن تتقدم بتصورات مجزوءة لحل قضية اللاجئين تتعاطى مع حق العودة - وهو حق سياسي للاجئين كجماعة وافراد على حد سواء - انتقائياً

وعلى قاعدة اولوية غير سياسية، تنطلق من خصوصية أوضاع بعض تجمعاتهم. فتضحى الاولوية - على سبيل المثال - للمطالبة بحق العودة للاجئين في لبنان بسبب صعوبة ظروفهم، والاجماع اللبناني على رفض التوطين، وللاجئين في قطاع غزة المكتظ سكانياً، وهم يشكلون حوالي ٧٠ بالمئة من سكان القطاع (١).

مثل هذا التقدير للموقف السياسي، والمنطلق من الاعتبارين المذكورين أنفاً، يتجاهل المتغير السياسي المتولد عن انتهاء الفترة الزمنية المقرة للفترة الانتقالية من اتفاق أوسلو، وانفتاح باب مفاوضات الحل النهائي على مصراعيه، بكل ما تحمله هذه المفاوضات من جديد، إن على الصعيد الفلسطيني الداخلي، أو على مستوى آليات التفاوض نفسها وانطلاقاً من مضمونها ومحورية دورها في تقرير مصير الشعب الفلسطيني، ومصير العلاقات في المنطقة وخارطتها السياسية.

فمفاوضات الحل النهائي، مقارنة بمفاوضات المرحلة الانتقالية، تمس مصالح الشعب الفلسطيني بطريقة مختلفة وهي تتناول قضاياه الجوهرية، وبالتالي فان دوام الحل الناتج عنها رهن بتوازن مضمونه واستجابته للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وبلغة أخرى فان الحل غير المتوازن لن ينجح في توفير الاستقرار وفي اخماد جذوة الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي ومسبباته، بل يرحله إلى مستقبل يتعذر منذ الآن التوقع بسياقاته وملامحه.

كما أن مثل هذه المفاوضات تضع جميع فئات الشعب الفلسطيني، في كافة مناطق انتشاره أمام واقع جديد، يملي على الجميع الانخراط على نطاق أوسع مما سبق في المعركة المفتوحة على القضايا موضع الصراع لانتزاع الحقوق الوطنية.

مثل هذا التطور الموضوعي في العملية التفاوضية عكس نفسه في العلاقات الفلسطينية الداخلية. إذ رغم حالة الانقسام الناتجة عن اتفاقات أوسلو وملحقاتها، التقت

---

(١) من النماذج الفاقعة لمثل هذه الإقتراحات دراسة د. أسعد عبد الرحمن مسؤول ملف اللاجئين والنازحين في م.ت.ف. بعنوان «اللاجئون الفلسطينيون - قضايا وإقتراحات»، (حزيران - يونيو ١٩٩٩).

القوى السياسية الفلسطينية على ضرورة مجابهة التطورات القادمة، بحد أدنى من الخلافات والعمل على توفير الحد الأكبر من نقاط اللقاء. تمثل هذا جلياً في أعمال المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في أواخر نيسان (ابريل) ١٩٩٩ وفي الحوارات التي شهدتها القاهرة (في آب/أغسطس ١٩٩٩) بين فتح والسلطة الفلسطينية من جهة وكل من الجبهتين الديمقراطية والشعبية من جهة أخرى. وان كانت مواضيع الحوار في محطتي القاهرة تباينت بتباين أطراف الحوار نفسه، الا أن انطلاقة قاطرة الحوارات الثنائية، على طريق فتح بوابة الحوار الوطني الشامل تشكل مؤشرا بالغ الدلالة على رؤية مختلفة لمفاوضات الحل الدائم، قد تنجح في تأكيد الشعار القائل: «لا يجوز لأي طرف أن ينفرد بالبت بقضايا الحل النهائي، كما لا يجوز لأي طرف أن يدير ظهره لها لأي اعتبار كان».

هذا التطور البارز في العلاقات الوطنية كفيل أن ينعكس ايجاباً على مجمل الحركة الجماهيرية الفلسطينية لجهة اكساب أطرها الموحدة مزيداً من التماسك ودمج مختلف روافدها على قاعدة الشمول والتوحيد. وبالتالي تحويلها إلى عامل إسناد قوي للمفاوض الفلسطيني الذي يدير معركته على أسس وطنية متفق عليها مسبقاً بين جميع مكونات الحالة السياسية الفلسطينية، وتحويلها في الوقت نفسه إلى عامل مساءلة للمفاوض الفلسطيني يضبط أداءه وتكتيكه التفاوضي، استناداً إلى ما هو متفق عليه وعملاً بشعار عدم الانفراد وعدم ادارة الظهر.

ومن الطبيعي والحال هكذا القول أن إمساك المفاوض الفلسطيني بملف اللاجئين ـ في اطار إمساكه مجمل الملفات الأخرى ـ وتمسكه بحق العودة وبالقرار ١٩٤ سيشكل معياراً لباقي المواقف العربية، كما وتمسكه بأن حق العودة لا يتجزأ ولا يتأثر بظروف التواجد الفلسطيني في هذا البلد المضيف أو ذاك كفيل بضبط الموقف العربي على قاعدة التمسك بحقوق اللاجئين.

كما من الطبيعي القول أن استناد مجمل العملية التفاوضية في مرحلتها النهائية إلى قرارات الشرعية الدولية [٢٤٢، ٣٣٨، ١٩٤، ٢٣٧، ٢٥٢، ٤٦٥ الخ...] والى موقف فلسطيني وطني موحد، يخلق ترابطاً في مجمل قضايا الحل

النهائي، فيصبح مكسب الدولة المستقلة وعاصمتها القدس خطوة على طريق ضمان حق العودة واغلاق الطريق أمام المشاريع والحلول البديلة.

أن مثل هذا الاستنتاج يقود إلى خلاصة مفادها أن معركة حق العودة للاجئين (والنازحين) هي - إلى جانب خصوصيتها وتفردها - جزء من مجمل المعركة الوطنية التي تخاض إلى طاولة المفاوضات وفي الشارع. وهذا يملي، إلى جانب الضغط لانجاح الدعوة إلى الحوار الوطني الشامل، وصياغة الخطوط الحمر للموقف الفلسطيني التفاوضي، خوض معركة اللاجئين (والنازحين) عبر التوجهات التالية:

١- توفير عناصر ومقومات اطلاق حركة اللاجئين في الوطن والشتات كحركة جماهيرية مستقلة، ركيزة رئيسية من ركائز م.ت.ف، على أن تقيم هذه الحركة أوثق العلاقات الكفاحية في بلدان الشتات مع القوى الشعبية والمجتمعية المدنية والمراجع الروحية فضلاً عن الجهات الرسمية حيث المصلحة المشتركة في انجاز حق العودة للاجئين واحباط مخطط التوطين والتهجير.

٢- تشكيل مرجعية سياسية ائتلافية وطنية فلسطينية للوفود المعنية بالمفاوضات إلى جانب المرجعية الوطنية المعنية بالعملية التفاوضية ككل، نظرا لأهمية قضية اللاجئين وتشابكاتها الواسعة فلسطينياً وإقليمياً. ومن بين القضايا التي ينبغي أن تولى درجة عالية من الاهتمام هي التنسيق مع المستويات السياسية والرسمية العربية.

٣- التمسك بالوكالة وخدماتها وتطوير هذه الخدمات وبالمكانات الثلاث (القانونية / السياسية): الوكالة /المخيم/ اللاجئ التي تؤكد بقاء قضية اللاجئين ومشكلتهم ببعدها السياسي/ القانوني المحلي والإقليمي والدولي.

مطلع تشرين أول (اكتوبر) ١٩٩٩

# فهرس

# صدر عن هذه السلسلة

## ١. الطريق الوعر

نظرة على المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو

أيلول (سبتمبر) ١٩٩٧

## ٢. سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة

أيلول (سبتمبر) ١٩٩٨

## ٣. القبضة المثقوبة

نظرة على المفاوضات والحركة الجماهيرية

من مجيء نتنياهو إلى بروتوكول الخليل

كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩

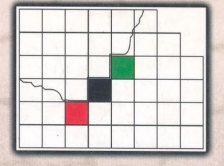
## ٤. خمس سنوات على أوسلو

آذار (مارس) ١٩٩٩

## ٥. الدولة المستقلة والسيادة الوطنية

أيار (مايو) ١٩٩٩

من أوسلو إلى واي ريفر



## هذا الكتاب

هو السادس في سلسلة تناولت المسار التفاوضي الفلسطيني - الإسرائيلي منذ مدريد وحتى واي ريفر. وهو محاولة جادة لاستقراء نتائج المرحلة الانتقالية ولا يكتفي عند معالجة أداء المفاوض الفلسطيني ونهجه بل يسلط الضوء على مجمل ما شهدته العملية التفاوضية من تطورات فيتناول حالة الجمود التي عاشتها على يد حكومة نتنياهو ومعانيها، ويقرأ أعمال المجلس المركزي (نيسان/ابريل 1999) ووقائع الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها وتداعياتها وحوار القاهرة بين الجبهة الديمقراطية وحركة فتح والسلطة الفلسطينية. كما يخصص فصله الأخير لتسليط الضوء على ما شهدته قضية اللاجئين من تطورات رافضاً الانصياع لفكرة أن التوطين بات أمراً واقعاً، مشدداً على أن حق العودة أمر قابل للتحقيق.

**الناشر**